



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



الصناعة الاستخراجية رابحة بنسبة: 837%

[12]

الاقتصادية

ليست حرباً تجارية

كان اجتماع السبعة الكبار والخلافات حول البيان الختامي، ومن ثم تراجع الرئيس الأمريكي سريعاً عما تم الاتفاق عليه، فالتلميحات الأوروبية والكندية، عن إمكانية الاستغناء عن الوجود الأمريكي في المجموعة. شكلت هذه الأحداث كلها محطة جديدة لتأكيد انقسام العالم الغربي، ودليلاً آخر على أن ما يجري ليس مجرد حرب تجارية تحت عنوان الصلب والألمنيوم، كما يروج لها، أو تبايناً في وجهات النظر حول هذه القضية أو تلك كما يشاع! إنما هي تعبير عن أزمة بنيوية عميقة في المركز الرأسمالي الغربي برمته، تطل أهم مفاصله وبناء الاقتصادية والسياسية. ليأتي سلوك الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية «النأي بالنفس» عن تبعات هذه الأزمة. وهي التي تعرف أكثر من غيرها عمق الأزمة، لكونها مركزها.

إن ما جرى، وما سيجري لاحقاً في هذا السياق، هو أحد تجليات «صراع الضواري» الذين يحاولون حل تناقضاتهم على حساب دول وشعوب العالم، فالخلاف بين دول المركز الغربي يجري حول شكلين من نهب العالم والتحكم بموارده: بين العولمة المتوحشة التي استنفذت نفسها، في ظل بروز قوى دولية جديدة، وبين ما يسمى اليوم بالحمائية الأمريكية، التي تحاول الجمع بين ما تبقى من عائدات العولمة، ولكنها تريد في الوقت ذاته تحميل تبعات الأزمة للغير، حتى ولو كانوا حلفاء ومن «عظام الرقبة» في مسعى للخروج بأقل الخسائر.

تحاول طغمة رأس المال المالي، تغيير نمط العلاقات الدولية القائمة، فالاتحاد الأوروبي مثلاً، لم يعد اتحاداً وليس من الضروري «التعاون» معه كتمتلك اقتصادي سياسي، بل هو مجرد دول، يمكن العمل مع كل منها على حدة، مما يمكن تلك الطغمة من إمكانية ابتزازها، واستنزافها.

تتسارع مفاعيل التناقضات الداخلية للمركز الرأسمالي الغربي، لمصلحة تعزيز عالم التعددية القطبية، ولم يفلح كل «أبالسة» العالم الغربي: الإعلامية، والسياسية، والدبلوماسية، والعسكرية، في التغطية عليها أو تأجيلها، أو تأخيرها من خلال افتعال معارك مع القوى الصاعدة، وضرب الكل بالكل. بل عملياً ترتد عكسياً عليها، فالغزل الأمريكي تجاه روسيا مؤخراً، واعتراف ماكرون بالأخطاء التي حدثت في العلاقة مع روسيا، وإصرار المستشارة الألمانية على توقيع صفقة الغاز الشمالي مع روسيا، كلها مؤشرات على اتجاه تطور الأوضاع، بما يخدم بالضرورة خيارات القوى الدولية الصاعدة. تلك التي بدورها تبرز قوة حضورها من خلال تعميق التحالفات كما حدث في شنغهاي مؤخراً.

لا شك أن هذه التناقضات الغربية، لن تمر دون عواقب على دول وشعوب العالم ومن المبكر التكهن بمستواها وشدتها. ولكن وبكل الأحوال، يمكن التأكيد وبكل ثقة: إن عالماً جديداً يتشكل، وإن تحكم المركز الغربي بالقرار العالمي، بات في حكم الماضي بشكل ملموس.

إن هذه التطورات العالمية العاصفة، تلقي على عاتق القوى الحية في بلدان العالم ومنها بلادنا، مهمة لا تقبل التأجيل: وهي الاستعداد لإيجاد موقع في الخريطة الجيوستراتيجية الجديدة قيد التشكل، بما يتوافق مع الاتجاه الجديد في العلاقات الدولية، الذي يسمح بنجاح نموذج وطني يحقق للسوريين أعلى نسبة نمو، وأعمق عدالة اجتماعية.

شؤون استراتيجية



أزمة السكن العالمية... تمويل
الترف على حساب الحاجة

20

شؤون عربية ودولية



اتفاق في الصين
مناوشات في كندا

17

ملف «سورية 2018»



نعمل على تشكيل قائمة
الخمسين واسعة التمثيل

05

شؤون عمالية



قروضهم
ليست لنا؟

03

اللجنة الدستورية والطبقة العاملة



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



القطاع الصناعي في دوامة الخطط

قطاع الدولة الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثارت ومازالت تثير جدلاً واسعاً في الأوساط النقابية والاقتصادية، وهذا طبيعي، كون هذا القطاع الهام هو الدريئة التي جرى تصويب النيران الغزيرة عليها من جانب قوى السوق قبل الأزمة وأثناءها، وذلك عبر إجراءات جديّة تجري بتسارع سواء عبر التشريعات والقوانين، أو عبر إجراءات على الأرض بالرغم من كل العويل الذي يطلق بأن إدارة عجلة الإنتاج لها الأولوية.

إن المشاريع «الإصلاحية» المطروحة الآن ليست بريئة في مضمونها وتوجهاتها، بل هي كسابقاتها من المشاريع التي طرحت في عهود سابقة للحكومات السابقة، ولا تدفع نحو تطوير القطاع الصناعي إلى الأمام، بل توضع كل المبررات التي تجعل منه قطاعاً ضعيفاً لا حول ولا قوة له، ليسهل بعدها إطلاق رصاصة الرحمة على ما تبقى منه.

الخطة التي طرحتها مؤخراً وزارة الصناعة لهيكلية اليد العاملة تأتي في سياق إصلاح من نوع رفع العتب، لأن الخطة المطروحة لم تر في الخلل الواقع في القطاع الصناعي سوى العمال الذي يحتاجون إلى إعادة هيكلة، وغضت الطرف عن قضايا جوهرية كان لابد من أن تكون جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح المنشودة، وهي: إعادة هيكلة الخطوط الإنتاجية وتطويرها بما يرفع سوية الإنتاج، ويجعل إمكانية تسويقه ممكنة، وهذا سينعكس على الأجور والحوافز الإنتاجية التي تسعى الوزارة إلى تخفيضها عبر إجراءات لن تغير من واقع الحال، كما تراها الوزارة من خلال رؤيتها التي طرحتها من أجل تخفيض كتلة الأجور البالغة أكثر قليلاً من 25 مليار ليرة سورية سنوياً، والتي تكون فيها أجور العمال الشهرية 50 ألف ليرة لكل عامل، وهذا الحساب يخالف معظم الدراسات الاقتصادية التي تعتبر أن وسطي الأجور 35 ألف ليرة سورية.

إن واقع قطاع الدولة الصناعي الآن ليس بحالة سوء مطلق، بالرغم من كل ما تعرض له من نهب وإهمال، وضمن إمكاناته المتاحة، فإن إمكانية تطويره ليلعب الدور القائد للاقتصاد الوطني ممكنة، إذا ما توفرت الإرادة السياسية ليلعب هذا الدور.

الحركة النقابية في خضم الجدل الدائر الآن حول المشاريع «الإصلاحية» تتحمل جزءاً مهماً من المسؤولية في الدفاع عن قطاع الدولة دفاعاً حقيقياً، عبر مواجهة تلك المشاريع وطرح بدائل حقيقية للإصلاح، تعبر عن المصالح الوطنية الحقيقية للطبقة العاملة، التي من مصلحتها الحفاظ على القطاع العام الصناعي قطاعاً رائداً ومتطوراً، وهذا ممكن عبر إعادة تأميم القطاع العام الصناعي من ناهبيه، وضخ الاستثمارات الضرورية له، لكي يستعيد عافيته ثانية، وانتزاع إمكانية الرقابة الحقيقية على شركاتته من خلال الرقابة العمالية والنقابية على أداء هذا القطاع.

من المفترض أن تبدأ القوى السياسية المشاركة بمؤتمر سوتشي والتي لم تشارك، إرسال أسماء وفودها من أجل تشكيل اللجنة الدستورية لإعداد دستور سوري جديد يبدش مرحلة الحل السياسي للأزمة السورية.

صندوق البنك الدولي قبل الأزمة، وكانت أكثر من عانت خلال الأزمة، وستتحمل آثارها لسنين قادمة بسبب التهجير والدمار الكبير، لذلك لابد من أن يأخذ الدستور الجديد مطالبهم بعين الاعتبار وتوجد الضمانات الكافية للعمال في الدفاع عن مطالبهم وحقوقهم الاقتصادية والسياسية والديمقراطية بحيث أن يضمن الدستور الجديد بناء اقتصاد وطني قائم على العدالة الاجتماعية ويؤمن مستوى حياة كريمة للطبقة العاملة عبر ربط الأجور بمستوى الأسعار، وحماية قوة العمل ومكافحة البطالة، وكل هذا في سبيل عدم التأسيس لآزمات جديدة، ولنا اليوم في احتجاجات الإقليم أكبر مثال على ذلك.

كما لا بد أن ينص الدستور على ضرورة المحافظة على القطاع العام وعدم التفريط به بوصفه صمام الأمان للفقراء، لما يقدمه من خدمات اجتماعية، مثل: التعليم والصحة، والتأكيد على أن يدار القطاع العام من قبل الدولة لصالح مجموع الشعب وليس من أجل تسيير مصالح فئة قليلة.

النقابات والدستور

يجب أن يضمن الدستور وببصوص صريحة وواضحة لا لبس فيها، استقلالية النقابات، وفك ارتباطها بجهاز الدولة، وعدم السيطرة عليها من أية جهة كانت، ولنا في تجربة المادة الثامنة القديمة مثال واضح على

إجهاض أي دور حقيقي للنقابات في الدفاع عن حقوق عمالها وتسييرها وفقاً لرؤية الحكومة ومصالح أرباب العمل، عبر تبني شعار: نحن والحكومة شركاء. كما لا بد أن ينص الدستور وبافتراض أنه سيلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها سورية وأن يضمن تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية أيضاً، وخاصة تلك التي تتعلق بحق الإضراب للطبقة العاملة وحرية العمال في تنظيم أنفسهم إضافة إلى مراعاة هذه الاتفاقيات في قوانين العمل التي من المفترض أنها ستعمل بما يتوافق والدستور الجديد.

نجاح الطبقة العاملة والقوى الوطنية التي تمثلها في فرض مطالبهم في الدستور الجديد لا يكفي، بل لا بد أن تترافق هذه النصوص مع تأمين الأدوات اللازمة لتمكين الطبقة العاملة ونقابات من ممارسة نضالها الطبقي في جو حقيقي من الديمقراطية لترجمة هذه النصوص على أرض الواقع، وكي لا تبقى هذه النصوص مجرد حبر على ورق، فحتى لو نص الدستور الجديد على مطالب الطبقة العاملة فهذا لا يعني أن العمال نالوا حقوقهم بل لابد من نضال طبقي طويل لتغيير موازين القوى في المجتمع وهذه الموازين وحدها هي التي تضمن تطبيق نصوص الدستور ومنع قوى رأسمال من تمييز هذه المطالب وتسيوفها كما حصل في الدستور الحالي.

يجب أن تترافق
النصوص
الدستورية مع
تأمين الأدوات
اللازمة للطبقة
العاملة لفرض
حقوقها

غياب مطالب العمال

غالبية القوى السياسية أعدت خطوطاً عريضةً للدستور السوري الجديد والملفت أن أغلب هذه القوى لم تشر إلى هوية الاقتصاد السوري، ولم تحمل مسوداتها مطالب الطبقة العاملة، بل جل ما قدم حتى الآن يتعلق بالجانب الديمقراطي فقط، دون الإشارة إلى السياسات الاقتصادية التي تسببت في انفجار الأزمة، والتي إذا ما استمر تنبئها فإنها ستؤسس لآزمات جديدة ستكون أشد وطأة من الأزمة الحالية، الحكومة السورية تقدم دستور عام 2012 كمادة أولية للنقاش ورغم نص الدستور عام 2012 على بعض الحقوق للطبقة العاملة إلا أن هذه الحقوق ظلت حبراً على ورق وعطلتها عقلية المادة الثامنة القديمة التي ما تزال سارية المفعول رغم إلغائها في دستور عام 2012 والحكومة مستمرة في تطبيق السياسات الاقتصادية المطبقة نفسها قبل الأزمة «ولكن هذه المرة بحجة إعادة الإعمار» فرفعت من مستوى الفساد وفرطت بالقطاع العام ورفعت مستوى البطالة، وزادت من إفقار الشعب، وتدني مستوى معيشته، وأوصلت الطبقة العاملة إلى حافة المجاعة، وأضرت بقوة العمل وعطلت الإنتاج، وكل هذا بشكل يتعارض مع الدستور الذي وضعته هي.

العدالة الاجتماعية ضرورة وطنية

الطبقة العاملة أكثر من دفع ثمن تطبيق الليبرالية الاقتصادية ووصفات

قروضهم ليست لنا؟



يبلغ دخله الشهري نحو 150 ألف، ويقدر على أن يسد شهرياً قسماً يقارب 60 ألف ليرة على أقل تقدير، ومن ناحية أخرى ليس من يقدر على دفعه شهرياً هو بشكل أو بآخر مرتاح مادياً ولا ينطبق عليه تصنيف فئة «الدخل المحدود»؟

وماذا عن الملايين المتبقية والتي تعيش على الأجور التي يمنحها القطاع العام والبالغة نحو 30 ألف ليرة ووسطياً، تلك الملايين التي تجد في انتظارها كل يوم أفواهاً جائعة ومصاريف لا تنتهي من صحة وتعليم وإيجار وضرائب ومواصلات.. إلخ، هل حكم ببساطة على كل هؤلاء بالبقاء تحت رحمة الإيجارات التي لا ترحم، بعد أن خسروا منازلهم في الحرب؟ هل أبناء الطبقة العاملة مستثنون من حقهم في الحصول على سكن؟

■ غزل الماغوط

قروض السكن

تتراوح قروض شراء المنازل الجاهزة للسكن والتي يمنحها المصرف العقاري ما بين مليون إلى 5 ملايين ليرة سورية، لكن أي مواطن سوري يعلم أنه يستحيل شراء منزل جاهز بأقل من ضعفي أو ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، أما عن متوسط الدخل الشهري الذي تتطلبه مثل هذه القروض فتلك حكاية أخرى..

فالحصول على قرض الشراء الجاهز البالغ سقفه خمسة ملايين ليرة سورية، يتطلب أن يتقاضى المقرض دخلاً لا يقل عن 261 ألف ليرة سورية، وفي حال كان القرض لمدة 5 سنوات فإن معدل الفائدة يبلغ 10,5% أي ما يعادل 1,4 آلاف ليرة، ليكون مقدار القسط الشهري 107 آلاف ليرة فقط لا غير..! أما الخيارات الأخرى للقرض ذاته فهي عن عشر سنوات بفائدة 11% لمن لا يقل دخله الشهري عن 172 ألف ليرة أو عن 15 سنة بفائدة 11,5% لمن لا يقل دخله عن 146 ألف ليرة شهرياً.

لمن القروض؟

من البدهي أن يتساءل كل من تصله هذه الأرقام.. من هو المواطن الذي

المتوسط الحالي للدخل على الإيفاء بحاجات المقرضين، كما أنها تتطلب معدلات فائدة مرتفعة لا تتسجم مع الواقع المعيشي الذي آلت إليه أحوال السوريين بسبب سنوات الحرب، وضرورة وجود وديعة كشرط لمنح القروض السكنية، إلى جانب ضمانات معقدة مثل: اثنتين من الكفلاء العاملين في القطاع العام، أو ضمانات عقارية ضخمة في حال القرض الإنتاجي..

إن كل هذه الشروط والتفاصيل وجدت لتقول للمواطن العادي: أن حلمه باستعادة ممتلكاته والرجوع إلى حالته «شبه المستورة» ما قبل الحرب ما يزال أمراً بعيد المنال في ظل السياسات الاقتصادية الحالية، التي فصلتها الحكومة على قياس أصحاب الأموال دون الاكتراث لحال العمال.

تكشف التعليمات التنفيذية عن استعداد المصرف الصناعي لتمويل رأس المال الثابت بنسبة 50 - 60% من التكاليف الاستثمارية للمشروع المراد تمويله، وبضمانة عقارية من ضمنها عقار المنشأة في حال كان ملكاً للمتعامل وثابت الملكية، على ألا تقل قيمتها التخمينية عن 150% من قيمة القرض، كما يتيح الصناعي قروضاً للمنشآت المتضررة ولشراء الآلات وتسهيلات لدعم رأس المال الخاص بالمنشأة، لكن كل هذه التفاصيل تتطلب بالحد الأدنى توافر قدر كبير من السيولة لا يملكه سوى الصناعيين الكبار.

باختصار.. تعجيز

يعاب على جميع هذه القروض أنها غير مشجعة وعاجزة في ظل

من هو المواطن الذي دخله الشهري 150 ألف، ويستطيع دفع قسط 60 ألف

أما الترميم..

يعطى قرض الترميم لإعادة الإكساء ويبلغ سقفه مليوني ليرة بفائدة 10,5% لخمس سنوات، أو 11% لـ 10 سنوات أو 11,5% لمدة 15 سنة، وهي قروض تتراوح أقساطها الشهرية ما بين 23 ألف ليرة إلى 42 ألف ليرة تقريباً وهي أيضاً أرقام ليست ضمن متناول معظم العاملين في قطاع الدولة، إذا أخذنا بالحسبان أن متوسط دخل العامل السوري لا يغطي أكثر من 10% من احتياجاته.

قروض صناعية وحرفية

أما القروض التي يمنحها المصرف الصناعي فهي أيضاً حكر على أصحاب الأموال، ولا يمكن أن يحظى بها صغار الكسبة أو أصحاب الورش الصغيرة، إذ

الطبقة العاملة



الأردن - احتجاجاً على الضرائب

شهد الأردن إضراباً دعت إليه النقابات المهنية، يوم 6 حزيران، احتجاجاً على مشروع قانون ضريبة الدخل، في وقت تواصلت فيه التظاهرات رغم دعوة الملك عبدالله الثاني إلى إجراء حوار ومراجعة شاملة حول القانون.

وكانت النقابات قد دعت إلى إضراب ووقف احتجاجية أمام مقر النقابات المهنية، وتجمع أكثر من ألف شخص، وسط عمان وهم يهتفون «حكومة الرشيدة خللتنا على الحديدة، وكل يوم ضريبة جديدة» و«يسقط قانون الضريبة» و«مطالبنا شرعية بدنا حكومة وطنية» و«فليعلو صوت الشباب» و«صرت بالأردن أغراب من الحكومة والنواب». سبب الأزمة منح صندوق النقد الدولي الأردن قرضاً بقيمة 723 مليون دولار، في عام 2016، مقابل إجراء إصلاحات اقتصادية كان من بينها مشروع قانون الضرائب الجديد.



مصر - عمال سكك الحديد

دخل العشرات من عمال شركة السكة الحديدية للأعمال والخدمات بالإسكندرية، في إضراب مفتوح عن العمل يوم 4 حزيران، وذلك للمطالبة بصرف علاوة الـ 10% وإقالة رئيس مجلس إدارة الشركة. وتجمع العاملون داخل رصيف محطة قطارات الإسكندرية بمنطقة محطة جمهورية مصر العربية، رافضين الصعود إلى القطارات والقيام بمهام عملهم في تنظيف قطارات الرحلات القادمة إلى محطة الإسكندرية، إلا بعد تحقيق مطالبهم بصرف العلاوة ورحيل رئيس مجلس إدارة الشركة. وكان العاملون قد نظموا وقفة يوم 3 حزيران للمطالبة بمستحققاتهم إلا أنهم لم يجدوا أي مردود من ذلك، فقرروا الدخول في إضراب مفتوح عن العمل حتى تنفيذ مطالبهم.



الجزائر - عمال توزيع الوقود

شن عمال مؤسسة نفطال التابعة لشركة توزيع الوقود إضراباً مفتوحاً عن العمل يوم 5 حزيران، مخلفين شللاً تاماً في كافة وحدات الشركة الموزعة عبر ولايات العاصمة وباتنة ومعسكر، والتي تنتج منتجة 18 ألف وحدة، مما تسبب في نقص حاد في تمويل السوق بقارورات الغاز الجديدة، تنديداً منهم بما وصفوه بـ «الحقرة» والقرارات التعسفية في حقهم. وعبر العمال عن رفضهم التام للقرارات الأخيرة التي اتخذتها إدارة الشركة في حقهم، والمتعلقة في حرمانهم من منحة الأكل، لتضاف حسبهم إلى جملة من القرارات «التعسفية المتخذة ضدهم»، فضلاً عما سموه انعدام أبسط الحقوق وعلى رأسها: غياب سلم الأجور والرواتب المتدنية.



موريتانيا - عمال الطباعة

نظم عمال المطبعة الوطنية يوم 6 حزيران، وقفة احتجاجية أمام قصر الرئاسة في نواكشوط، ومبنى الجمعية الوطنية ووزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، للمطالبة بدفع رواتبهم، ورفع العمال خلال الوقفات الاحتجاجية التي نظموها شعارات تدعو لحل أزمة رواتب المطبعة، وقال المتحدث باسم العمال: إن المطبعة الوطنية تشهد أزمة منذ عامين أثرت على العمال بشكل كبير، وأشار، إن رواتب العمال لم تدفع لهم منذ أربعة أشهر وإن أوضاعهم باتت صعبة للغاية، ودعا الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز إلى التدخل بشكل مباشر وإصدار أوامر بدفع رواتب العمال المتأخرة أربعة أشهر.

التأمين الصحي



ما تزال قضية التأمين الصحي لعمال القطاع العام واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل، إذ تتربع على رأس قائمة من المشكلات العالقة، المعروضة على طاولة الحكومة الحالية والحكومات التي سبقتها، ولم تكن معالجتها سوى ذرّ للرماد في العيون، ومحاولة لإطالة عمر التأمين الصحي بصيغته الحالية، التي أثبتت إخفاؤها بجدارة.

■ وائل منذر

رحلة العلاج

تبدأ رحلة العلاج بأن يجد الموظف الطبيب المتعاقد مع شركة إدارة النفقات الطبية، ويتأكد من أنه سيقبل بمعالجته بناءً على بطاقة التأمين، وهو ما يتطلب منه الانتظار ريثما يتواصل الطبيب مع الشركة، ويحدث الأمر نفسه أحياناً في الصيدليات، إذ يعتذر الصيدلي عن تقديم الدواء رغم أنه موجود لديه، وذلك بسبب تأخر شركات إدارة النفقات الطبية في إعطاء المتعاقدين من مخابر وصيادلة وأطباء مستحققاتهم المالية، ما يدفعهم إلى الامتناع عن خدمة المريض، أو تأجيل صرف الوصفة إلى حين التواصل مع الشركة، ويظن كل من حصل على بطاقة التأمين أنه أكثر حظاً من غيره ولا سيما في ظل ارتفاع أسعار المعالجات الطبية والدواء، ولكن عندما يحين موعد استخدامها في العيادات والمشافي، التي بحث عنها عبر الشبكة الطبية يُصدم بإجراءاتها، هذا عدا عن تحميله مزاجية الأطباء الذين يمتنعون أحياناً عن استقبال المؤمن عليه، فممنهم من يدعي أن فحص الإيكو لا يدخل في أجرة المعاينة، بالإضافة إلى تقاضي البعض أجرة فحوصات وهمية مأجورة رغم أن المؤسسة العامة السورية للتأمين تقوم بالسداد للأطباء كل بحسب اختصاصه، وبالحد الأعلى لتعريف وزارة الصحة «حسب سنوات ممارسة المهنة»

معاينة مأجورة

التقت قاسيون إحدى الموظفات التي بدورها قالت: دخلت إحدى العيادات في مدينة السويداء حاملة بطاقة التأمين ظناً مني أن المعاينة مجانية، وما أن طرحت الفكرة مع طبيبي بعد أن فحصني حتى تفاجأت أن البطاقة لا تشمل فحص الإيكو، الأمر الذي اضطرني لدفع معاينة الإيكو، وهذه المرة الثانية التي أراجع فيها طبيباً مشتركاً في شركات التأمين ويطلب بأجرة المعاينة.

تابعت قاسيون الموضوع بسؤالها أحد الأطباء المسؤولين في شركات إدارة النفقات الطبية وأجاب: تتم معالجة شكاوى تعاوي أجور الخدمة والامتناع عن استقبال المريض المؤمن عليه باتصال الشركة مع مقدم الخدمة، والتحقق من مضمون الشكوى، ويتم الاكتفاء بداية بلفت النظر ومن ثم مراسلة الجهات الإدارية التي يتبع لها مقدم الخدمة «نقابات، هيئات» وإن تكررت تلك التجاوزات من قبل مقدم الخدمة، يتم إلغاء التعاقد معه وحذف اسمه من الشبكة الطبية المعتمدة، وهذا ما حصل مع بعض الأطباء.

توسيع شبكة التأمين

سألت قاسيون أحد المعننيين في المؤسسة العامة للتأمين: لماذا لا تقوم شركات التأمين بتوسيع شبكة الخدمة الصحية أسوة بغيرها في دول العالم لتشمل أفراد الأسرة؟ أجاب: أنه لا مانع لدى المؤسسة من توسيع

شبكة الخدمة لكي تشمل الشخص وشريكه وأولاده، وأردف: بل لا مانع من إضافة أية تغطيات جديدة، ولكن المؤسسة هي جهة تنفيذية وتشمل كهدا يحتاج إلى قرار من الجهات الأعلى، وأن المؤسسة قدمت جميع الدراسات اللازمة لذلك، ولكن مشكلة التمويل تطرح نفسها عائقاً أمام هذا التشميل.

معاناة كبيرة لحاملي بطاقة الضمان الصحي

أحد الأطباء المتعاملين مع بطاقة التأمين الصحي قال: إن الروتين ضمن أروقة الشركة السورية للتأمين، دفع الأطباء والصيادلة للعزوف عن التعاقد واعتذارهم عن تقديم خدماتهم العلاجية والطبية لحاملي بطاقات الضمان الصحي، بسبب التأخر في دفع استحقاقاتهم المالية وضياع وقتهم ووقت المريض وافتقارهم في دفع استحقاقاتهم المالية من جراء عدم فتح الإنترنت لأخذ الموافقة، والنتيجة تشتت المرضى بين العيادات والصيدليات للبحث عن طبيب يعالج وصيدلاني يصرف الدواء.

يتمنى المستفيدون من هذه البطاقة وكذلك الأطباء أن تكون وزارة الصحة هي الجهة المتعاقد معها لتقديم الخدمات الصحية لحاملي هذه البطاقة، ولا سيما أنها تمتلك بنية تحتية كبيرة بدءاً من المشافي وانتهاءً بالمخابر، عدا عن ذلك فهناك ذهاب الأموال للخزينة العامة، بدلاً من شركات القطاع الخاص.

إن الروتين ضمن
أروقة الشركة
السورية للتأمين
دفع الأطباء
والصيادلة للعزوف
عن التعاقد
واعذارهم عن
تقديم خدماتهم
العلاجية والطبية

من أول السطر

■ نبيل عكام

منظمة العمل الدولية 7/

صدرت الاتفاقية رقم 161/ المتعلقة بخدمات الصحة المهنية عام 1985 حيث أكدت هذه الاتفاقية على ضرورة دور الدولة في إيجاد أقسام لخدمات الصحة والسلامة المهنية في كافة المنشآت، تساهم في تأمين بيئة عمل آمنة وصحية للعمال، وتحافظ على قدراتهم البدنية والنفسية، وذلك بإشراف وتعاون ممثلي العمال المنتخبين، وأن تكون الإجراءات المتخذة كافية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها العمال والمؤسسات من خلال الخطط التي تنظمها في جميع أقسام الصحة والسلامة المهنية. فقد أكدت المادة 5/ من هذه الاتفاقية على مشاركة ممثلي العمال في مسائل الصحة والسلامة المهنية، وذلك مع عدم الإخلال بمسؤولية أصحاب العمل عن ضرورة تأمين الصحة والسلامة المهنية لديهم من خلال:

تنظيم وتحديد المخاطر التي تهدد الصحة في مكان العمل، مراقبة بيئة العمل وانعكاسها على صحة العمال، تقديم المقترحات الضرورية في تخطيط وتنظيم العمل، كالصيانة الدورية للآلات والمعدات، مراقبة صحة العمال وعلاقتها في بيئة العمل، نشر المعلومات وقواعد الصحة المهنية، تحليل أسباب الحوادث والأمراض المهنية. أما المادة 12/ من الاتفاقية فقد أكدت على مجانية الخدمات الصحية المهنية المقدمة للعمال، وتقديمها أثناء ساعات العمل. وأشارت المادة 8/ منها لأهمية دور ممثلي العمال في تنفيذ كافة التدابير المتعلقة بأقسام الصحة المهنية. والزمّت الاتفاقية في المادة 3/ منها الدولة بإقامة أقسام للصحة والسلامة المهنية لجميع العمال، سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة وجميع فروع النشاط الاقتصادي، وأن تكون هذه الإجراءات كافية ومناسبة لمواجهة جميع المخاطر المحتملة.

أما الاتفاقية رقم 168/ الخاصة بالحماية من البطالة والتهوؤ بالعمالة التي صدرت عام 1988 فقد أكدت بأنه على الدولة أن تتخذ التدابير المناسبة لنظام الحماية من البطالة فيها، وأن يساهم هذا النظام في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وزيادة العمال المحميين وخفض فترة الانتظار، وعلى الدولة أن يكون من أولوية أهدافها التهوؤ بالعمالة الكاملة والمنتجة، بجميع الوسائل المناسبة لخدمات التوظيف والتدريب والتوجيه المهني بما فيها الضمان الاجتماعي. ووضع برامج تعزز إمكانات العمالة المنتجة، وإيجاد العمل بحرية، وذلك بتذليل الصعوبات في العثور على عمل دائم، وخاصة للشباب والنساء، وقد عرفت الاتفاقية البطالة الكاملة بفقد الشخص الكسب بسبب عدم حصوله على عمل مناسب.

جميل: نعمل على تشكيل قائمة الخمسين واسعة التمثيل



قال رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، د. قدري جميل، في حديث لراديو «روزنة» بتاريخ 2018/6/5: إن القوائم المتعلقة باللجنة الدستورية، والتي ستقدم إلى ديمستورا، هي ليست قوائم لجنة دستورية، وإنما هي قوائم مرشحين للاختيار منهم كأعضاء للجنة الدستورية لاحقاً.

التمثيل، بحيث أن تضم أكبر طيف ممكن، ونحن لا نرغب بإبعاد أحد عن المشاركة في اللجنة الدستورية، لذلك كل السوريين أينما كانت مواقعهم بالفترة السابقة «عدا من دعم الإرهاب منهم ومن تعامل مع العدو الصهيوني» مدعوون للحوار. ويجب أن يتعلموا في أسوأ الأحوال أنهم خصوم سياسيون وليسوا أعداء، فالكل مُنكبٌ على العمل من أجل تكوين القوائم لتسهيل مهمة ديمستورا والدول الضامنة لتشكيل اللجنة الدستورية.

واعتبر رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية: أن البيان الختامي لمؤتمر سوتشي لا يمنع تمثيل هيئة التفاوض في اللجنة الدستورية حيث يفترض البيان الختامي وجود هيئة التفاوض، ولكنه لا يعطيها حق احتكار تمثيل المعارضة: «هناك تأخير وتضييع وقت في تشكيل قائمة هيئة التفاوض؛ ونأمل خلال الأيام القليلة القادمة أن تقدم هيئة التفاوض قائمتها، ولكني أعتقد أن الأمور ذاهبة إلى حلحلة، فالجميع باتت لديه قناعة أنه لا يمكن القفز فوق اللجنة الدستورية، والكل مطلوب أن يقدم قوائمه».

وأشار د. جميل إلى ضرورة تمثيل الأكراد في اللجنة الدستورية: «نحن من أول لحظة مع وجود الأكراد ومن يريد استبعادهم لا يريد وحدة سورية، وأنا مع أوسع تمثيل لجميع أطراف المعارضة، فهذا الدستور سيلعب دوراً لتطور سورية خلال الخمسين سنة القادمة لذلك فأوسع مروحة من السوريين يجب أن تشارك بنقاشه وصياغته».

الإصلاح قضية نقاشية

وحول النقطة الخلافية المتعلقة بصلاحيات اللجنة، حيث تتمسك دمشق بتعديل دستور

وأضاف: «بمعنى أن الحكومة السورية قدمت خمسين اسماً، وهناك خمسون اسماً يجب أن تقدمهم المعارضة، وهناك خمسون اسماً من المجتمع المدني هؤلاء «أي: المجموعة الأخيرة»، سيشارك ديمستورا بوضع أسمائهم».

الإجماع عبر التوافق

وتابع د. جميل، إن «الجميع في المعارضة يجب أن يشارك بوضع الأسماء الخمسين لتكوين قائمة متكاملة، وبعد اكتمال قوائم المرشحين، سيجري بعدها اختيار أعضاء اللجنة الدستورية، لذلك من الأهمية الإشارة إلى أن القوائم التي تشكل اليوم، هي ليست قائمة نهائية للجنة الدستورية، هي مجرد مرشحين مفترضين يجري انتقائهم من هذه القوائم»، مشيراً إلى أن نسبة التمثيل المقترضة، الأفضل أن تكون مثالية بين النظام والمعارضة «من الذين حضروا في مؤتمر سوتشي، ومن وفد المعارضة في مفاوضات أستانا، ومن هيئة التفاوض» والمجتمع المدني «الذي يشمل بعض المختصين والخبراء».

وأضاف: إن قرارات اللجنة بعد تشكيلها لا يجب أن تؤخذ بالأكثرية، بل بالإجماع عبر التوافق، لذلك ليس لأعداد أي طرف في اللجنة أهمية كبيرة في التأثير على عملها. من هنا أهمية الحرص على تمثيل أوسع من السوريين موالاة ومعارضة ومجتمع مدني.

أوسع تمثيل

وأردف جميل في حديثه عن تشكيل لائحة اللجنة الدستورية: «نحن في المعارضة نعمل على تشكيل قائمة الخمسين، ونسعى كي تكون هذه القائمة أوسع ما يكون من

التوافق، لذلك هذه القضية هي قضية نقاشية لا يمكن أن يحسم طرف واحد هذا الموضوع لوحده قبل بدء عمل اللجنة الدستورية». ونفى جميل بأن أية تهاجمات تجري بين بعض من حضر سوتشي يعني وجود خلافات مع الآخرين ممن حضروه بعدما أشار تصريح صحفي على قناة روسيا اليوم لرئيس تيار قمح هيثم مناع عن وجود تنسيق بين تياره وتيار الغد ومنصة موسكو، حيث عبر رئيس منصة موسكو في حديثه عن ذلك بالقول «إذا قررت بعض القوى أن تجري تنسيقاً فيما بينها، فهل هذا يعني إلغاء الآخرين، ليس من المفروض أن كل من أتى إلى سوتشي أن تجري تهاجمات فيما بينهم، والتوافق هذا لا يعني إلغاء الآخرين أو شطبهم».

2012 بينما ينص بيان سوتشي الختامي بنسخته الرسمية التي نقلها الجانب الروسي لمجلس الأمن على «إصلاح دستوري» بما يشمل إقرار دستور جديد، قال د. جميل: «نحن نرى من مضمون البيان الختامي لسوتشي، فقد كان تعبير اللجنة الدستورية بأنها لجنة إصلاح دستوري، ولجنة إصلاح دستوري تقبل التأويل؛ فمن الممكن أن تكون تعديلاً ويمكن أن تكون تغييراً للدستور، ولكن هذا يجب أن يحل بالنقاش والتفاوض بين السوريين أنفسهم في اللجنة الدستورية، لذلك ما تقوله حكومة دمشق بأنها تريد تعديلاً فقط على دستور 2012 هذا حقها، وما نقوله نحن بأننا نريد تغيير الدستور أيضاً حقنا، ونصل إلى تفاهم عبر النقاش وبقرار بالإجماع عبر



الشعور بالمسؤولية، تجاه الانتهاء من الكارثة الإنسانية، واستعادة السيادة الوطنية. بقي أن نشير، إلى أن تردد بعض قوى المعارضة حتى الآن، بتقديم قائمة ممثليها إلى المبعوث الدولي، يعتبر أحد أشكال التعتيل، الذي ينبغي تجاوزه، إما من خلال استتراك الموقف، من قبل من يريد منها المشاركة، أو أنها تحكم على نفسها بالخروج من العملية السياسية، فليس لدى السوريين ترف إضاعة المزيد من الوقت، ودفع المزيد من الأثمان.

■ موقع قاسيون الإلكتروني

نحو لجنة دستورية فعالة

بعد أن اتفقت أغلب القوى السياسية السورية في النظام والمعارضة على مبدأ تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، فإن المهمة الأساسية الآن، باتت تكمن في العمل على تحويل هذه اللجنة إلى أداة فعالة، بحيث تؤمن المناخ والأجواء المناسبة، للتوافق على شكل ومحتوى الإصلاحات الدستورية المطلوبة، وإطلاق العملية السياسية، وهذا ما يتطلب التعاطي مع هذه المسألة، وفق الأسس التالية:

■ المحرر السياسي

– النظر إلى اللجنة على أنها جزء من العملية السياسية، وليست بديلاً عنها، وعلى أنها خطوة ضرورية باتجاهها، ولكنها ليست كافية، فاللجنة ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي أداة تفعيل العملية السياسية، وفتح أبوابها المغلقة.

– لا يحق لأي طرف، التعاطي مع اللجنة الدستورية من موقع الغالب والمغلوب، فالتعديلات الدستورية، ليست مجالاً لتمكين النظام، ولا مجالاً لتمكين المعارضة من استلام السلطة، بل هي أداة وضع القضية في إطارها الصحيح، أي تمكين الشعب السوري من تقرير مصيره.

– الإسراع في تشكيل اللجنة، وتحديد آجال زمنية لإطلاق عملها، وإنهاء مهمتها، وهذا ما

يستوجب من الجميع التحلي بالروح العملية، والسعي إلى حل القضايا الإشكالية، وغير المنجزة، من خلال الحركة، وفي هذا السياق، إن الصيغة الأنسب لآلية عمل اللجنة، هي: التوافق البناء، أي: الوصول إلى الإجماع من خلال التوافق، والاستعداد لتقديم التنازلات المتبادلة، لاسيما وأن الناظم الأساسي لعمل اللجنة هو القرار 2254 المبني أساساً على التوافق. فلا شرط مسبق حول عمل اللجنة، إلا تشكيل اللجنة، أما وضع الإجماع كشرط مسبق لاعتماد صيغة دستورية ما، أو قبول مبدأ التوافق دون الاستعداد للوصول إلى إجماع، فيعني نفس العملية السياسية من أساسها.

– أن تكون اللجنة شاملة ومفتوحة الأبواب، أمام كل القوى السياسية السورية الفاعلة، فلا فيتنو مسبق على أحد، ولا فيتنو لأحد في اللجنة، ولا شروط مسبقة لأحد على أحد، إلا تلك القوى التي تجاوزت المحرمات الوطنية ما فوق الدستورية، مثل: الموقف من الكيان الصهيوني.

– ترحيل قضايا الخلاف، في حال عدم التوافق عليها، ووضعها كما هي، على طاولة المنظمة الدولية، لتتكفل هي بإيجاد الصيغة الجامعة، لاسيما، وأن مهمة اللجنة بالأصل

هي وضع مسودة، وليس الإنجاز النهائي للدستور، سواء كان تعديلاً أو تغييراً، وأن القرار النهائي، وكما هو مطلوب ومتفق عليه، هو حق حضري للشعب السوري.

– عرض مناقشات اللجنة، وأراء مختلف القوى أمام الرأي العام عبر وسائل الإعلام، من خلال بث حي ومباشر، احتراماً للشعب السوري، وحقه المشروع في الاطلاع على سير العمل بهذه القضية الجوهرية، باعتباره المعني الأول والأخير بالموضوع من جهة، ومن جهة أخرى، كي تكون امتحاناً للجميع حول جدية الموقف من الحل السياسي، ومدى

هل أعلنت منظمة العفو الدولية تمردها؟



قاسيون

متغير جديد يسجل في خاتمة تراجع وزن الولايات المتحدة الأمريكية، مع تعرية وفضح لجزء من دورها في الأزمة السورية، والحرب التي تدور رحاها على أرضنا، لكن هذه المرة على يد إحدى المنظمات الدولية، التي كانت، وحتى الأمس القريب، تعمل بوصايتها، وتُسبج بحمدها، مجملته قبا حنتها.

فقد أعلنت منظمة العفو الدولية، في تقرير جديد لها مطلع حزيران الحالي، بعنوان: «حرب الإبادة: خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة في سورية»، أن: «مدينة الرقة تحولت إلى أنقاض، والمدنيون يعانون أهوال الدمار، في أعقاب «حرب الإبادة» التي يشنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة».

وحسب التقرير فإن المنظمة: «أجرت تحقيقات ميدانية في المدينة المدمرة»، ومما ورد فيه أن: «قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة أطلقت أعداداً مهولة من الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة على مناطق مأهولة بالسكان المدنيين - حتى القنابل الدقيقة التي ألقتها قوات التحالف أدت إلى سقوط أعداد هائلة من القتلى والمصابين في صفوف المدنيين - قُتل مئات المدنيين، ثم سُمح لمقاتلي «الدولة الإسلامية» بمغادرة المدينة».

تفاصيل جرمية

تم استهلال التقرير بمقدمة جاء فيها: «أدت العملية العسكرية التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على مدى أربعة أشهر، من أجل إخراج الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم «الدولة الإسلامية» من مدينة الرقة السورية، التي اتخذها التنظيم عاصمة له، إلى قتل مئات المدنيين وإصابة كثيرين آخرين، فضلاً عن تدمير معظم المدينة. وفي غمار هذه العملية، التي استمرت من حزيران إلى تشرين الأول 2017، تحولت البيوت والمباني الخاصة والعامّة والبنى التحتية إلى أنقاض، أو أصيبت بأضرار جسيمة لم يعد يجدي معها أي إصلاح».

هذه المقدمة تحمل في متنها إدانة واضحة للولايات المتحدة والتحالف الذي تقوده، كما تحمل هؤلاء مسؤولية تدمير معظم المدينة.

تقصّ ميداني

بحسب التقرير فقد: «سافر باحثو منظمة العفو الدولية إلى مدينة الرقة في شباط 2018، وأمضوا هناك أسبوعين، زاروا خلالها 42 موقعاً تعرضت لضربات، وأجروا مقابلات مع 112 من الشهود والناجين، وحللت المنظمة صوراً ملتقطة بالأقمار الاصطناعية، كما راجعت مواد أخرى متاحة للاطلاع العام، وبيّنت التقرير الحالي محنة أربع عائلات، ترمز حالاتها لأنماط أوسع». ويتابع التقرير: «تُقدم هذه الحالات أدلة جلية على أن عدداً من الهجمات التي شنها التحالف، وأسفرت عن قتل وإصابة مدنيين تعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني... ولم تول قوات التحالف الاعتبار الكافي لوجود المدنيين في المدينة».

وقد سرد التقرير الشهادات والمقابلات، التي أجراها باحثو المنظمة مع الشهود من الناجين، والتي كانت تحمل الكثير من الماسي والالام والويلات.

شهادات الإدانة

قالت منيرة حشيش، وهي إحدى أفراد عائلة حشيش التي فقدت 18 من أفرادها، 9 في ضربة جوية من قوات التحالف، و 7، بلغم كان تنظيم داعش قد زرعه، وهم يحاولون الهرب، وبقيت في هاون: «من بقي في المدينة مات، ومن حاول الفرار مات أيضاً، ولم يكن بوسعنا أن ندفع أموالاً للمهربين، كنا محاصرين».

وتضيف: «كنا قد حاولنا أن نهرب من المدينة، ولكننا لم نستطع تدبر الأمر، وبعد حوالي خمسة أيام، حاولنا الهرب عبر النهر، ولكن أفراد داعش أمسكوا، وضربوا الرجال ضرباً شديداً، واحتجزوني مع نساء أخريات لمدة يوم ثم سمحوا لنا بالانصراف».

أما عائلة بدران فقد كانت مثلاً آخر عن المحنة التي عاشها المدنيون خلال الحملة العسكرية، فقد قتل 39 من أفرادها، بالإضافة إلى 10 من الجيران، وذلك في 4 ضربات جوية منفصلة شنها التحالف.

وقد أسفرت سلسلة من الضربات الجوية لقوات التحالف عن تدمير معظم المباني في حارة البدو، وكان من بين الذين لقوا مصرعهم في القصف محمد الفياض و 15 من أفراد العائلة والجيران، وكان محمد الفياض، أبو يوسف، وهو في الثمانينات من عمره، قد رفض مغادرة منزله الذي عاش فيه طوال 50 عاماً.

التواطؤ مع «داعش»

مما ورد في التقرير أيضاً: «لم يوضح التحالف حتى الآن لماذا استمر في شن ضربات جوية أسفرت عن مقتل هذا العدد الكبير من المدنيين، بينما كان يجري التفاوض بشأن اتفاق يمنح مقاتلي تنظيم «داعش» حصانة من المساءلة وممراً آمناً للخروج من المدينة، وكان كثير من الناجين من ضربات التحالف، ممن التقت بهم منظمة العفو الدولية، يتساءلون عن السبب الذي دفع قوات التحالف إلى تدمير مدينة بأكملها، وقتل هذا العدد الكبير من المدنيين، من خلال عمليات قصف يفترض أنها كانت تستهدف مقاتلي تنظيم «داعش»، لكي ينتهي الأمر بالسماح لهؤلاء المقاتلين بالخروج من المدينة بسلام دون أن يلحق بهم أذى».

نتائج وتوصيات

توصل التقرير إلى جملة من النتائج

والتوصيات، نورد منها:

«تبين أن الضربات الجوية التي يعرضها التقرير الحالي، إما عشوائية أو غير متناسبة أو الاثنين معاً، ومن ثم فهي غير مشروعة، ويحتمل أن تشكل جرائم حرب».

«دول العالم تتحمل المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويقع على عاتقها واجب التحقيق في الانتهاكات، وتوفير الإنصاف للضحايا».

«الإقرار علناً بمدى وفداحة إزهاق أرواح مدنيين وتدمير ممتلكات وسبل عيش من جراء الضربات الجوية لقوات التحالف».

«إنشاء الآلية اللازمة لتقديم التعويض الكامل على وجه السرعة لضحايا الانتهاكات وعائلاتهم، بما في ذلك التعويض المالي، ورد الحقوق إلى أصحابها، وإعادة التأهيل والتربية».

«ضمان توفير الأمن والمأوى والخدمات لمن شردوا من ديارهم بسبب النزاع في الرقة، وذلك لحين تمكنهم من العودة طوعية وبأمان إلى ديارهم وإعالة أنفسهم».

قريباً من الواقع بعيداً عن الأوهام

ما من شك أن التقرير سلط الضوء على بعض الانتهاكات التي تعرض لها أبناء مدينة الرقة السورية، كما يمكن اعتباره وثيقة إدانة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، خلال العمليات العسكرية المنفذة على المدينة السورية بذريعة محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، من خلال المقدمة والمتن والخاتمة، خاصة مع شهادة الشهود.

إلا أنه في المقابل، يجير هذه الإدانة على أنها شبهة واجبة التأكيد والتحقيق، ليس ذلك فقط، بل ورد بمتنته: «على التحالف أن يبادر بإنشاء آلية مستقلة ونزيهة تتولى إجراء تحقيقات فعالة في الأنباء الموثقة عن وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني».

أي: أن التحالف هو الخصم والحكم بالنتيجة! فعن أية نزاهة يتم الحديث هنا؟

لنأت على تأكيد المؤكد، بحسب ما ورد في التقرير حول علاقة التحالف الوثيقة مع تنظيم «داعش» الإرهابي، وكيف يقوم هذا التحالف بفتح الممرات الآمنة لعناصر هذا التنظيم، ضامناً سلامتهم وأمنهم وسهولة تنقلهم، وهو ما سبق أن جرى الحديث عنه وتعريته مراراً وتكراراً. النقطة الأهم التي يجب التوقف عندها

والتأكيد عليها، هي: أن العمليات العسكرية كافة التي خاضها التحالف بالقيادة الأمريكية في سورية تعتبر مدانة، وتصل إلى كونها جرائم حرب، فالأمر ليس مقتضراً على مدينة الرقة، وعلى بعض الضربات الجوية التي قام بها هذا التحالف فيها فقط، فما حل بمدينة دير الزور ومدينة البوكمال، وغيرها من المدن والبلدات والقرى السورية، من تدمير منهج عبر الضربات الجوية، التي لم تبق ولم تذر، تعتبر دليلاً قاطعاً على الجرائم التي ارتكبتها هذا التحالف بحق سورية والسوريين، ناهيك عن كل الأدوار السياسية الأكثر إجراماً على مستوى الحرب والأزمة والكارثة الإنسانية التي ألمت بنا طيلة السنوات الماضية، والتي ما زالت تفعل فعلها يائسة من أجل عرقة الحل السياسي، ونفخاً في الجمر المشتعل تحت رماد الأزمة قيد الانطفاء.

انفراط طوق الانصياع

في جميع الأحوال، ما يعيننا من التقرير، بالإضافة إلى أهمية ما ورد بمتنته من شهادات موثقة تعكس مقدار الإجرام الذي تعرض له السوريون، وما حل من دمار في مدينة الرقة، على أيدي «داعش» وقوات التحالف بالقيادة الأمريكية، كونه أذى من منظمة العفو الدولية، التي تسجل لها سابقة على مستوى توجيه الإدانة، ولو سياسياً بالحد الأدنى، للولايات المتحدة وتحالفها غير المقدس، وهي التي اعتادت السير بركب هؤلاء لتنفيذ إرادتهم ومشيئتهم وسياساتهم طيلة عقود طويلة. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل أعلنت منظمة العفو الدولية تمردها على الولايات المتحدة الأمريكية؟

وهل سيكون هذا التمرد مقدمة ومهمازاً لغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، لتعلن تمردها، وتكف عنها طوق الانصياع للترغبات والسياسات الأمريكية، أم هناك غايات أخرى لهذه الصراحة، على كل حال الأيام ستكشف كل شيء؟

وعلى العموم فإن ذلك ليس غريباً، في ظل جملة المتغيرات العاصفة التي طالت التوازن الدولي القديم بالزعامة الأمريكية وتراجعها المتتالي، والعلاقات الدولية الناشئة في ظل التوازن الدولي الجديد بالطليعة الروسية-الصينية، وما سيتبعها حكماً على مستوى العلاقة مع المنظمات الدولية من كل بد. ننتظر لنرى.. عسى لن يكون ذلك ببعيد!

دليقان: الدستور خطوة أساسية نحو التغيير الشامل



اجرت فضائية سوريا حواراً مع الرفيق مهند دليقان أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو وفد منصة موسكو... قاسيون: ننشر أهم المحاور التي تركزت حول الخطوات المقبلة وتشكيل اللجنة الدستورية السورية.

حول موقف النظام من اللجنة الدستورية، أشار دليقان إلى أن النظام قد وافق على الانخراط في تشكيل اللجنة من حيث الشكل في سوتشي، ولكن الآن انطلقنا نحو خطوة عملية تجاه الموافقة.

«انتبهتم جميعاً بعد إقرار البيان الختامي في سوتشي، جرى شد وجذب حول مضمون هذا البيان، وحول دور المبعوث الدولي دي مستورا في تشكيلها. وصولاً إلى الحالة الراهنة اليوم، حيث يطبق حرفياً ما جرى الاتفاق عليه في بيان سوتشي، دون أية مقاربات مختلفة من أي طرف كان. وعليه فإننا سرنا خطوة إيجابية نحو الأمام، وقد تنتشأ تعقيدات عديدة، إذ لا يجوز أن نخيل أن هذه المسألة تمر دون صعوبات وعراقيل، ولكن المهم أن تبدأ هذه العملية».

لا شيء مؤكد حول التركيبة

أما بما يخص مسألة تركيبة اللجنة الدستورية، والية اتخاذ القرارات فيها، قال دليقان: «في مسألة تركيبة اللجنة، يقال الكثير، حول من سيكون ضمن الأسماء المرشحة، وهل 100 من النظام و50 من المعارضة، أو غير ذلك، وأسئلة حول من يرشح هؤلاء... وأريد أن أؤكد أنه لا يمكن التأكد من صحة هذا الكلام إذا لا شيء ثابت حتى الآن».

ورداً على سؤال حول القائمة المسربة للجنة الإصلاح الدستوري، وتشكيلها بـ «ثلث للمعارضة، وثلث للنظام، وثلث لمستقلين»، سيتم تعيينهم من قبل دي مستورا» قال عضو وفد منصة موسكو:

«نحن ميالون لهذا الرأي، لأنه أفضل عملياً بأن يكون الأعضاء 50 للنظام و50 للمعارضة و50 خبراء ومستقلون يجري التوافق عليهم، ولكن لا اعتقد أن التركيب العددي أمر محسوم. وبكل الأحوال، ينبغي ألا نحول هذه المسألة إلى مشكلة تعيق الذهاب باتجاه اللجنة، لأن المطلوب فعلياً التركيز على آلية العمل ضمن اللجنة، وهي آلية التوافق، وليس التصويت. فصيافة الدستور ينبغي أن تكون مسألة توافقية، لأنها أمر يخص السوريين، وحياتهم لعشرات السنين القادمة، ولا يمكن أن يترك فقط لمجموعة من الأشخاص، سيعينون تعييناً، سواء من النظام أو من المعارضة».

لا إعلان دستوري في 2254

حول موقف منصة موسكو من «هيئة الحكم الانتقالي» ومن ثم الإعلان الدستوري للسير في البلاد للخروج مما هي فيه، أوضح الرفيق مهند:

«هذا الموضوع قد حسمنا أمرنا حوله منذ وقت طويل، ولكن للأسف الإعلام مُصر أن يكرر الآراء التي يقولها الائتلاف، وقسم محدد من المعارضة. أولاً: نحن نسمةا جسم حكم انتقالي، ترجمةً حرفيةً لما جاء في 2254 بنسخته الإنجليزية، ونقول: إننا ملتزمون بـ 2254 كاملاً بجميع بنوده، بما فيه ما يتعلق بتشكيل جسم حكم انتقالي بكل صفاته الواردة ضمن القرار. وهناك مسألة أخرى يجري خلط حولها، وهي: الإعلان الدستوري، إذ ينبغي الإشارة إلى أنها ليست واردة، وليست جزءاً من القرار الدولي. ولكن للأسف هناك جزءاً من المعارضة بدأ بخلط الأوراق بين 2254

وبين رؤيته الخاصة، بحيث أنه يقول ما يقول، ويستند إلى 2254! لا يوجد شيء في القرار الدولي حول الإعلان الدستوري، وليرينا من يدعون ذلك موضع ورودها في النص»

لماذا «الإصلاح الدستوري»؟

فيما يتعلق بالسجل الدائر حول تسمية اللجنة، ووظيفتها بصياغة دستور جديد، أو تعديل الدستور الحالي أشار عضو وفد منصة موسكو: «سميت اللجنة بهذا الاسم، كمحاولة من الجهات التي تريد حلاً للتقريب بين الأطراف المتشددة من السوريين، والمتطرفين عند مواقف محددة. بمعنى: كلمة الإصلاح الدستوري تسمح بالتعديل وتسمح بالتغيير، وسميت الإصلاح الدستوري لتسمح بالتعديل أو بالوصول إلى تغيير وفق ما ترتفيه اللجنة حين تجتمع وحين تبدأ بالعمل. نريد أن نجلب هذين الطرفين اللذين يتعاملان بمنطق كل طرف يريد أن ينهي الآخر، ويفرض رأيه عليه، ومنطق الفرض، لا يمكن أن يستقيم مع مسألة الدستور»

كما ذكر دليقان بمرحلة صياغة دستور 2012: «كان الكلام في البداية عن تعديل دستوري وليس عن دستور جديد، ولكن أدى إلغاء المادة الثامنة القديمة المتعلقة بحزب البعث كحزب قائد، وبشكل آلي إلى تغيير ما بين 30 و40 مادة ضمن دستور 2012، فتحول التعديل إلى تغيير! لذلك علينا ألا نتمسك بالشكليات والتوقف كثيراً عند التباين الإعلامي بين المعارضة والنظام، فخلال مرحلة الأزمة تبارى الطرفان مثلاً على مسألة أيهما أولاً: محاربة الإرهاب أم الانتقال السياسي؟ والآن الاثنان يقولان فلنعمل بالتوازي، محاربة الإرهاب، وانتقال سياسي معاً، بمعنى الدخول إلى الحل السياسي، مع أن هذا الرأي هو الرأي العقلاني منذ اللحظة الأولى عندما كانوا يرفضونه».

منطق الكل أو لا شيء غير صحيح

حول التشكيك بأهمية تشكيل اللجنة، وضمانات تطبيق هذا الدستور، قال الرفيق مهند: «أنا لست مع التعامل مع المسألة السورية على مبدأ الكل أو لا شيء، فإريد البعض إما أن يتحقق كل شيء في لحظة واحدة، أو لا يتحقق شيء! وهو منطق يؤدي للتقليل من أهمية أية خطوة، واعتبارها لن تنتج شيئاً ما دام النظام قائماً، كما يقول البعض. ولكن في الحقيقة، إذا قمنا بعملية تغيير للدستور، أو مضينا جدياً في المسألة الدستورية، نكون قد بدأنا بعملية تغيير

طرفين مؤيد ومعارض، في حين أن الشعب السوري فعلياً متضرر من الجهتين! والتركيز على هذا الجانب هو خروج عن السائد من الكلام السياسي الذي إما أن يخدم النظام أو يخدم حكومات الدول الأخرى، ولكنه لا يخدم الشعب السوري. الشعب السوري فعلياً مصلحته في حل سياسي يؤدي إلى تغيير شامل اقتصادي-اجتماعي وسياسي وديمقراطي، وبكل الاتجاهات. يمكن أن نُحدث تغييراً سياسياً شكلياً دون أي تغيير اقتصادي-اجتماعي، أي يمكن أن نغير طرابيش، ويمكن الوصول إلى شكل ما من أشكال توزيع السلطات والصلاحيات، دون أن نغير وضع الناس المعيشي، ومسألة النهب الموجودة في البلد! وكل هذا تغيير غير حقيقي، لأن التغيير الحقيقي ينبغي أن يكون اقتصادياً حقيقياً، ولا يمكن أن يحصل دون تغيير سياسي جذري وشامل. ولكن التركيز على التغيير السياسي وحده لن يكون ضماناً كاملاً للتغيير الاقتصادي-الاجتماعي.

النظام، وصحيح أن تغيير الدستور لن يكون حلاً كاملاً للزمنة، ولن ينقلنا إلى نظام سياسي جديد بالكامل، ولكنه أيضاً مسألة أساسية جداً للانتقال باتجاه نظام سياسي جديد، وهو جزء من 2254. وبالتالي ينبغي التعامل بحكمة، لأن التركيز فقط على مسألة السلطة، وتحديد فكرة جسم الحكم الانتقالي، كنقطة انطلاق، واعتبار أنه لا يصح البدء إلا منها، هو أمر مجرب. فخلال المرحلة السابقة وقبل أن يصاغ 2254، كان الحديث يتركز فقط حول مسألة السلطة ومن سيمسكها... وقد أصبح واضحاً أن هذا ليس مخرجاً تجاه الحل».

لماذا التأكيد على الاقتصادي-الاجتماعي؟

أشار أمين حزب الإرادة الشعبية إلى أسباب التركيز على البعد الاقتصادي الاجتماعي، بالقول: «نحن نركز على هذه القضية، لأن هناك من يحاول التعطيم عليها، وتشويهه وعي الشعب السوري عبر قسمه شكلياً بين

سُميت اللجنة بالإصلاح الدستوري لتجاوز تعثر المتشدين في الطرفين فالإصلاح يسمح بالتعديل أو التغيير.

بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف وجميل



أصدرت وزارة الخارجية الروسية يوم السبت 9 حزيران بياناً صحفياً حول اجتماع الممثل الخاص للرئيس الروسي للشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف مع ممثل جبهة التغيير والتحرير، رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية د. قدري جميل

وذكر البيان أن الجانبين ناقشا القضايا المختلفة للتسوية في سورية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2254، مع التركيز على الحاجة إلى بدء سريع لعمل اللجنة الدستورية وفقاً لنتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.

عرفات: حان الوقت لتدخل المنطقة الشرقية إطار المفاوضات



نحن... إلخ، ثم فيما بعد بزيارة الرئيس الأخيرة إلى سوتشي صدر إعلان بأن الحكومة السورية سوف تقدم لائحة بأسماء ممثليها إلى المبعوث الدولي، وعملياً استناداً إلى بيان سوتشي الذي صدر في حينه وسُلم إلى مجلس الأمن، والذي أصبح متعارفاً عليه، إذ أن نحن أمام خطوة عملية الآن في إطار الحل السياسي، وأصبحنا في طور الدخول إليه.

المنطقة الشرقية: إلى إطار المفاوضات أما بخصوص المنطقة الشرقية، أكد عرفات أن الوقت حان من أجل بحث أمرها والتوصل إلى اتفاقات حولها. وفعلاً، المنطقة الشرقية والأكراد بكل مباحثات جنيف السابقة كانت هناك عملية استبعاد لهم بسبب فيتنو تركي مدعوم أمريكياً من تحت الطاولة. وكانت هناك محاولة دائمة لاستبعاد الكرد لكي يُوحى إليهم أنهم خارج اللعبة ومهملون.. إلخ.

الأمريكي ليس حليفاً لأحد بل هو حليف لنفسه فقط، حالة فريدة في التاريخ. نمط العمل الأمريكي يتمثل في تسعير وإحداث الحرب والفوضى، وبالتالي هو يفعل أي شيء يخدم هذه العملية، وعليه فإن المنطقة الشرقية الشمالية الشرقية حان الوقت فعلاً لتوضع أمورها على الطاولة وتدخل بإطار الحل، وبما أن الحل بدأ ينضج، مثلاً عندما تتشكل اللجنة الدستورية ألا يجب أن يتمثل فيها الكرد؟ يجب أن يتمثلوا بصفقتهم أحد مكونات الشعب السوري، وبالتالي يجب أن يتمثلوا، وهذه اللجنة وظيفتها الدستور، والاحقة ويضع سيرسم ملامح سورية اللاحقة ويضع كل المسائل التي تتعلق بكل السوريين بما فيها الأكراد، ويجب أن يوضعوا بإطار الدستور بطريقة ما، وبالتالي حان الوقت ليلتحق الأكراد بالحل السياسي.

يشكل مبرراً للطرف المعارض الذي كان يديره في ذلك الحين وكان على رأسه رياض حجاب، الذي كان كلما استعر الوضع العسكري، إما أن يقولوا: جمدنا، أو أن يقولوا: انسحبنا أو علقنا، بمعنى آخر كانت هناك عملية إفشال واضحة وتعطيل لهذا العمل.

لذلك جرى دفع الأمور من قبل الأطراف التي تريد الحل فعلاً وهم الروس، دفعوا الأمور باتجاهين، الاتجاه الأول: هو تشكيل الثلاثية التي حدثت فعلياً بعد إعلان موسكو «إيران روسيا وتركيا»،

ثم جرى دفع الأمور باتجاه ما يسمى مناطق خفض التصعيد، التي أدت عملياً إلى خفض التصعيد فعلياً وبكثير من الحالات لوقف إطلاق النار، وهذا كله حدث باجتماعات أستانا. وجرى الدفع باتجاه العمل السياسي بما أن أستانا اقتصر على العمل العسكري، ولكن هذه لم تكن رغبة الطرف الروسي على الأقل، حيث إن الأطراف الأخرى لم تكن رغبة بدفع أستانا باتجاه العمل السياسي تماماً، فجرى استنباط شكل

آخر هو الحوار الوطني في سوتشي. واجتماع سوتشي صدر عنه بيان مهم للغاية، هذا البيان يقول بتشكيل لجنة دستورية بإشراف الأمم المتحدة، والمبعوث الدولي هو المسؤول عن جملة من مسائل وردت في البيان جرى فيها تحديد مسؤولية المبعوث الدولي، بمعنى أن سوتشي في نهاية المطاف هو تقريرة من تقريرات جنيف، ولكن هذه التقريرة هي بعيدة بعض الشيء عن الجهة الغربية، وخاصة الأمريكية التي كانت وما زالت تلعب دوراً أساسياً في محاولة إحباط الحل السياسي.

خطوة عملية

وبالتالي، نحن أمام خطوة هامة جداً، ونعرف أنه بعدما صدر بيان سوتشي، اعترضت الحكومة السورية، وقالت: ليس هذا البيان الذي وافقنا عليه

لما يسمى أصدقاء سورية في تونس، وكانت وزيرة الخارجية آنذاك هي كليتوتون التي كانت تحرض مندوبي المعارضة في ذلك الحين على عدم الموافقة على بيان جنيف.

النقطة الثانية: وهي مهمة جداً، القرار 2254 الذي كان قد سبقه اجتماعات في فيينا، وأيضاً جرى فيها مستوى أعلى من التوافق حول حل الأزمة السورية... أقول: توافق روسي أمريكي، بدلاً من كلمة تقارب لأن كلمة تقارب لا تفي بالغرض في هذه الحالة. هنا، بدأ الأمريكيون يشعرون أن الذي يريدونه لن يفلح، فاضطروا عملياً للانصياع لتطورات الوضع الدولي ولتغييرات موازين القوى. وبالتالي، يمكننا أن نعتبر أن 2254 عدا عن أنه يصوغ حل الأزمة السورية، فهو تعبير عن توازن القوى على النطاق الدولي، وبالتالي الإقليمي والمحلي في نهاية المطاف، ثم صدر بعد اجتماع فيينا الثاني قرار مجلس الأمن 2254 والذي هو خارطة طريق، وفيها تفاصيل أكثر بكثير من البنود العامة التي كانت موجودة في بيان جنيف، وخاصة أن بيان جنيف كان فيه الكثير من الأشياء الغامضة في حينه، جرى توضيحها في 2254.

التعطيل والطريق إلى سوتشي

بعد هذا التاريخ بدأت المفاوضات، وحدثت مجموعة من جولات المفاوضات بدأت على ما أظن في جنيف، واستمرت دون نتيجة فعلية، إلى حد جنيف 8، هذا الكلام معناه هو التالي: أن الطرف الذي لا يريد الحل هو الطرف الأمريكي، وحلفاؤه لم يكونوا قادرين على أن يرفضوا القرارات الدولية، ولكنهم كانوا قادرين على إفشال المفاوضات عملياً. هذا الموضوع الذي تجلى في جملة عوامل، أهمها: أنه كلما انعقدت جولة من جولات جنيف كان هناك تفجير عسكري، وكان هذا

أجرت إذاعة «ميلودي إف إم» حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، والقيادي في جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، بتاريخ 2018/6/3، تناول آخر المستجدات السياسية المتعلقة بالحل السياسي للأزمة السورية، فيما يلي، تعرض «قاسيون» جزءاً من هذا الحوار.

■ إعداد: قاسيون

أكد عرفات: أن المسار العسكري أو السياسي يسيران معاً، هذا كان واقع الأزمة السورية، ولكن هذا ليس بالضرورة أن يكون قدراً، حيث كان ممكن أن يكون هناك اتجاه آخر لتطورات الأزمة السورية، لكن كما يقولون في الحياة والتاريخ: لا يمكن قول «لو». في وقت من الأوقات، كان ممكن دفع الأمور في الأزمة السورية باتجاه مختلف عن الذي سارت به، من ناحية الحل السياسي، فعلاً بدأ هذا الحل بالتبلور، وبدأ يأخذ شكله ويذهب نحو خطوات عملية تنفيذية.

من جنيف 1 إلى 2254

كما هو واضح في موضوع اللجنة الدستورية التي نتجت عملياً عن مؤتمر سوتشي الذي انعقد أواخر شباط الماضي، هذا آخر تبلور للحل السياسي. ولدينا في موضوع الحل السياسي أكثر من نقطة: النقطة الأولى: بيان جنيف 1 30 حزيران 2012، هذا كان إحدى نقاط العلام، وكان هناك توافق دولي على أن الحل في سورية هو حل سياسي. أطراف التوافق الدولي لم يكونوا جميعهم صادقين، أي: على الأقل الأمريكيان وقّعوا على وثيقة ووافقوا عليها ولكن لم يكونوا لا مقتنعين ولا مخلصين، وهذا دليل أنه في اليوم التالي كان هناك اجتماع

المسار العسكري أو السياسي يسيران معاً هذا كان واقع الازمة السورية ولكن هذا ليس بالضرورة أن يكون قدراً

الامريكي ليس حليفاً لأحد بل هو حليف لنفسه فقط امريكا حالة فريدة في التاريخ. نمط العمل الامريكي يتمثل في تسعير وإحداث الحرب والفوضى

في الحسكة: الموسم الزراعي الأسوأ منذ 30 عاماً



حسب الخطة المرسومة للزراعة في المحافظة، لم يلتزم أغلب الفلاحين المزارعين بالخطة، أو بالأحرى لا توجد خطة زراعية بمعنى الخطة، نظراً لظروف الأزمة، بل اعتمد الفلاحون على الزراعات التي تناسبهم.

■ مراسل قاسيون

كانت الزراعات من الشكل التالي: القمح، البعل والمروي - الشعير - العدس - الزراعات العطرية المنتشرة في أغلب مناطق المحافظة «الكومن، الكزبرة، حبة البركة، حلبة» لموسم عام 2018.

الموسم الأسوأ

هذا الموسم من أسوأ المواسم التي تمر على المحافظة منذ زمن طويل، يقارب 30 سنة، نتيجة انحباس الأمطار في فصل الخريف، حيث لم تهطل الأمطار إلا ما ندر. فبعد الزراعة حتى نهاية شهر كانون الثاني 2018 وبداية شباط، كانت كافية لإنبات المزروعات، وأعطت أملاً للفلاحين، وعادة كلما قلت الهطولات المطرية يزداد قلق الفلاحين، لأن مصدر رزقهم مرتبط بها.

وفي بداية الشهر الثالث انقطعت الهطولات المطرية من جديد حتى نهاية شهر نيسان، مما أدى إلى خروج مساحات واسعة من الزراعات من الأمل بالحصاد. وبدا الفلاحون بقلب أراضيهم، لكي لا تصبح بوراً أو ما نسميه «قران»، وباع قسم منهم حقولهم ومزارعهم لأصحاب المواشي، ومن ثم الفلاحة، حتى في مناطق الاستقرار الأولى.

الإنتاج مرتبط بالتمويل والدعم

مديرية الزراعة في المحافظة تقدر الإنتاج الزراعي من القمح بـ «250 ألف طن»، أما خبراء مؤسسة الحبوب فهم يقدرون الشراء بما لا يزيد عن «50 ألف طن» في ظل منافسة الطرف الثاني «الإدارة الذاتية»، والكمية الباقية ستوزع على المؤسسة العامة لإكثار البذار،

وسيحفظ بعض الفلاحين بقسم من الإنتاج للبذار للموسم القادم، على الرغم من أنه في بعض الأعوام السابقة كانت الأمطار قليلة، إلا أن الإنتاج كان يصل إلى ما بين «700 ألف طن، ومليون ونصف طن» قبل الأزمة، والسبب بأنه في السنوات السابقة كانت هناك مساحات واسعة من الزراعة المروية، والكهرباء كانت متوفرة، والسماح متوفر «سوبر الأزوتي» وبأسعار رخيصة، وكانت المصارف الزراعية تمد الفلاحين بالبذار والسماح والتمويل، ونتيجة الأزمة السائدة، والسياسات الاقتصادية، انقطع التمويل.

عدم وجود كهرباء نهائياً، وارتفاع تكاليف الإنتاج المروي، والاعتماد على محركات الديزل ذات الكلفة العالية، أدى إلى عزوف الفلاحين عن الزراعة المروية، والانتكاسة شملت القطاع الزراعي بشقيه «النباتي والحيواني» في المحافظة.

هناك تشديد في مقاييس شراء القمح مما زاد الطين بلة

صعوبات ومعوقات

أصدرت وزارة الزراعة تسعيرة القمح، حيث حددت السعر للطن الواحد من الأقماح «طري + قاسي» بـ «175 ألف ل. س»، وأصدرت المؤسسة العامة لتجارة الحبوب التعليمات بشراء الأقماح من الفلاحين، وهناك تشديد في مقاييس الشراء بالمقارنة مع السنوات السابقة، مما زاد الطين بلة، حيث كانت في السنوات السابقة تقوم بشراء كل الأقماح المعروضة من الفلاحين، أما هذه السنة، في ظل المنافسة من قبل الطرف الآخر «الإدارة الذاتية»، جرى تحديد مجموع الأجرام والشوائب بـ 20%، مما يؤدي إلى رفض بعض الأقماح.

وكذلك صعوبات الحصول على شهادة المنشأ الزراعي، والأوراق الثبوتية والروتين والورقيات، والمحسوبيات والفساد المنتشر على الطرقات، وفي داخل مراكز الحبوب، مما

يؤدي إلى عزوف الفلاحين عن توريد إنتاجهم لمؤسسة الحبوب.

مقترحات من الفلاحين

- 1- كان من المفروض، في ظل هذه الأزمة، أن تكون المقاييس بالنسبة إلى الشراء مفتوحة وأكثر مرونة.
- 2- أن توزع الأكياس على الفلاحين بالدين، عن طريق الجمعيات الفلاحية، ومن قبل المصارف الزراعية «مذكرات مصرفية».
- 3- تخفيف الورقيات والروتين والأعباء عن الفلاحين، ووضع حد للفساد، وللحواجز الأمنية، والخبراء في المراكز.
- 4- أن يتم دعم الفلاحين بالبذار اللازم للموسم القادم.
- 5- الوضع خطير ولا يبشر بالتفاؤل، ونطالب بالتدخل السريع لإعطاء الفلاحين المتضررين تعويضات كي يستمروا في قراهم، ولكي تستمر العملية الإنتاجية.



من أهالي إزرع: المياه لا تكفي!

■ مراسل قاسيون

كثيرة هي المشاكل التي يعاني منها أهالي مدينة إزرع في محافظة درعا، لكن أهمها على الإطلاق، هي مشكلة مياه الشرب، باعتبارها حاجة حياتية.

استخدام جائر بلا محاسبة

بحسب شكاوى الأهالي، فإن الكثير من المواطنين لا يستطيعون الحصول على كفايتهم من المياه عبر الشبكة الرئيسية، سواء للشرب أو للاحتياجات اليومية المنزلية الضرورية، من غسيل واستحمام وجلي وغيرها، وذلك بسبب التعدي على الشبكة من قبل البعض، واستجرار المياه منها بشكل غير مشروع، والذين لم يتخذ بحقهم أي

إجراء قانوني رادع من قبل الجهات الرسمية، بما فيها مؤسسة المياه. فاستخدام مياه الشبكة المنزلية لسقاية المزروعات يعتبر هدراً لهذه المياه، كما يعتبر استخداماً جائراً لها من حيث النتيجة، خاصة في ظل تزايد تعداد القاطنين في المنطقة، باعتبارها كانت ملاذاً للكثير من الوافدين إليها نزوحاً من مناطق وبلدات أخرى، ما يعني زيادة الطلب على مياه الشرب كحاجة حياتية أساسية.

هدر إضافي غير مبرر

كما لفت الأهالي إلى أن الهدر لم يقف عند حدود التعدي الجائر على الشبكة وسرقة المياه منها، بل هناك هدر إضافي غير مبرر في الخزان الرئيس لمدينة إزرع، حيث يتم ضخ المياه الزائدة عند امتلاء الخزان المذكور، بما يسمى الفضال،

المخصصة لها، ومنع التعدييات المخالفة عليها، وعدم هدرها، تقع على عاتق مؤسسة المياه في المدينة أولاً وأخيراً، بالإضافة إلى البلدية والمحافظة. فهل من يوقف هذا التعدي الجائر، وهذا الهدر غير المبرر للمياه؟ برسم مؤسسة المياه والجهات المعنية في محافظة درعا.

من المواطنين وغض الطرف عنهم رسمياً، فإن هذا الهدر الإضافي لمياه الشرب في الخزان الرئيس المغذي للشبكة سببه استهتار الجهات الرسمية نفسها، والمعنيين فنياً في مؤسسة المياه. وبجميع الأحوال، فإن مسؤولية توزيع المياه عبر الشبكة الرئيسية، وحسن استخدامها للغاية

إلى حفرة مجاورة، بدلاً من إعادة ضخها إلى الشبكة الرئيسية للاستفادة منها، بمعرفة المعنيين والمسؤولين، وعلى مرأى منهم ومن المواطنين، الذين يتحسرون على هذه المياه المهدورة وهم بأمس الحاجة إليها. فإذا كان الاستجرار الجائر والمخالف سببه بعض المستهترين

العوامل النفسية في كرة القدم



الجلوس لكل منهم في الملعب في ظل تأخر وصول رجال حفظ النظام، هذا عدا عن إغلاق أبواب الخروج والدخول من وإلى الملعب، واقتصرها على مدخل واحد أو اثنين؟

فادي الدباس: «التنظيم صعب وبسيط و مفقود»؟

أرجع الرئيس الجديد للمنظمة الكروية، غياب العامل التنظيمي في الملعب بأنه صعب بالرغم من بساطته، وهو ما نفتقده في بلدنا، وخاصة في الرياضة، والذي جاء بمثابة استسلام للوضع الراهن الذي نحن عليه، وترك هذه المشكلة للمجهول، ليتبادر إلى الأذهان تساؤل عن المعنى الحقيقي في مسؤولية تنظيم المباريات، في ظل احتكار الرجل نفسه لجميع المناصب الفرعية للجان الاتحاد، وبما فيها مشرف اللعبة في أندية دمشق كذلك؟ لقد جرى اللقاء تحت شعار، «دمشق خالية من الإرهاب» وبهدف فك الحظر الجزئي المفروض على ملاعبنا من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم، فمباراة بهذه الأهمية، هل يعقل غياب المهمات التنظيمية عن أذهان القائمين عليها، بما يوفر حفظ وسلامة جمهوري الفريقين؟

كرة القدم في الشمس والظل

كتب إدواردو غاليانو في مقدمة كتابه «كرة القدم في الشمس والظل»:

تاريخ كرة القدم هو رحلة حزينة من المتعة إلى الواجب. فكلما تحولت هذه الرياضة إلى صناعة، كان يجري استعباد الجمال الذي يتولد من متعة اللعب لمجرد اللعب. وفي عالم نهاية قرننا هذا، تستنكر كرة القدم الاحترافية ما هو غير مفيد، وما هو غير مفيد في عرفها، هو كل ما لا يعود بالربح. وليس هناك أية أرباح تُجنى حين يتحول الرجل، لبرهة، إلى طفل يلعب بالكرة مثلما يلعب الطفل بالبالون، ومثلما تلعب القطعة بكبة خيوط صوفية: يصبح راقصاً يرقص بكبة خفيفة مثل البالون الذي يطير في الهواء، أو مثل كبة الصوف التي تتدحرج، لاعبا دون أن يدري أنه يلعب، ودون أن يكون هناك سبب أو توقيت أو حكم. لقد تحول اللعب إلى استعراض، فيه قلة من الأبطال وكثرة من المشاهدين، إنها كرة قدم للنظر. وتحول هذا الاستعراض إلى واحد من أكثر الأعمال التجارية ربحاً في العالم، لا يجري تنظيمه من أجل اللعب وإنما من أجل منع اللعب. لقد راحت تكنوقراطية الرياضة الاحترافية تفرض كرة قدم تعتمد السرعة المحضة والقوة الكبيرة، وتستبعد الفرح، وتستأصل المخيلة وتمنع الجسارة. ومن حسن الحظ، أنه ما زال يظهر في الملاعب، حتى وإن كان ذلك في أحيان متباعدة، وقحاً مستهتراً يخرج عن النص، ويقترف حماقة القفز عن كل الفريق الخصم، وعن الحكم وجمهور المنصة، لمجرد متعة الجسد المنطلق إلى مغامرة الحرية المحرمة.

إن ظاهرة الشغب في الملاعب تكاد تكون ظاهرة عالمية، وهي ليست ظاهرة رياضية بحتة، ومن غير الصحيح إرجاعها إلى العامل الأخلاقي لجمهور الرياضة عموماً، أو جمهور هذا الفريق أو ذاك، كما يجري عادة، فمظاهر الخنمر والعذوانية التي تظهر، وإن كانت انعكاساً للشحنات العاطفية الانفعالية بالمعنى المباشر، فهي في العمق تعود إلى جملة عوامل اقتصادية اجتماعية، وسياسية، ومن ثم ثقافية لدى الجمهور، وخصوصاً جمهور الرياضات الشعبية، حيث التهميش، وتراكم حالات الإحباط، والإحساس بالفقر، التي تشكل بيئة مناسبة لمختلف مظاهر التطرف، خصوصاً في ظل الدفع الإعلامي الهائل الموابك لهذه الرياضات.

عودة إلى لقاء الأمس

يؤخذ على المعنيين في الجانب التنظيمي للمباراة، التأخر في إنارة الملعب حتى وصول الفريقين إليه، فمجموعات جماهيرية ليست بالقليلة تواجدت قبل اللقاء ودخلت الملعب مبكراً، وتبادلت الشتائم فيما بينها قبل أن يتطور الأمر إلى الاشتباك بين بعضهم البعض، خلافاً على مكان



إن ظاهرة

الشغب في

الملاعب تكاد

تكون ظاهرة

عالمية وهي

ليست ظاهرة

رياضية بحتة

ومن غير الصحيح

إرجاعها إلى

العامل الأخلاقي

لجمهور الرياضة

عموماً

الكلبي للحاضرين في الملعب»، والتي تتصف بالتعصب الشديد لفريقها إلى حد مبالغ فيه، ولوحظ لديها سيادة عقلية معينة، لها تأثير مباشر على باقي الحاضرين في الملعب بعددهم الكبير بتأثير الأجواء الحماسية التي يوفرها الملعب، والخطر في الأمر أنها تعطي «انطباع العمومية» على كامل الجمهور المحتشد في الملعب، وهو ما تتناقله وسائل الإعلام لدى حديثها عما يجري داخل أسوار الملعب دون التوسع في إيضاح ذلك، ومن الملاحظ اتصاف هذه الفئة المعينة من الجماهير بما يلي:

– التطرف وسرعة تصديق ما يقال، الأمر الذي يساهم في خلق الإشاعات. – تفكير يدفع لأكثر ردود الفعل تشنجاً، لا يوجد معها مكان للحلول الوسطية. – سيادة روح العدائية نحو الفريق المنافس وجمهوره، وممارسة العنف بحقه مع توفر أقل الفرص لذلك.

وتعتبر الملاعب أكثر الأماكن المناسبة للتعبير عن المشاعر السلبية بشكل علني، وهنا لا بد من التنويه أن الملعب هو المكان الأمثل لذلك، ولكنه ليس الوحيد، أي: أن هذه الظاهرة «الشغب أو ممارسة العنف» تحمل إمكانية وجودها في أماكن أخرى.

وعادةً ما تقوم هذه الأحداث بسرعة في الملاعب، قبل أن تزول بسرعة خارجها مع افتراق الجمهور عن بعضه، والعودة الطبيعية لكل مشجع إلى تحكيم عقله. وبمعنى آخر: إن الشغب تعبير عاطفي بحت، يجري بدون التفكير بالعواقب التي سيجملها، بتأثير أجواء التشجيع النفسية إيجاباً أو سلباً، ومن السهل انتقاله إلى جموع الحاضرين.

بالعودة إلى الأسباب والدوافع التي تقف خلف تلك الظاهرة، يتبين أنها تنشق من الظروف المعيشية السائدة في أي مجتمع من جوانبها كافة، وتتعرّز مع الإحباطات المتكررة عن تلبية الجمهور لمتطلباته المادية والروحية والمعنوية، وبمعنى آخر: إنه لخطأ كبير حصرها في ظروف الملاعب وعزلها عن ظروف الجمهور المحيط خارج الملعب، والذي يجد من الرياضة متنفساً روحياً له.

استكملت نهاية الأسبوع الماضي منافسات الدور الثاني لمسابقة كأس الجمهورية لكرة القدم بين فريقي الوحدة وتشيرين على أرض ملعب الفيحاء، والذي انتهى بأحداث شغب، مع اشتباك مجموعات متفرقة من جمهوري الفريقين خارج الملعب، ولتصل بينهما إلى مواقع التواصل الاجتماعي تهديداً ووعوداً بالرد.

■ عهد عربي

أحداث مؤسفة رافقت مجريات اللقاء ومع نهايته، سهل في وقوعها، ضعف الإجراءات التنظيمية من ناحية دخول وخروج الجمهوريين لمدرجات الملعب التي ضاقت على استيعاب حضورهم الكبير المتوقع.

يرجع العديد من المتحدثين ظاهرة الشغب، إلى تعصب المشجعين لناديتهم، ويعولوا في إيجاد الحلول لها، على روابط المشجعين ذاتها وتحليلها بالتشجيع الراقى، في حين يذهب البعض الآخر منهم بأننا شعب لا يستحق الرياضة، لافتقاد جمهورنا للروح الرياضية، وكأننا لا نمتلك سوى الرياضة لتزويد من ألمانا المعيشية والأمنية بتأثير الأزمة الوطنية...

الإطار النفسي الاجتماعي لظاهرة الشغب

لكي نصل إلى العوامل الجوهرية لهذه الظاهرة، لا بد لنا من التطرق إلى العوامل النفسية والاجتماعية الكامنة في نفوس المشجعين، والتي تدفعهم إلى الشغب مع بروز أي خطأ بسيط ولاي لسبب كان.

إن هذه الظاهرة ليست بالجديدة والذاكرة تعج بالأمثلة الكثيرة «في بلدنا وبلدان أخرى كذلك»، فهناك فئة معينة من الجمهور «لا تشكل بعددها سوى نسبة ضئيلة من العدد

جرمانا: المكب الكبير... وحرب الشماعات



مشكلة النظافة وترحيل القمامة في منطقة جرمانا، هي مشكلة مزمنة معترف بها رسمياً، حتى وصفها رئيس البلدية في إحدى المرات بأنها كارثة، وعلى الرغم من ذلك يتم تدويرها من عام لآخر دون إيجاد حل جذري لها.

■ مراسل قاسيون

مشاهد أكوام القمامة في الشوارع والحارات وأمام الأبنية، صباحاً ومساءً وفي كل الأوقات، أصبحت وكأنها حالة اعتيادية، تكاد تعتبر أمراً طبيعياً ومفروغاً منه، في ظل استمرار التبريرات نفسها المسافة على السنة المعنيين في البلدية، مع تسجيل الغياب للمحافظة على مستوى دورها في الإشراف والمتابعة لحل هذه المشكلة المزمنة، أو سواها.

مسرحية بؤس طويلة

أحد الأهالي من أبناء البيئة الريفية الفلاحية، التي تكاد تنوي في جرمانا في ظل التغير العمراني العشوائي المخالف على حساب الأراضي الزراعية، على مرأى ومسمع المسؤولين، قال: «بالنسبة إلنا نظافة الحظيرة والملف شي أساسي وخط أحمر، عشان هيك حنا منقوم بتنظيفها مرتين باليوم عشان سلامة المواشي.. لك خبي خلي البلدية تنظف هالملف ولو لمرة باليوم.. مش معقول هالوسخ والريجة.. ح يقتلونا». إحدى الصيدليات تقول متهمكة، وهي تكش بمندليها الذباب المتطاير داخل الصيدلية: «صرنا منكش دبان.. مش من قلة الشغل.. بس من كترتهم ما عم يخلونا نعرف نشغل». أحد المواطنين قال: «صرنا ممكن نشترك بالعباب القوى بالقفز.. مش هواية لسكان جرمانا.. بس من كثرة القفز ع تلال الزباله بالحارات والشوارع وحنا ماشيين». وقال أحدهم: «من فترة كان رئيس البلدية ع التلفزيون.. وصار الحكي عن جرمانا وبنائها و.. وأخذت المذبة كل وقت البرنامج.. وبالأخير لفت الانتباه أنو في ملفات كثيرة

يجب الحديث عنها لكن وقت البرنامج لا يسمح.. طبعاً ملف الزباله منها.. ندمت ع الوقت اللي ضاع ع البرنامج.. ما استفدنا بشي».

إحدى السيدات قالت: «من كم يوم عملو حملة نظافة تطوعية من المنظمات الأهلية.. مكتوبين الخير الشباب اللي تطوعت واشتغلت.. بس التطيل والتزيمير عن الحملة والصور اللي نزلت ع الفيس كان أكبر من الشغل بكثير.. بكل الأحوال مشكلة الزباله مسؤولية البلدية مش مسؤولية المنظمات الأهلية».

وتهكم أحدهم بالقول: «قصة الزباله بجرمانا صارت مسرحية تراجيدية طويلة.. كل سنة بفصل جديد.. مش معروف مين كتب السيناريو ولا مين المخرج.. بس إحنا الضحايا.. ومش مبيتلها نهاية».

واختصر أحدهم بالقول: «في شي اسمو تدوير القمامة والنفايات.. بس عنا تدوير للمشاكل».

الواقع رسمياً

رسمياً، بحسب رئيس البلدية، عبر العديد من وسائل الإعلام التي رصدت الحال: _ الكثافة السكانية مرتفعة في جرمانا، حيث يقطن فيها أكثر من 1,5 مليون مواطن. _ القمامة المرحلة يومياً تتجاوز 1000 طن، رغم ضعف إمكانات البلدية. _ عدد ضواغط القمامة المتوفرة والعاملة لدى البلدية هي 4 فقط. _ عدد عمال النظافة في المدينة هم 9 عمال فقط. _ هناك نقص كبير بأعداد الحاويات في القطاعات الثلاثة المقسمة على أساسها المدينة.

_ المتعهدون يتهربون من التعاقد مع البلدية، لترحيل القمامة من بعض القطاعات، لكونها لا تحقق الجدوى الاقتصادية منها.

_ لا يوجد متقدمون للعمل كعمال نظافة، نظراً لتدني الأجور وباعتبار التعاقد طابعه موسمي.

_ لا تتوفر الإمكانية لشراء ضواغط نظراً لارتفاع سعرها.

_ لا يوجد مكان قريب من جرمانا لترحيل القمامة إليه، والمكب الحالي على بعد 40 كم تقريباً.

_ هناك مسعى لالتجاه نحو المنظمات الدولية لتأمين شراء عدد من الضواغط على نفقتها.

_ هناك مشكلة متعلقة بثقافة النظافة لدى المواطنين، وتم تفعيل قانون النظافة بفرض المخالفات.

موعد مستمر مع المعاناة

ما سبق أعلاه من الناحية الموضوعية، هو سرد للمشكلة وأسبابها، ومن غير المقبول أن يتم اعتباره تبريراً لاستمرارها دون حلول! فهذه التبريرات المكررة منذ سنوات، مع استمرار ترددي واقع النظافة العامة، جعل المدينة من الناحية العملية وكأنها مكب كبير للقمامة، فكمية القمامة الموجودة في الشوارع والحارات وبمحيط الحاويات الممتلئة، تفوق ما يتم ترحيله يومياً منها.

والنتيجة، أن سكان جرمانا على موعد مستمر من المعاناة خلال فصل الصيف الحالي أيضاً، ليس ناحية المشاهد المؤذية للقمامة المنتشرة التي تعبت بها الحيوانات الشاردة لتزيد من تبعثها وانتشارها، بل من تزايد الحشرات والقوارض، مع ما تحمله من إمكانية لنقل الأمراض وانتشارها، والروائح الكريهة التي أصبحت تعقب في المدينة نتيجة تفسخ القمامة في ظل ارتفاع درجات الحرارة.

شماعة ومسؤوليات

المؤسف، بعد كل هذه السنين من المعاناة والانتظار، أن يتم تسويق الحلول على أكتاف المواطنين والمجتمع الأهلي والمنظمات الدولية، فتنكر الحديث عن سرد المشكلة وفقاً لما سبق من تنفيذ رسمي لها، جعل من أسبابها شماعة مستهلكة للتقصير المزمّن بحق الأهالي، وبصحتهم ومستقبلهم.

فالقضية لا تحل بحملات التوعية، ولا بزج المجتمع الأهلي بحملات النظافة، ولا باستجداء المنظمات الدولية لتمويل شراء بعض الضواغط، بل هي بحاجة لحلول جذرية تنهي المعاناة بشكل نهائي، وهو ما يجب أن تقوم البلدية به باعتباره من مسؤوليتها، وما يجب أن تستنفر له جهود المحافظة والإدارة المحلية مؤازرةً.

فتأمين مكب قمامة قريب، وتأمين الآليات للنظافة بالعدد الكافي، والتشجيع على الاستخدام بأجور مجزية، وتوفير العدد الكافي من الحاويات، ووضع شروط تعاقدية مدروسة ومنصفة لترحيل القمامة، وغيرها من النقاط الأخرى، تعتبر من واجبات ومسؤوليات «البلدية ومحافظة ريف دمشق والإدارة المحلية» مجتمعين، وربما تأتي بعدها أهمية حملات التوعية ودور المجتمع الأهلي وتفعيل قانون النظافة، وليس العكس.

أهالي وسكان جرمانا، الذين يعانون ما يعانونه من مشاكل متراكبة تنعكس سلباً على حياتهم اليومية، من الكهرباء للمياه، ومن تأخر المخطط التنظيمي الذي أدى لزيادة وتوسع المخالفات والتعدي على الأراضي الزراعية المتبقية، وصولاً للشوارع غير المعبدة والمليئة بالحفر، وليس انتهاءً بكارثة القمامة المستفحلة، ما زالوا بانتظار الحلول لمشاكلهم المزمنة.

ويبقى السؤال: إلى متى مع هذا الجحيم اليومي؟!

تنشر جهات القطاع العام الصناعي بيانات إنتاجها ومبيعاتها، ومن ضمنها بيانات الصناعات الاستخراجية السورية، سواء النفطية منها أو المعدنية. ومع البيانات يتحول الحديث عن «ربعية» القطاع النفطي والاستخراجي عموماً، إلى حقائق ملموسة. ويتضح حجم عوائد هذا القطاع مقابل تكاليفه القليلة.

الصناعة الاستخراجية السورية رابحة بنسبة: 837%



0,1%

للعمال

حصة عمال الصناعات
الاستخراجية من أرباح
الصناعة الاستخراجية لا
تتعدى 0,1%! حيث حصلوا
على أجور وتعويضات
قاربت 3,6 مليار ليرة فقط
في عام 2016 بينما حققت
الصناعة الاستخراجية ربحاً
يقارب 286 مليار ليرة

10%

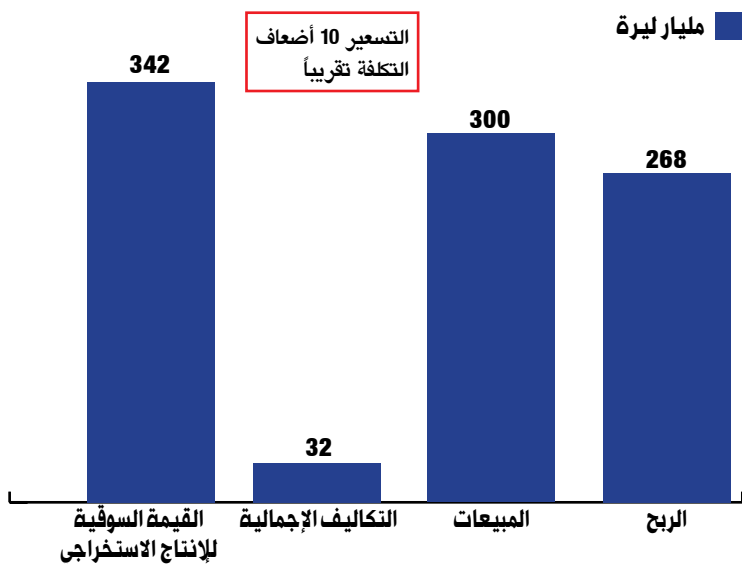
للتكاليف

تشكل التكاليف الفعلية
للصناعة الاستخراجية
نسبة 10% فقط من
مبيعاتها للجهات العامة،
وتخفيض تسعير المكونات
الاستخراجية إلى حدود
التكلفة، يعني انخفاضاً
بتكاليف الكهرباء، والغاز
والمشتقات النفطية
والمكونات الاستخراجية
بنسب أقل من 90% بقليل
فقط!



وعندما تكون الصناعة الاستخراجية تحقق
هذا الفائض الناتج عن تضخيم السعر، فمن
الطبيعي أن تحقق كل من الكهرباء، وشركة
محروقات عجزاً، يسمى لاحقاً دعماً!

إنتاج الصناعات الاستخراجية السورية- التكاليف- الربح 2016



من دفع هذا الربح؟

تدفع الجهات العامة الأخرى ربح الصناعات الاستخراجية... مثل: مصافي النفط، ومنتجي الغاز، ومنتجي الكهرباء، ومستخدمي الفوسفات والمستخرجات المعدنية الأخرى. وهذه الجهات تدفع للصناعة الاستخراجية بالأسعار العالمية، وتحاول أن تعوض ما دفعته من بيع منتجاتها للمستهلكين في السوق السورية عموماً، مثل: مستهلكي المشتقات النفطية، ومستهلكي الغاز والكهرباء وغيرهم. وإذا لم تعوض كل ما دفعته للشركة السورية للنفط، فإن الفرق يسمى دعماً! ويُعتبر مقدماً من الدولة للمستهلكين، ولكن هذا الدعم فعلياً غير موجود! لأن الجزء الأكبر من الكلفة هو مجرد رقم مضخم فقط لقيمة النفط والغاز وغيرها من المستخرجات، بينما فعلياً التكلفة لم تتعد سوى 32 مليار ليرة، ونسبة 10% من المبيعات!

أنتجت الشركة السورية للنفط حوالي 1,4 مليون طن من النفط الخام الثقيل في عام 2016، كما استخرجت حوالي 2,6 ألف متر مكعب من الغاز الحر، والمرافق للإنتاج النفطي.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

الاستخراجية السورية، وما هي قيمة إنتاجها
بسر السوق؟

تتبين التفاصيل من بيانات الإنتاج والناتج
الصافي المنشورة في موقع المكتب المركزي
للإحصاء، وسنأخذ العام الأخير المسجل،
وهو عام 2016 كنموذج.

تكاليف الصناعة الاستخراجية 2016

مجمّل تكاليف الصناعات الاستخراجية بلغت:
32 مليار ليرة سورية فقط، توزعت وفق
الشكل التالي:

23,8 مليار مستلزمات + 3,6 مليار ليرة
رواتب وأجور وتعويضات + 4,5 مليار ليرة
اهلاك معدات + 23 مليون ليرة ضرائب
ورسوم غير مباشرة.

ولكن مقابل هذه التكلفة فإنها تسعر بالسوق
بمقدار: 342 مليار ليرة، وبفارق: 310 مليار
ليرة هي تسعيرة النفط والغاز والمواد
الاستخراجية الأخرى المنتجة، والتي كانت
تكلّفها فقط 32 مليار ليرة.

أي أن تسعير المنتجات الاستخراجية بهذا
السعر يستطيع أن يؤمن ربحاً 310 مليار
ليرة، حيث تسعر المواد المستخرجة بسعر
يقارب 10 أضعاف التكلفة.

باعت مؤسسات الصناعة الاستخراجية في
عام 2016 بقيمة: 300 مليار ليرة تقريباً، بينما
التكلفة الفعلية كما ذكرنا لا تتعدى 32 مليار
ليرة، وحققت أرباحاً صافية 286 مليار ليرة.
بمعدل ربح محقّق بالقياس إلى التكاليف:
837%.

وبعد أن يستخرج كل من النفط والغاز
بتكاليف قليلة، تباع هذه المنتجات بأسعار
عالمية إلى جهات عامة أخرى في قطاع
النفط والغاز، رغم أن تكاليفها الفعلية قليلة
جداً. حيث يبيع النفط الخام المستخرج إلى
مصافي النفط، وإلى وزارة الكهرباء، وإلى
بعض جهات الصناعة الأخرى. بينما يبيع
الغاز كذلك الأمر إلى الشركة السورية للغاز،
التي تعود لتبيعه بدورها إلى وزارة الكهرباء
وغيرها من الجهات...

وبينما جميع هذه الجهات هي جهات عامة، فإن
طريقة التسعير تجعل الصناعة الاستخراجية
«تضطهد» محاسبياً للجهات الأخرى، مثل:
الصناعة التكريرية، وشركة الغاز، والكهرباء.
فالكلف قليلة جداً في الاستخراج، ولكنها
تتحول إلى كلف عالية على الأطراف الأخرى،
بعد أن يسعر النفط الخام، والغاز المستخرج
وغيرها بالأسعار العالمية.

ويرتبط هذا بسياسة التسعير العالمية،
وبكون الصناعة الاستخراجية في سورية
كانت تضم نسبة النصف تقريباً للشركات
أجنبية، وشركات شريكة في حقول الغاز،
وتريد أن تربح من الصناعة الاستخراجية،
وأن تسعر بالسعر العالمي لا بسعر التكلفة.
ولكن النصف الآخر العائد للدولة، يسجل أيضاً
أرباحاً كبيرة، تدفعها الجهات العامة، ربحاً
لجهات عامة أخرى، وتحاول أن تحصلها ثانية
من عموم المستهلكين.
فما هي التكاليف الفعلية لمجموع الصناعات

تمويل الإعمار السوري: من الغرب-الإقليم-الشرق!



التي تقودها الصين مع القوى الصاعدة المنخرطة في شنغهاي، وبريكس، وعبر البنوك التنموية الصينية، ومشروع «الحزام والطريق» وغيرها.

ستتهم الصين التي تقود منظمات التمويل الجديدة بإعمار سورية، كما اهتمت الولايات المتحدة بإعادة إعمار ألمانيا تحديداً، وأوروبا عموماً، بعد الحرب العالمية الثانية، حين أصبح مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، الدلالة الأوضح على القيادة الأمريكية للعالم الغربي.

ولكن هناك فارقاً كبيراً بين عام 1945 واليوم، وهو أن أحداً ما لن يستطيع أن يعيد خلق أدوات الهيمنة والاستغلال الأمريكية المندثرة: لا عبر المال، ولا السلاح، ولا التكنولوجيا. لأن هذه الجوانب الثلاثة للقوة أصبحت موزعة بين أطراف متعددة عبر العالم، ما يشكل جوهر توازن القوى الدولي الجديد، والأهم، أن تعميق مستوى الاستغلال لم يعد ممكناً، إلا إذا توسعت عمليات «الإبادة الحضارية» التي مارسها الولايات المتحدة خلال العقود الماضية. فشعوب العالم التي امتصها العصر الأمريكي للحد الأقصى، لم يبقَ لديها ما تعطيه لقوى هيمنة جديدة! والصين تعلم أكثر من غيرها، أن استمرار التقدم الصيني مرهون بالقدرة العالمية على تجاوز الأزمة الاقتصادية، عبر طريق واحد: خلق التنمية الجماعية، وإعادة توزيع الثروة من الأعلى إلى الأسفل.

العملة التركية التي تراجعت بنسبة 22% أمام الدولار خلال العام الحالي، فإن تركيا تفقد التمويل الخارجي الذي كان يتدفق في شريان اقتصادها الحقيقي وقطاعها المالي، وسيكون عليها أن تعبئ مواردها لتعويض هذا النقص الاستثماري في الاقتصاد التركي. وإن لم تغفل ستواجه فوضى اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة.

أما في الإطار الإقليمي الأوسع لدى إيران وصولاً لروسيا، فرغم كونهم معنيين سياسياً بانجاح الإعمار السوري، إلا أن المستحققات الاقتصادية الداخلية الحادة، مع التحديات التي يفرضها الصراع الدولي على هاتين القوتين، تجعل من غير المنطقي اعتبارهما وزناً تمويلياً أساسياً لمئات المليارات من الاستثمارات المطلوبة.

لن تبقى قوة مالية جدية ووحيدة، هي الصين كما يتوقع الجميع، والتي تشكل الرافعة الحالية والقادمة لنظام تمويل دولي جديد، تلعب المساعدات التنموية فيه دوراً هاماً، ولا يرتبط بشروط اقتصادية وسياسية.

الصين مهتمة سياسياً قبل اقتصادياً

ستكون الصين مهتمة بإعادة الإعمار السورية، لأسباب سياسية قبل الاقتصادية. فعلياً ستمثل طريقة إنهاء الكارثة الإنسانية السورية الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، فرصة إعلان «الانقلاب» الاقتصادي العالمي، لصالح آليات التمويل الدولي الجديد

تزداد اللوحة المالية الإقليمية فنامة عاماً بعد عام... حيث إن العجزات المالية كسمة عالمية، تتجلى بوضوح في «الشرق الأوسط» ولدى حلفاء الغرب. وهذا العجز المالي لا يمكن إلا أن ينعكس عجزاً سياسياً، سيكون له أثر كبير على «الأفق التمويلي» للإعمار السوري، الذي يحتاج ما بين 300-500 مليار دولار، ولا يمكن إلا أن يكون دولي الطابع.

■ عشتار محمود

ترتبط بدرجة الانخراط المالي الأمريكي، والأوروبي، والقدرة على استمرار خلق الديون. ولكن الأمريكيين يعلنون سياسة انكفاء عالمية، وتحديداً عن تمويل المنظمات وإطارات تحالفاته، بينما الأوروبيون المهتمون باستمرارية مثل هذا التحالف غير قادرين على تمويله، بل ينتظرون أن ينعشوا شركاتهم من تمويل الآخرين! وتحديداً أنهم الأكثر تهديداً بأزمة الدين العالمي.

ويضاف في مسألة تمويل الغرب للإعمار السوري، درجة المصلحة السياسية. فالغرب والأمريكيون تحديداً لا يريدون استقراراً سورياً، ولا يضمنون استمرار القوضى عبر نموذج «إعادة إعمار غربي» كما حصل في لبنان والعراق وأفغانستان وغيرها، بسبب الخسارة السياسية التي منوها بها... والتي تجعل مالهم غير مضمون النتائج، لذلك لن يبادروا ويدفعوه.

وماذا عن الخليج وتركيا وإيران؟

إذا ما كان هذا وضع المركز الغربي الدولي، فإن وضع الإقليم أسوأ.

فالخليج بعد حرب النفط في عام 2014، أوقد بيده نار العجز المالي لدول مجلس التعاون، ليبلغ 286 مليار دولار خلال عامي 2015-2016. وأصبح عجز الموازنة السعودية يقارب ربعها، وبدأ «التقشف السعودي» لتوقف الحكومة السعودية سيل مدفوعاتها الدورية للشركات السعودية الكبرى، التي بدأت خسائرها تظهر وضوحاً فعلى سبيل المثال: خسرت الشركات العقارية العشر الكبرى في السعودية أكثر من نصف أرباحها خلال العام الماضي، ومبالغ أكثر من مليار ريال سعودي.

أما تركيا فعدا عن كونها لا تعتبر قوة تمويلية إقليمية، إلا أنه حتى لو حاولت اعتبار نفسها، فإنها ليست بوضع مالي يسمح! فعدا عن

اجتمعت أكثر من 76 دولة و51 منظمة إقليمية في شهر 2 من العام الحالي في الكويت، تحت عنوان إعادة إعمار العراق... وقدر العراقيون أن يحصلوا على 88 مليار دولار، جزء كبير منها منح، فحصلوا على 30 مليار دولار «وعوداً تمويلية» من القروض والاستثمارات، رغم كل الاهتمام السياسي الغربي والخليجي بملف إعمار العراق. وانعقد كذلك الأمر مؤتمر «باريس 4» المتخصص بضخ الأموال الغربية والخليجية في نظام ديون النخب الاقتصادية اللبنانية، وتراوحت التعهدات بين 8-11 مليار دولار، مرفقة بالشروط الصعبة على الاقتصاد اللبناني، والتي كان آخرها مزيداً من تخفيض الإنفاق والخصخصة في مجالات الكهرباء والمياه والنقل، في بلد مضى على حربه أكثر من ربع قرن ولم يستطع أن يؤمن خدمات عامة أولية لسكانه.

مئات المليارات المطلوبة للإعمار السوري لن تجد «معياراً جدياً» في الغرب ومنظماته الدولية وحلفائه الإقليميين. حيث تتضال إلى حد بعيد إمكانات التدفق السهل لأموال المنح والمساعدات وحتى الاستثمار والإقراض، التي كانت متاحة سابقاً.

هل ستمولنا أمريكا وأوروبا؟

على مستوى التمويل الدولي-المركزي الغربي، فما يحدد أفقه هو العتبة الجديدة التي تدخلها الأزمة المالية العالمية، مع ارتفاع احتمالات انفجار أزمة الدين العالمي. بعد أن بدأ رفع أسعار الفائدة لدى الفيدرالي الأمريكي، وانحسار موجة المال السهل الناتج عن ضخ الأموال من البنوك المركزية الأوروبية منذ عام 2009... فتمويل المنظمات الدولية وقدرتها على التمويل،

**وحدها الصين
ستكون قادرة على
التصدي لمشروع
إعمار سورية بمئات
مليارات الدولارات.**

الأفق التمويلي السوري سيفتح من الشرق، ولكن المعطيات تقول: إنه لن يكون موضع اهتمام سوري فقط، بل ستسعى قوى العالم الصاعدة، لتحواله إلى «مفصل سلم عالمي» تنموياً قبل تمويلياً، وسيكون على عموم السوريين أن يلتفتوا للحظة ويصيفوا حاجاتهم الوطنية التي سيسمح الظرف الدولي بتبليتها حكماً... ولكن كلما ازدادت فعالية السوريين وقواهم الحية، كلما استطاعوا أن يسرعوا إزاحة العقبات المتمثلة بأحلام بضعة مليارديرية محليين، ممن يتوهمون نموذج إعمار لبناني يوسع نفوذهم ويطل عمر نهيم... الأمر الذي سيكون مخالفاً لما تقتضيه ضرورات الظرف الدولي التي تطوع القوى المحلية حكماً، وتجعل أمانى هؤلاء «كأحلام إبليس بالجنة».

شروط إيطاليا... وتفكيك الاتحاد الأوروبي



أثبتت الانتخابات البرلمانية الإيطالية الأخيرة أن واحدة من أهم الدول الأوروبية، لم تعد تريد الاتحاد الأوروبي. تغيرت اللوحة السياسية في إيطاليا منذ تلك الانتخابات، وتحالفت قوى يمين الوسط لتشكل الحكومة الإيطالية ودخلت بمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول دين إيطاليا السيادي البالغ 132% من ناتج البلاد.

■ ليل نصر

قد لا تقول الحكومة المشكلة مباشرة «نريد إخراج إيطاليا من الاتحاد الأوروبي»، ولكنها تضع مطالب تعني بالعمق: فرض وتيرة جديدة في حل أزمة الديون الأوروبية، وتؤدي إلى الاعتراف بانتهاء أسس اتفاقية تشكيل منظومة اليورو في ماستريخت 1992. تشكلت الحكومة الإيطالية الجديدة بعد مفاوضات مع «بروكسل» أي: البنك المركزي الأوروبي تمت عبر رئيس إيطاليا، والذي فشل في فرض رئيس وزراء ينال رضى «بروكسل وبرلين»، ولكنه نجح في إبعاد أحد الوجوه الإيطالية الأساسية المعادية للانضمام الأوروبي عن وزارة الاقتصاد والمال الإيطالية، ولكن مقابل وضعه في وزارة الشؤون الأوروبية، الأمر الذي قد يحرم بروكسل الراحة.

شطب الديون والاعتراف بالفشل

النقاط الأساسية في برنامج الناجحين في الانتخابات، تتمثل بمنع حل أزمة الديون الإيطالية وفق الطريقة اليونانية وعبر تطبيق سياسات التقشف، حيث تم تقديم المساعدات المالية لليونان بديون جديدة وبقية نسبة الدين للناتج قرابة 180%! وتلوح أطراف الحكومة الإيطالية الجديدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي في حال تمت محاولة فرض النموذج اليوناني على

إيطاليا. بالإضافة إلى نقاط أخرى نهم الحكومة الجديدة متعلقة بمسألة الهجرة غير الشرعية، والعلاقة مع روسيا ورفض تطبيق العقوبات... وغيرها.

ولكن الخطوة التالية الواضحة، هي ما تم إعلانه من نقاط ستطلبها إيطاليا من بروكسل والمتمثلة بنقطين أساسيين:

الأولى: المطالبة بشطب 250 مليار يورو من ديون إيطاليا للبنك المركزي الأوروبي، وهو مبلغ كبير يقارب مبلغ تمويل أزمة ديون اليونان، وهو كبير إذا ما قيس بالإمكانات المالية للاتحاد الأوروبي، الذي يقف حالياً عند مبلغ 7 مليار يورو مطلوبة لسداد تكلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الناتجة عن الفرق بين ما أنفقت بريطانيا على الاتحاد وبين التزاماتها تجاهه.

أما النقطة الثانية التي ستطلبها الحكومة الإيطالية من البنك المركزي الأوروبي، هي: التوقف عن تقييد المالية والميزانية الإيطالية بقيود اتفاقية ماستريخت المطبقة عام 1992 والتي أصبحت الكثير من الدول الأوروبية غير ملتزمة فعلياً بقيودها.

فإذا ما أخذت نسبة الدين السيادي للناتج كمؤشر، فإن الاتفاقية تقول: أن الدول الأعضاء عليها أن تلتزم بنسبة لا تتجاوز 60% من الدين للناتج، ولكن الوسطي في أوروبا اليوم، للديون السيادية للدول بالقياس إلى الناتج بلغ 81% تقريباً.

يبلغ الدين السيادي الإيطالي نسبة 132% من الناتج كما ذكرنا، وهي ثاني أكبر نسبة تسبقها اليونان فقط، وهذه الديون موجودة بالدرجة الأولى لدى مصارف أوروبية كبرى مثل: كومرزنك، ودوتشيه بنك، والبنك الفرنسي.

إيطاليا قد تجر إسبانيا والبرتغال

ستتحول طريقة تعامل الحكومة الإيطالية مع الدين الإيطالي إلى معضلة للاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي، حيث لا تستطيع أن ترفض أو تقبل الشروط الموضوعية. فرض الطلبات الإيطالية يعني تسريع خروج إيطاليا من الاتحاد، الأمر الذي سيجر وراءه كما يتوقع العديدين مجموعة دول الجنوب الأوروبي: البرتغال التي نسبة ديونها لناتجها 126% تقريباً، إسبانيا قرابة 100%. أي أن رفض التفاوض مع الإيطاليين وشطب ديونهم، وإلغاء قيود ماستريخت سيؤدي عملياً تفكك الاتحاد الأوروبي بعد خروج إيطاليا ومن خلفها البرتغال وإسبانيا، واليونان.

أما قبول الشروط، فعدا عن صعوبته المالية المترتبة على شطب 250 مليار يورو، فإنه يعني الاعتراف بفشل

تطلب الحكومة الإيطالية شطب 250 مليار يورو من ديونها والاعتراف بفشل اتفاقية ماستريخت وإلا فستسحب من الاتحاد!

اتفاقية ماستريخت، وإلغاء الأساس القانوني لتشكيل الاندماج الأوروبي، وصعوبة إلزام الأطراف الأوروبية بقيود مالية وسياسات اقتصادية!

المتحمسون للخروج من الاندماج الأوروبي كثر، وتحديدًا في إيطاليا وإسبانيا، حيث يرى هؤلاء أن عودتهم إلى العملات الوطنية ستسمح لهم بإعادة جزء من الإدارة المستقلة لاقتصاداتهم، واستعادة سلطة البنوك المركزية الوطنية، والانسحاب من إصلاات البنك المركزي الأوروبي. وسيكون من الممكن تحديد أولويات الإقراض بشكل مستقل، وتحقيق تأثير حركة السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود من خلال إدارة العملة الوطنية، وقد تبقى هذه الدول في منطقة اليورو، ولكن عضويتها ستكون رسمية تماماً، وستكون قرارات برنكسل والاتحاد الأوروبي اختيارية لها.

-50% «طريق الحرير» سيخفض كلف التجارة

مشروع الصين الواعد «حزام واحد طريق واحد» والممول بعدة تريليونات من الدولارات، قد يؤدي إلى زيادة التجارة العالمية بمقدار 12% وسيختصر تكاليف التجارة إلى النصف بين الدول المساهمة.

وفق تصريحات خبراء اقتصاديين، التجارة بين أوروبا وآسيا تقارب 28% من التجارة العالمية، ويساهم تسهيل مرور هذه التجارة وتخفيض تكاليفها إلى إنعاش التجارة العالمية المتراجع، أكثر الدول المرشحة للإفادة من المشروع، هي: دول شرق أوروبا، ووسط آسيا، وكذلك دول في جنوب شرق آسيا. حيث من المتوقع أن تشهد مجموعة من الدول «روسيا- كازاخستان- بولندا- نيبال- ميانمار» ارتفاعاً في تجارتها بنسب تقارب 35-45%، بينما تتوقع الصين أن يزيد حجم تجارتها الإجمالية بنسبة تقارب 20%.

التمييز بين الرجل والمرأة في القوانين



تُميز القوانين السورية المعمول بها منذ خمسينات القرن الماضي بين المرأة والرجل في العديد من المواضع، وبشكل يتعارض مع الدساتير السورية التي مرت على البلاد منذ تلك الفترة، وحتى الدستور الحالي الصادر عام 2012، الذي ينص في أغلب مواده على اعتماد مبدأ المواطنة، وعدم تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة، وعلى المساواة في الحقوق والواجبات.

■ اديب خالد

قانون العقوبات السوري الصادر عام 1959، والذي مازال معمولاً به حتى الآن، ميّز في العديد من نصوصه بين الرجل والمرأة، سواء من حيث طرق إثبات بعض الجرائم، أو من حيث العقوبة المقررة للفعل ذاته وبشكل ظالم على المرأة.

عقوبة الزنى في القانون السوري

ففي المادة 473 التي حددت عقوبة المرأة الزانية بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين، وقضت بالعقوبة ذاتها على الشريك إذا كان متزوجاً، فيما خفضت عقوبته في حال كان غير متزوج من شهر إلى سنة فقط، دون أن تخفف عقوبة المرأة الزانية في حال كانت غير متزوجة. كما تثبت جريمة الزنى على المرأة بجميع وسائل الإثبات، ولكن لا يثبت الجرم على الشريك إلا من خلال الإقرار القضائي، أي الاعتراف أمام القاضي فقط، أو في حالة الجرم المشهود، أو ما نشأ عنه من رسائل ووثائق خطية.

الاغتصاب

وفي المادة 504، التي حددت عقوبة إغواء الفتاة بوعد الزواج، فلا يقبل من أدلة الإثبات على المجرم إلا ما نشأ عنه من رسائل ووثائق خطية، التي كتبها بنفسه دونما اعتبار لأية أدلة أخرى،

مع أن الجرم يشكل واقعة مادية، وبالتالي يمكن إثباتها بجميع وسائل الإثبات، وهذا ما يؤدي إلى إفلات العديد من المجرمين من العقوبة بناءً على هذه المادة، في وقت كان يفترض على المشرع تشديد العقوبة في حالات الاغتصاب أو ممارسة الفحشاء، بناءً على خداع الضحية باستخدام الكذب والخداع، حماية للمجتمع من هؤلاء وردعهم أكثر.

فتح طريق للمجرم للهروب من العقاب

كما خفف المشرع العقوبة في حال إذا تم عقد زواج صحيح بين مرتكب هذه الأفعال والضحية، وتوقف الملاحقة بحقه، وإذا صدر حكم بالقضية يوقف تنفيذ العقوبة، وفي هذا أسلوب لتأمين

طريق للهروب المجرم من العقاب. وفي مجتمعاتنا ربما يرغب أهالي الضحية في تزويجها تقادياً للفضيحة، وهذا ما يعزز موقف المجرم أكثر ويجعله غير مكترث بالقضاء، لإيمانه بقدرته على الإفلات من العقاب. فهل من المعقول أن نتصور أن تتزوج الضحية من المجرم الذي اغتصبها؟ وهل هذا سيؤسس لبناء أسرة سليمة، دونما اعتبار لأية مشاعر أو أذى نفسي لحق بالضحية؟

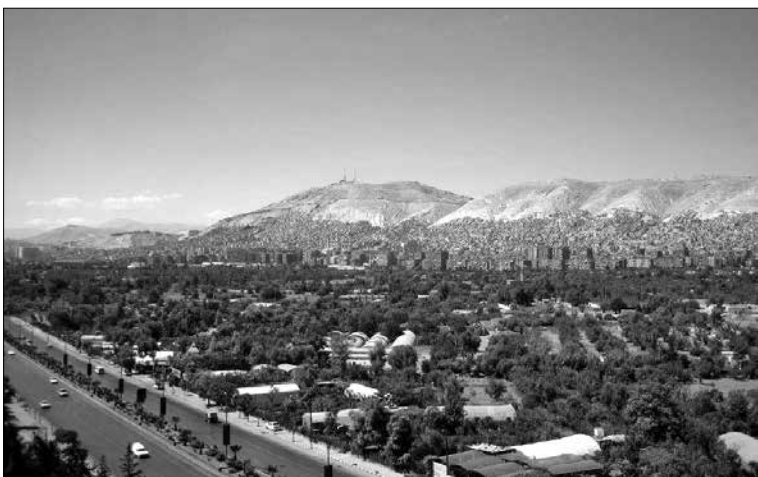
رفض استخدام العلم الحديث في الإثبات

يرفض القضاء السوري اللجوء إلى الطرق العلمية الحديثة في إثبات بعض الجرائم، وتركه لإقرار المجرم نفسه فقط، ووصلت الحال بالقضاء السوري

إلى درجة رفضه استخدام بعض الأساليب العلمية، كاعتماد تحليل DNA في حل المنازعات القضائية، كإثبات النسب أو الأبوة في المحاكم، حيث يعتمد القضاء السوري في هذه القضايا على ما جاء في الشريعة الإسلامية فقط، الذي يأخذ في حالات إثبات النسب على الزواج والإقرار والبيّنة، أو نفي الولد باللعان.

تخلف بعض القوانين السورية، وتمييزها بين الرجل والمرأة، ورفض القضاء السوري الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في إثبات بعض القضايا لصالح المرأة، يُعد غير مفهوم!

فهل استخدام التقنيات الحديثة في الإثبات يُعد مخالفاً للشريعة الإسلامية؟ وهل هذا يجعل من قضائنا منصفاً للمرأة؟



فنحن أبناء دمشق أيضاً، ونقول للمحافظة: إن المدينة ليست للبيع والتعهد والاستثمار، وكفوا أيديكم عما تبقى لنا من مناطق خضراء فيها. فدمشق قبل أن تكون مدينة أموال وخدمات، هي مدينة لجميع سكانها بشرائحهم كافة، ولن تكون حكرًا على أصحاب الملاة من الأثرياء، الذين يتم العمل من أجل ضخ المزيد من الأرباح في جيوبهم على حسابنا كما على حساب مدينتنا..

منه، على مستوى تهديد دمشق للمزيد من الاستثمار والتربح على حساب أبنائها الذين يتحدث باسمهم؟ في ظل كل اللامبالاة طيلة العقود الماضية بحق المدينة وأبنائها على أيدي المحافظة، بديل ما فرض على غالبيتهم من ظروف العيش في مناطق المخالفات والعشوائيات، وبدليل استمرار استنزاف المساحات الخضراء فيها، بما في ذلك الحدائق والجائبات التي لم تسلم من التعديلات عليها باسم الاستثمار والربح والعوائد المالية للمحافظة.

دمشق لجميع سكانها وليست حكرًا للمترفين

■ نوار الدمشقي

كما لفت إلى أنه: «خلال السنوات الماضية ونتيجة عدم استيعاب المخطط التنظيمي ظهرت 18 منطقة مخالفات وسكن عشوائي على أطراف المدينة».

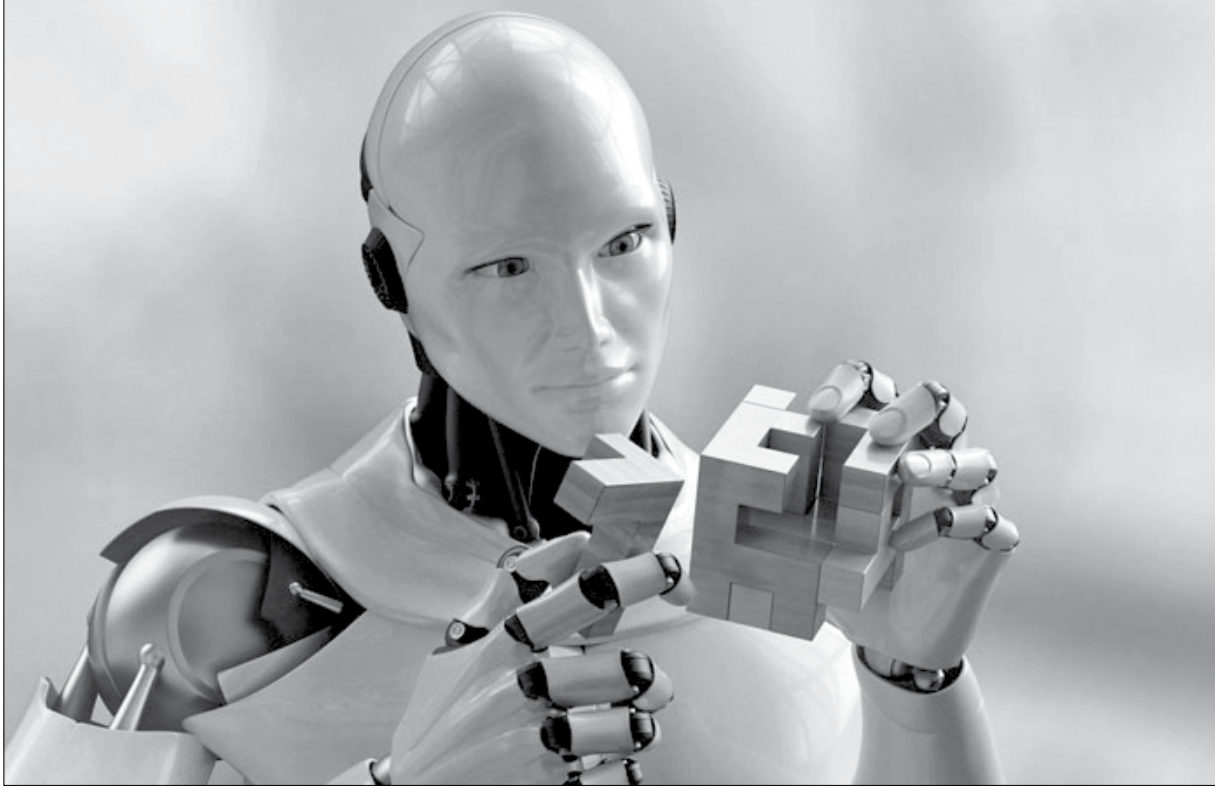
دمشق مدينة خدمات وأموال!

التصريح أعلاه، بما فيه من اعتراف بحجم المشكلة، وقدمها زمنيًا، لم يرافقه أية تعليقات أو أسباب عن عدم إصدار أية مخططات تنظيمية للمدينة «الهامة»، بالرغم من أن نتائجها كانت كارثية عليها وعلى قاطنيها، بظهور 18 منطقة مخالفات، وكان هذه المناطق ظهرت من العدم بشكل فجائي، وعلى غفلة من المحافظة، وأولي الأمر في الإدارة المحلية والحكومة؟!

عضو المكتب التنفيذي عرّج أيضاً على مناطق القابون والقدم وجوبر، من بوابة بعض المعامل الموجودة فيها ومستقبلها، متسائلاً: «إن كان من المقبول استمرارها في ظل وجود مدينة صناعية في عرا؟» متحدّثاً

صرح أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة دمشق، عبر إحدى الصحف المحلية منتصف الأسبوع الماضي، بأن: «آخر مخطط تنظيمي صدر لمدينة دمشق كان في عام 1969 عندما كان عدد سكانها 300 ألف نسمة، منوهاً بأن هذا المخطط وضع لاستيعاب 500 ألف نسمة بعامل نمو 200 ألف نسمة، في حين أن مدينة دمشق يقطنها نحو 6 ملايين إنسان، ولذلك تحتاج هذه المدينة الهامة تطويراً عمرانياً».

العلوم ومفترق الطرق التاريخي



محاولة انتقائية سريعة لأهم المواضيع البحثية في المجالات الرائدة، تُظهر اللوحة التاريخية التي تتوضح في السياسة والاقتصاد والاجتماع، وهي: أن العلم السائد، كالفكر السائد، هو في مرحلة أزمة، ومتخلف في عدة نواح منهجية ومعرفية عن عدة عقود خلت.

من خلال التنظيم المدني، وما ترك من أدوات في أطلال المدن التاريخية، حيث كشف بعض الباحثين مؤخراً، أن المجتمعات القديمة لم يكن فيها هرمية طبقية كما المجتمعات «المعاصرة»، بل عاشت شكلاً من التنظيم المشاعي «الديمقراطي». هكذا إذاً، يظهر علم الآثار السائد متخلفاً منهجياً ونظرياً أكثر من قرن ونصف عن منجز ماركسي لإنجلز في كتابه أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة، في تتبعه تاريخياً لانتقال المجتمعات في تشكيلاتها من المشاعية البدائية إلى الطبقة من خلال بنى العائلة والاقتصاد وغيرها.

الصحة والسرطان

السرطان من المواضيع البحثية العالمية اليوم لكونه مرض الإمبريالية المحتضرة، إذا أردنا توصيفه تاريخياً، وبعد العلاج الكيميائي والاستئصال الجراحي، يشهد الميدان انتقالاً إلى الجهاز المناعي المرتبط بجوانب أكثر عاطفية واجتماعية، وهنا أيضاً تخلفاً منهجياً ونظرياً بحوالي ستة عقود من الزمن، عن الباحث النمساوي الماركسي فيلهلم رايش والذي ربط بشكل مباشر بين السرطان والبنية الاجتماعية الراضية للإنسان، حيث يكون السرطان رداً فيزيولوجياً طاقوياً عن القمع الشامل الاجتماعي عبر الدرع الذي يبنيه الفرد لحماية ذاته.

بعض من الأمثلة، تظهر أن العلم كما البشرية ككل هو في حالة خضوع للعقبة التاريخية المتمثلة بالراسمالية، فالبشرية لا زالت أمام مفترق طرق، مع توجه نتملمسه نحو اليسار.

النفسية الاجتماعية وتحقيق جسدي لها. ولكن يحاول العلم السائد اليوم، أن يظهر لنا أن الدماغ هو من الغموض، وكأننا بحاجة لملايين السنين لكي نقدر على فك شيفرته المعقدة، ولكن دماغهم المعزول السائد لن يسمح لنا بفهم شيء.

علوم الذكاء الاصطناعي

في ترابط شديد مع علوم الدماغ والنفس، يقع ميدان الذكاء الاصطناعي تحت تداعيات أزمة علم النفس، وعلم الدماغ السائدين، حيث أنه لا يزال يعتمد في منهجيته خصوصاً في «تعليم الروبوتات والألة» ومجال الإدراك والتفكير، على نظريات نفسية ما قبل ماركسية، وتحديداً السلوكية والنمطية الشكلية، والتي تبسط وتختزل الوعي الإنساني وكل الغنى الكامن فيها إلى جوانب كمية خطية تفقد لأية بنى وظيفية، هي انعكاس للبنية الموضوعية للممارسة الإنسانية «الاجتماعية»، فيقع الذكاء الصناعي اليوم في عقبات منهجية يعملون جاهدين لاختلاق مخرج عملية، مع أن أزمته هي في منطلقات منهجية ونظرية السائد المأزوم، وهنا أيضاً نجدهم متخلفين نظرياً ومنهجياً حوالي 100 عام عن النظرية الماركسية في التعلم والوعي، المتبلورة تحديداً في الاتحاد السوفييتي مع الباحث ليف فيغوتسكي، أستاذ وزميل ألكسندر لوريا المذكور أعلاه.

الديمقراطية وعلم الآثار

يحاول علم الآثار أن يبحث في طبيعة المجتمعات القديمة طبقياً،

بواقع الاحتلال وممارساته. وبعد أن تتمكن من العبور من خلال الإعلان ودلالته في صفحة علمية تعتبر من الأشهر عالمياً، يمكن استكمال رحلة انتقاء أربعة من المواضيع الساخنة اليوم، والتي تؤكد الأزمة بالمباشر من خلال لوحات علمية متفرقة، ولكن في وجودها جنباً إلى جنب وتضيء طابعاً نوعياً للصورة.

علوم الدماغ

الكثير يقال ويجري حول الدماغ، إن كان تقنياً من حيث التصوير الثلاثي الأبعاد له، أو نظرياً حول نشاطه ودور كل قسم فيه وتفاعل أقسامه فيما بينها، ودور الدماغ وتفاعلاته في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية للإنسان. ولكن ما تجري الإضاءة عليه اليوم أو تلمس جوانبه الأولية وكأنها افتراضات جديدة وحديثة، كان قد تم تقديمها منذ عدة عقود، وتحديداً من خلال عالم الدماغ والأعصاب السوفييتي ألكسندر لوريا، الذي قدر مبكراً على قياس وتوصيف عمل الدماغ في كليته كـ «دماغ اجتماعي» (انعكاسي للواقع الموضوعي للإنسان النشط الفاعل)، وقدر على علاج الاضطرابات الدماغية من خلال اختلاق وضعيات في ممارسة الفرد، تعوض الجوانب التالفة من دماغه المصاب، لكي تقدر جوانب أخرى على أداء الوظيفة المفقودة. هكذا إذا كان لوريا في اعتباره أن الدماغ هو جهاز وظيفي اجتماعي لا يمكن فهمه إلا ضمن فهم الخريطة التالية: علم اجتماع «اقتصاد سياسي»، ثم علم نفس فردي ضمن الاجتماعي، ثم الجانب العصبي الفيزيولوجي الذي هو الأرضية المادية للعمليات

■ محمد الموموش

قليل الكثير عن الوقوع في «التجريبية المفرطة» التي يسير فيها العلم الرسمي في «عماء النظري»، أو التفكيكية التي تعزل الميادين البحثية «علم نفس» اجتماع، اقتصاد، صحة، بيئة... وتغزل القضايا ضمن الميدان نفسه أكثر وأكثر، بحيث يصبح الواقع مع هكذا علم سائراً ذرات متناثرة. فتصير التجريبية والعقل العلمي محاولة عقيمة من الصفر لجمع ما تم تفكيكه، وكأن اللوحة التي تم تشويهها عن الكون والإنسان والمجتمع كانت بهذا الغموض سابقاً.

في مرور سريع على العديد من المجالات العلمية العالمية والمواضيع في متنها، لتبيان الواقع المنهجي والنظري المأزوم المذكور أعلاه، يمكن استخلاص أمثلة عديدة تظهر التخلف المنهجي والنظري للعلم الرسمي عامة، منعكساً في قضايا بحثية مختلفة، هي في الواقع واحدة في وجودها الموضوعي.

بعد أن تفتح الصفحة الأولى لمجلة «علوم» العالمية، وبعد أن يترصد بنظره إعلان - وهو عادة من الإعلانات التي تتكفل بإدارتها شركة «غوغل» - ترويجي عن «السياحة في إسرائيل»! يظهر الإبداع «حسب الإعلان»! يظهر في جانب أساسي من الصفحة ويظهر مدى جاذبية المدن الفلسطينية المحتلة كحيفا والقدس ومناطق من البحر الميت والنقب، على أنها من الأماكن التي يمكن زيارتها، ولا يظهر الإعلان كيف يمكن لـ «السائح» أن يتفادى «حوادث» حالية في القدس أو حيفا وغيرها من المدن، مرتبطة

وجدتها

د. عربوب المصري



التمثيل الغذائي في الحياة الطبيعية

يبدو أن فكرة اعتماد الحياة على إعادة التدوير ليست جديدة، فمنذ أكثر من 2000 سنة، وصف الفيلسوف الروماني الشاعر لوكريتيوس إعادة التدوير كمبدأ أساس للكون:

«الأشياء لا تهلك تماماً رغم أنها تبدو كذلك، حيث تقوم الطبيعة بتجديد شيء من آخر، ولا تعاني من أي شيء يتم إنتاجه، ما لم يتم تعزيز إنتاجها بموت آخر، لقد ظهر أن الأمور لا يمكن أن تنتج من لا شيء وعندما يتم إنتاجها لا يمكنها العودة إلى لا شيء». قدم الطبيب العربي ابن النفيس في عام 1260 م، أقدم تعريف للتمثيل الغذائي: «الجسم وجميع أجزائه في حالة مستمرة من الذوبان والتغذية، لذلك هم يخضعون لتغير دائم لا محالة».

على الرغم من هذه البديهيات المبكرة، كان الفهم العلمي لعملية الاستقلاب في الحياة ضئيلاً حتى القرن التاسع عشر.

عادة ما يفسر الفرق بين المادة الحية وغير الحية، بالحيوية، وهي النظرة الدينية الأساسية بأن كل الكائنات الحية تحتوي على سائل حيوي غير قابل للكشف أو قوة حياة. فقد رأى أصحاب النظرة الحيوية أن مركبات الكربون المعقدة الموجودة في النباتات والحيوانات لا يمكن أن تنشأ إلا إذا كان السائل الحيوي الغامض موجوداً فمصطلح «الكيمياء العضوية» لدراسة مركبات الكربون نشأ من تلك الرؤية الخاطئة.

نشأت علوم الحياة الحديثة في سلسلة من الاكتشافات الرئيسية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

في السبعينات من القرن السابع عشر، بعد أن أظهر جوزيف بريستلي أن النار تزيل شيئاً ضرورياً للحياة من الهواء والنباتات الخضراء تعيده، عزل أنطوان لافوازييه «شيئاً» وأطلق عليه اسم الأكسجين.

في عام 1789، أظهر جان إنجنهوز أن النباتات تستخدم الطاقة من الضوء لامتصاص ثاني أكسيد الكربون وإطلاق الأكسجين.

في عام 1828، قام فريدريك فولر بما قالت النظرية الحيوية إنه مستحيل، عن طريق تركيب مركب عضوي «يوريا» في مختبره.

في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، أظهر ماتياس شلايدن وثيودور شوان، أن جميع النباتات والحيوانات تتكون من خلايا حية. «هناك مبدأ عالمي واحد للتطور بالنسبة للأجزاء الأولية من الكائنات، مهما كانت مختلفة، وهذا المبدأ هو تكوين الخلايا».

في عام 1840، اكتشف جوليس روبرت ماير قانون الحفاظ على الطاقة، وأظهر في علاقة الحركة العضوية بالاستقلاب، أنه ينطبق على الكائنات الحية: التركيب الضوئي لا يخلق طاقة جديدة، بل يحول الطاقة الضوئية إلى طاقة كيميائية.

الكبار يتفقدون في الصين.. والصغار يتناوشون في كندا



الصين وروسيا... الجانب الآخر

على الضفة الأخرى، في الجانب الشرقي من العالم، تتدفق الأخبار والصور عن زيارة روسيا غير اعتيادية للصين، مليئة بالتفاهات والود. وبغض النظر عن شخصي الرئيسين، فإن علاقة متكاملة بين دولتين عظيمين مثل: الصين وروسيا، تعني شيئاً جديداً في هذا العالم، وخاصة أن سلوك هاتين الدولتين مجتمعيتين أثبت وفي تجارب عدة، أن هذا الحلف يدفع نحو إطفاء الحرائق والسلم العالمي والتنمية الحقيقية ومشروعات تنمية تكاملية، كالمشروع الأوراسي وطريق الحرير الجديد.

وهو ما ذكره البيان الختامي في الجوهر، بالتأكيد على ضرورة « منع التدخل في شؤون الدول الأخرى، إن كانت الداخلية أو الخارجية وحل النزاعات السياسية عبر الطرق الدبلوماسية حصراً، وإيلاء اهتمام خاص لضمان التوازن والاستقرار الاستراتيجيين عالمياً وإقليمياً. أخيراً، يمكن القول: أنه بينما تخبو تحالفات تقليدية ودول كبرى قادت العالم لعقود، وأوصلتنا إلى ما نحن عليه، تشع من الشرق قوى جديدة وتحالفات جديدة، يبدو أنها ستقود هذا العالم إلى طريق جديد، طريق يمكن وصفه بكل تأكيد بالفضل.

المشتبه فيهم المعتادين لكن مهندس هذا النظام وداعمه الرئيس.

خلافات وأزمة أعمق

تدور الخلافات بين دول المجموعة بشكل أساس حول الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب مؤخراً على واردات الصلب بنسبة 25% والألمنيوم بنسبة 10% من أوروبا وكندا ودول أخرى، حيث ردت المفوضية الأوروبية بالمقابل، بأن الاتحاد الأوروبي سيبدأ فرض رسوم جمركية إضافية على واردات أمريكية مختارة، بينما صرح رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، بأنه يعتقد فكرة الإدارة الأمريكية بأن الصلب الكندي والألمنيوم الكندي يمثلان تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة فكرة مهينة.

يضاف إلى ذلك الخلاف حول الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة فرض عقوبات أمريكية اقتصادية على طهران، الأمر الذي سيضر الشركات الأوروبية واستثماراتها هناك بشكل كبير. وأياً تكن الخلافات التي طفت على السطح، فإنها تعكس في العمق أزمة حقيقية في المركز الرأسمالي، ستتسارع وتزيد وتظهر في أماكن مختلفة، واجتماع الـ «G7» ليس آخرها.

هذا العام

وبعد مرور

حوالي 44 عاماً

على اجتماعات

مجموعة

السبعة لم

تجر الأمور كما

المعتاد وكانت

القمة مليئة

بالخلافات

والانقسامات

1997، لكنها عادت لتصبح سبباً بعد استثناء روسيا منها عام 2014، على إثر الأزمة الأوكرانية.

في عام 1999، ظهرت إلى العالم مجموعة العشرين «G20»، التي مثلت جميع دول مجموعة الثماني بالإضافة إلى 12 دولة مؤثرة أخرى، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وهي جزء من مجموعة «البريكس». هذا قلل إلى حد ما من أهمية اجتماعات مجموعة الثماني. ولرفع سلطتها، بدأت مجموعة الثماني منذ عام 2005 بدعوة قادة البرازيل والصين والمكسيك وجنوب إفريقيا إلى قممها كمراقبين.

هذا العام، وبعد مرور حوالي 44 عاماً على اجتماعات هذه المجموعة، لم تجر الأمور كما المعتاد، فقبل انتهاء القمة سادت التوقعات بعدم إصدار بيان ختامي مشترك، وبعد الولادة الصعبة لهذا البيان، الذي حاول من خلاله المجتمعون التغطية على الانقسامات، أعلن ترامب سحب تأييده له. كذلك خلال القمة وقبلها تعددت التصريحات والتلميحات المليئة بالخصاص والبغض، وهو أمر طبيعي وموضوعي، في ظل وصول الاختلافات في المنظومة التقليدية، والخلافات بين الدول المشاركة في الاجتماع إلى مستويات غير مسبقة. ومن ضمن تلك التصريحات تغريدة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على صفحته بتويتر يقول فيها: «قد يكون الرئيس الأمريكي لا يعارض العزلة ونحن من جانبنا لا نعارض التوقيع على اتفاقية بين الدول الست»، وقول رئيس المجلس الأوروبي، دونالد تاسك: أن موقف الرئيس الأمريكي بشأن التجارة وتغير المناخ والقضية الإيرانية يشكل خطراً حقيقياً، مضيفاً: «لكن، ما يقلقني هو حقيقة أن النظام الدولي المرتكز على حكم القانون يواجه مخاطر، والأغرب، هو: أن الذي يشكل هذا الخطر ليسوا

شاعت الأقدار، أو ربما كان أمراً مقصوداً، أن يتزامن حدثان هامان على الصعيد الدولي بشكل عكس صورة مكثفة عن حقيقة الوضع الدولي الناشئ. هذان الحدثان هما: قمة «مجموعة السبعة الكبار» (G7) في كندا، وزيارة بوتين إلى الصين قبيل انعقاد قمة «منظمة شنغهاي للتعاون».

■ ديمة كتيلة

بدأت قمة الـ «G7» في كندا، يوم الجمعة 8 حزيران الجاري، وفي اليوم نفسه وصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الصين تمهيداً لعقد قمة «شنغهاي»، وبينما عكست الأولى: مستوى عالياً من الخلافات بين أعضائها، وترددت في إصدار بيان ختامي مشترك، وعكست الثانية: درجة عالية من التوافق، وأنتجت بياناً ختامياً بين الرئيسين الروسي والصيني مثل درجة كبيرة من التنسيق والتكامل بين بلديهما.

الـ «G7» والتغير التاريخي

كان سابقاً اجتماع الدول السبعة حدثاً كبيراً على الساحة الدولية، أما اليوم، ومع الظروف الدولية الناشئة بدأت تفقد هذه الاجتماعات قدرتها على التأثير الفاعل في مسار الأحداث العالمية.

تتضمن الـ «G7» دولاً صناعية كبرى في العالم، ومركزية في المنظومة الرأسمالية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا واليابان. بدأت المجموعة اجتماعاتها الدورية منذ عام 1974 عقب أزمة نفطية وفترة ركود اقتصادي. وتحولت المجموعة إلى ثمان بدلاً من سبع، مع انضمام روسيا إليها عام

المركز العالمي الجديد

عقدت روسيا والصين جملة من الاتفاقات الجديدة على إثر الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي إلى بكين، لتعزز بتسارع ذلك النهج الذي بات سمة من سمات العلاقات بين البلدين، خلال السنوات الأخيرة، أي التنسيق والتكامل، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والدبلوماسية. تطور العلاقات بين البلدين ليس شأنًا خاصاً بالبلدين فقط، بل يحدد أفاق التطور العالمي ككل، فالصين بما تمثل من وزن اقتصادي، وروسيا بما تمثل من ثقل عسكري جيوسياسي، وما تمتلكه من ثروات مادية هائلة، يشكلان معاً، ثنائياً يمكن أن يكون معادلاً وموازناً، لأية قوة دولية، ونواة المركز العالمي الجديد، فالبلدان يمتلكان كل مقومات بلورة هذا المركز الجديد، ووضع أسسه المادية، بما يعنيه ذلك ثقل مركز الثقل في العلاقات الدولية من الغرب إلى الشرق، أي إنهاء دور المركز الغربي المتمحك بالتطور العالمي على مدى خمسة قرون الماضية.

هو أحد الشعارات التي رفعت في الحركات الاحتجاجية التي بدأت في الأردن منذ أواخر أيار الفائت، وعمّت مدن عدة، رداً على قانون الضرائب الجديد، المفصل على مقاس توصيات صندوق النقد الدولي لتحقيق ما يسميه الصندوق «إصلاحات»، والذي بضغط الحركة الشعبية ولد ميتاً.

«مين قال الشعب مات... هيو يسقط حكومات»



بعد الارتفاع غير المسبوق في الدين العام الأردني، والذي بلغ ما يقارب 35 مليار دولار، إضافة إلى خفض المساعدات الخليجية، والتهديد بتخفيض الأمريكية منها، بدأ الصندوق الدولي بالضغط على الأردن في سبيل تسريع تطبيق «الإصلاحات»، التي ستساعد الأردن جزئياً على الوفاء بالتزاماته المالية حسب الصندوق.

■ جواد محمد

نظن أنه من حق أي سائل عاقل أن يسأل عن التزام الغرب والعجيب بين الضغط نحو تخفيض المساعدات والمنح الدولية للأردن، مع ضغط الصندوق الدولي عليه للتسريع في «إصلاحاته»، والتي لا يمكن إلا أن تدفع الأردن نحو مزيد من التقشف ورفع الأسعار وخفض الدعم، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى نزول الناس إلى الشارع لحماية ما تبقى من فتاتهم من الوحوش الدولية.

والنتيجة، خلق حالة من التآزم والاضطراب في الداخل الأردني لدفعه نحو تقديم تنازلات هنا وهناك، كحل لعودة المساعدات والوفاء بالتزامات المالية... سيقول عنا البعض أننا مؤامراتيون لكنه حصان طروادة في القرن الحادي والعشرين.

ما الذي جرى؟

في الواقع لم يكن قانون الضرائب الجديد إلا تلك الذريعة المباشرة التي أدت بالشارع الأردني للنزول إلى الشارع دفاعاً عن حقوقه، إذ أن التردّي المستمر والمتواصل والمدروس للواقع المعيشي الأردني هو السبب العميق والجوهري الذي يدفع الناس للحركة، حيث يمكن اعتبار خفض دعم المحروقات في 2011 البداية المباشرة، من ثم خفض دعم الخبز وبعض المنتجات الزراعية والسيارات والمشروبات الغازية، وصولاً إلى رفع الدعم كلياً عن الخبز والمحروقات مؤخراً، وانتهاءً بإعلان قانون الضرائب الجديد تلاه حركة احتجاجية عارمة أدت بالحكومة إلى الاستقالة، وإعلان الحكومة الجديدة

سحب القانون، الأمر الذي يعد انتصاراً شعبياً أردنياً بامتياز.

إن قانون الضريبة الأردني الجديد يرفع قيمة الضرائب عموماً على مختلف شرائح الشعب الأردني، وحتى المؤسسات الاقتصادية الخاصة، إلا أن وقعها على الأسر الميسورة والمتوسطة أكبر نسبياً، إذ تم خفض سقف الدخل المعفى من الضرائب، مع تصغير في حجم الشريحة الضريبية من الراتب، وزيادة عدد هذه الشرائح من ثلاث شرائح إلى خمس، لتتراوح النسب بين 5% إلى 25%، بينما كانت بين 7% إلى 21%.

بعبارة أخرى، وبعد قراءة متأنية لنص القانون، وبعمليات حسابية بسيطة، إذا كان دخل الفرد السنوي يبلغ 14000 دولار فيتوجب عليه دفع 1260 دولاراً كضرائب، بينما وفق القانون الجديد فعليه دفع 1350 دولاراً، وإذا كان الدخل السنوي 18000 دولار فيتوجب دفع 1720 كضرائب، بينما وفق القانون الجديد فيتوجب دفع 2100 دولار، دون أن ننسى أن العاصمة عمان من أكثر العواصم العربية المكلفة معيشياً.

الحركة الشعبية

إن بعض الحركات الشعبية العربية عموماً منذ بداية ما يعرف بـ«الربيع العربي» كانت تعاني من الفوضى بعض الشيء، وعدم وجود شعارات دقيقة وملموسة تجعل منها أهدافاً واضحة قابلة للتطبيق، بالإضافة إلى سهولة التحكم بها نظراً لانعدام تجربتها السياسية، وكل ذلك نتيجة حالة الجفاف السياسي الذي عانته المنطقة عموماً، إلا أن الموجة الحالية في الأردن كانت أكثر واقعية ونضجاً وانتظاماً حيث أنها تميزت بالتالي:

بعد الارتفاع غير المسبوق في الدين العام الأردني وخفض المساعدات الخليجية بدأ الصندوق الدولي بالضغط على الأردن في سبيل تسريع تطبيق الإصلاحات

المأزومة أصلاً، فإنها تتفيس لأزمته، ومضطرة إلى دفع حلفائها نحو مزيد من التنازلات، وذلك في إطار عملية نقل هذه الأزمة جزئياً إليهم، والذين يمانعون بدورهم في مشاركة الولايات المتحدة أزمته.

هذا الأمر يدفع الولايات المتحدة حتماً إلى الضغط على حلفائها، ومنهم الأردن، حيث إنها مضطرة إلى انتزاع الأكثر أردنياً على صعيد القضية الفلسطينية والتوازن الإقليمي، وهنا ربما يكمن السبب العميق وراء خفض المساعدات المالية للأردن، أي: مزيد من التنازلات مقابل مزيد من المساعدات.

إن الأردن دولة شديد التأثر بالبنى الإقليمية من جهة المساعدات والمنح المالية، بالتالي هي مضطرة للخوض في الصراعات الإقليمية هنا وهناك، وإن بشكل غير مباشر، لا وبل مفروض عليها في كثير من الأحيان المشاركة كنتيجة لشدة ارتباط وانخفاض الوزن السياسي والاقتصادي والعسكري الأردني نسبياً على الصعيد الإقليمي، ولابد من حل هذه المشكلة المزمنة، إذ لن يستطيع الأردن الاستمرار إلا بالتخلص من الارتباط المزمّن بالقوى الإقليمية مالياً.

إن الحركة الشعبية هي الفصل في حل جميع المشاكل العالقة، وينبغي الركون إليها في ذلك، إلا أن درجة الارتباط والتبعية الشديدة تجعل الحكومة الأردنية، مما سيدفع بالناس من جديد نحو النزول إلى الشارع، إما لدفع البنية السياسية الحاكمة الحالية لحل مشكلة الارتباط المزمّن هذه، أو لإنتاج بنية جديدة تقوم بحل المشكلة، ولكن الأكد أن الواقع الحالي لم يعد مقبولاً وأصبح من الممكن تغييره.

أولاً: شعارات واضحة وملموسة ودقيقة، حيث رفعت الموجة الحالية في الأردن بغالبيتها شعاراً واحداً، ألا وهو سحب قانون الضرائب الجديد، ولم تطالب بشعار إسقاط النظام مثلاً، غير الواضح والقابل للتأويل والمفروض كلياً من قبل القوى الحاكمة، بعبارة أخرى إن الموجة الحالية تميزت بوحي شعبي جمعي عام أعلى من سابقتها.

ثانياً: عدم الارتتهان إلى قوى من الفضاء السياسي القديم، وظهور قوى مجتمعية جديدة بخلاف الموجة السابقة، التي كانت رهينة القوى الدينية في الكثير من الأحيان، والتي كانت تدفع الأمور باتجاه التصعيد السياسي وحتى العسكري، دون الاكتراث إلى قدرة الحركة ونضجها.

ثالثاً: إن عودة الجماهير الشعبية في الأردن تجعل من الرأي القائل بأن الحركة الشعبية الحالية هي حركة عابرة في طي النسيان، وتؤكد على الرأي القائل بالاستمرارية والاضطراد. إن ما جرى في الأردن لن يكون أردنياً فحسب، فالمنطقة بعمومها، ونتيجة لتربطها الاقتصادي والثقافي عموماً، فاعلة ومنفعلة مع نفسها، فلا نستبعد تكرار هكذا تحركات في مصر أو العراق وحتى سورية... حركات شعبية جديدة، ولكن بدرجة أعلى من الوعي السياسي والنضج والاتزان، مع شعارات أكثر واقعية وعملية.

ثنائية المساعدات- التنازلات

إن القوى الدولية والعالمية، وفي سياق صراعها مع بعضها البعض، تمر بحالات من الصعود والهبوط تدفع بحلفائها، استناداً لحالتها، إما إلى التآزم أو الانفراج، وعليه وإسقاطاً على الولايات المتحدة

الصورة عالمياً

مستمرون في مسيرة العودة...حتى العودة



الرد العسكري لفصائل المقاومة على انتهاكات العدو، ورسائل الردع الصاروخي الأخيرة. إرادة الشعب وبطولاته وإبداعاته التي لا تنضب في ابتكار أساليب جديدة للمقاومة. الوضع الدولي الجديد، والتراجع المستمر لحلفاء الكيان الصهيوني. كل ذلك يضع الكيان في مأزق غير مسبوق.

قاسيون

لم تستطع جميع محاولات العدو أن توقف المد الفلسطيني على الحدود مع قطاع غزة ضمن فعاليات «مسيرة العودة وكسر الحصار»، رغم الالام وارتفاع عدد الشهداء والجرحى، خرج عشرات آلاف الفلسطينيين يوم الجمعة الماضي في «مليونية القدس»، التي تزامنت مع يوم القدس العالمي، واستمراراً في مقاومة الاحتلال حتى تحقيق المطالب.

ولا يزال الكيان الصهيوني يعيش مأزقاً مع أدوات الفلسطينيين الجديدة للمواجهة، فالطائرات الورقية تتركز في الاحتلال، بعد أن تسببت بإشعال النار في 17 موقعاً داخل الأراضي المحتلة، حيث اندلع حريق بالقرب من محطة سديروت ومسارات السكة الحديدية، وأدت سحب

الدخان في الجنوب إلى إغلاق الطريق، كما أمر جيش العدو مستوطنيه بعدم لمس الطائرات الورقية، خشية أن تكون مفخخة، وفي محاولة لقمع هذه الطائرات الورقية أرسل جيش الاحتلال طائرات صغيرة، فأسقط الفلسطينيون أربعة منها. بينما أجبرت صواريخ المقاومة الكيان الصهيوني على الإقرار بعجز «القبة الحديدية» عن التصدي للصواريخ الفلسطينية، حيث نقلت صحيفة «معاريف» عن مسؤول «إسرائيلي» في المستوطنات المحيطة بغزة قوله: «أن «مستوطنات غلاف غزة عانت الكثير من إطلاق الفلسطينيين للقذائف والراجمات، ولم تتمكن منظومة «القبة الحديدية» الدفاعية من مواجهتها، بشكل كامل».

من جهة أخرى، تزداد العزلة الأمريكية،

ومن خلفها عزلة الكيان الصهيوني، في مجلس الأمن، فبصوت واحد فقط، وهو الفيتو الأمريكي، أسقط مشروع قرار كويتي يدين انتهاكات الاحتلال ضد الفلسطينيين، في المقابل حاولت واشنطن تمرير مشروع قرار مضاد إلا أنه لم يحصل سوى على تأييدها هي. يؤكد الفلسطينيون، أن مسيرات العودة مستمرة، وهي تشكل تهديداً أمنياً للاحتلال يجعله في حالة قلق دائم، ستجبره في نهاية المطاف على التنازل، وخاصة، أن رسائل المقاومة كانت واضحة، وأن القصف بالقصف والدم بالدم، وهو ما ينقل المشهد الفلسطيني إلى مستوى جديد فلا الاحتجاجات ستتوقف، ولا القمع والقتل سينفع، ولا حلفاء العدو يعول عليهم اليوم، فالكلمة الآن للشعب الفلسطيني المقاوم.

**يؤكد
الفلسطينيون أن
مسيرات العودة
مستمرة وهي
تشكل تهديداً
أمنياً للاحتلال
يجعله في حالة
قلق دائم**



• بحث رئيس
هيئة الأركان
الروسية
فاليري
غيراسيموف
ونظيره
الأمريكي جوزيف
دانفورث في العاصمة
الفنلندية هلسنكي، الأزمة السورية والوضع
الأمني في أوروبا، ووصفت وزارة الدفاع
الروسية الاجتماع بالبناء.



• علقت وزارة
الخارجية
الصينية على
أنباء تحليل
طائرتين
أمريكيتين
قرب جزر متنازع
عليها في بحر الصين
الجنوبي، مشددة على أن الطائرات والسفن
الحربية لن تنفي الصين عن حماية أراضيها.



• طالب وزير
الخارجية
الإيراني محمد
جواد ظريف
الدول الموقعة
على الاتفاق
النووي مع بلاده
بتعويض إيران، وبلا قيد أو شرط، عن الأضرار
الناجمة من انسحاب واشنطن من الاتفاق.



• أفاد نائب رئيس
مجلس إدارة
شركة
«غازبروم»
الروسية
الكسندر
ميدفيدوف
بأن ضخ الغاز
الطبيعي من روسيا
عبر أنابيب «السييل التركي» سيبدأ قبل
نهاية العام القادم.



• حصلت كوريا الجنوبية
على عضوية كاملة
في منظمة
التعاون للسكك
الحديدية، وهي
مجلس لمشغلي
السكك الحديدية
في أوراسيا، وتنضم
28 دولة بما فيها
كوريا الشمالية والصين وروسيا.



• أعلنت إيران أن
أعمال تجهيز
منشأة لصناعة
أجهزة
طرد مركزي
متطورة في
محطة «نطنز»
سكتمل في غضون
شهر، تمهيداً لزيادة طهران من قدرتها على
تخصيب اليورانيوم إذا انهار الاتفاق النووي.

دعوات ألمانية لطرد السفير الأمريكي!



وأثار السفير الدهشة بخطة استضافة المستشار المحافظ المتشدد سيباستيان كورز-الذي يصفه المبعوث الأمريكي بـ«النجم»- على الغداء وبالإضافة إلى ذلك، قال: «يجب تمكين محافظين آخرين في أنحاء أوروبا» ورداً على سلوك السفير، قال السياسي مارتين شولتز: إن «ما يقوم به هذا الرجل غير مسبوق في الدبلوماسية الدولية»، وقال إنه سلوك «ضابط استعماري يميني متشدد» وقالت زعيمة حزب المعارضة اليساري سارا فاكنكنيخت: إنه «لا يمكن لشخص يعتقد أن في إمكانه الهيمنة على أوروبا»

وتحديد من سيحكم فيها. أن يبقى في ألمانيا كديبلوماسي». وأردفت: «يتعين على الحكومة عدم الاكتفاء بدعوة غرينيل للحديث على فنجان قهوة، بل طرده مباشرة»، وفي السياق نفسه، قال الناطق المسؤول عن الشؤون الخارجية في كتل ميركل: «إن غرينيل يسعى ببساطة إلى إضعاف الاتحاد الأوروبي»، ويشير مراقبون، بأن سلوك السفير ليس مسألة شخصية وعابرة، بل هي مؤشر على طبيعة العلاقات الأوروبية-الأمريكية في الفترة المقبلة، في إشارة إلى تعمق الخلافات بين الحلفاء الغربيين.

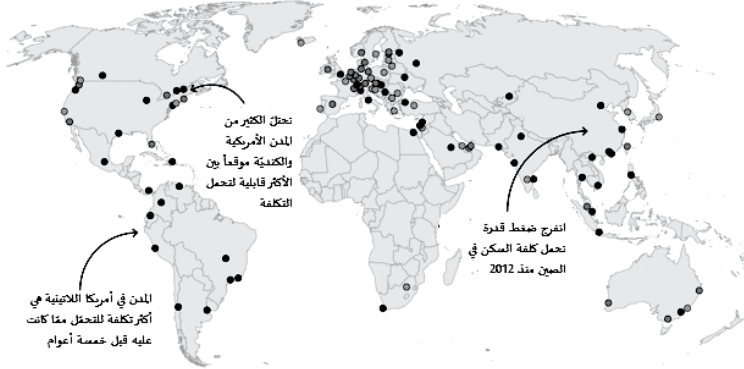
أحدثت تصريحات أدلى بها السفير الأمريكي ردود أفعال غير مسبوقة لدى النخبة السياسية، والرأي العام الألماني، حيث كان السفير ريتشارد غيريل، المعين في التاسع من أيار الماضي، قد صرح بأنه: «على الشركات الألمانية وقف التعامل مع إيران بالتزامن مع إعلان ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران».

أزمة السكن العالمية...



مؤشر بلومبيرغ للقدرة على تحمل تكاليف السكن في المدن حول العالم
وسطي تكاليف السكن بنسبة اسهالكها المنوية لصافي الدخل الشهري

● 0 - 49.9 ● 50 - 74.9 ● 75 - 99.9 ● 100 - 149.9 ● 150 or more



Source: Bloomberg analysis of data from Numbeo

Bloomberg

يتم دفعهم إلى الأماكن الطرفية في المدينة أو يتم إخراجهم منها بشكل كلي. العديد من هؤلاء الأشخاص غير المحظوظين بطبقاتهم هم من المستأجرين وليسوا من المالكين. فالمالكون كانوا عموماً قادرين على الإبقاء على أسعار منازلهم متناسبة مع وقت الشراء، ولهذا فقد انتفعوا من الارتفاع الهام في القيمة. وقد ارتفعت الإيجارات بشكل أسرع حتى من أسعار المساكن في العديد من الحواضر المدنية. فقد ارتفعت الإيجارات في الولايات المتحدة بنسبة وسطية تبلغ 22% بين عامي 2006 و2014، وذلك في الوقت ذاته الذي انخفضت فيه الأجور الوسطية بنسبة 6%. ويعني هذا بأن عبء الإيجارات قد ارتفع بشكل رهيب، ومن جديد فإن الأقل حظاً هم من عليهم أن يحملوا هذا العبء على أكتافهم. إن قرابة نصف جميع المستأجرين في أمريكا هم من «متحملي العبء» الذين ينفقون أكثر من 30% من أجورهم على السكن، إضافة إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العائلات تكسب سنوياً أقل من 15 ألف دولار وتخصص أكثر من نصفها للسكن. وهذا يجعلنا غير مستغربين من تنامي ظاهرة

جاء في تقرير نشره معهد «الأرض المدنية» و «PWC» عام 2018 عن الاتجاهات العقارية الأوروبية السائدة بأن حركة التمدين: «هي ربما أكثر المؤثرين على الاستراتيجيات العقارية في الأعوام الأخيرة». ففي الولايات المتحدة لم يقتصر الأمر على شركات التقنيات في نقل مراكز إدارتها إلى مناطق وسط المدينة، فقد فعلت بقية الشركات المثل. نقلت شركة «كوكا كولا» مؤخراً ألفين من موظفيها في الضواحي إلى ناطحات سحاب وسط مدينة أتلانتا، ونقلت «جنرال إلكتريك» إدارتها من ضواحي كونيتيكت إلى قلب مدينة بوسطن، وتقوم «ماك دونالد» بنقل إدارتها من ضواحي شيكاغو إلى وسط المدينة.

ففي حين أن المنتمين إلى الطبقات الملحقة بالنخبة يملكون ما يكفي من المال ليكونوا مرتاحين وهم يدفعون تكاليف منزل في المدن، فإن المنتمين إلى الطبقات العمالية من عمال وعمال خدمات، والذين بالكاد يستطيعون تحمل نفقات حياتهم دون أن يتبقى لديهم الكثير بعد الإنفاق على ضروريات الحياة الأساسية جداً، فهؤلاء إما

عند متابعة الإعلام ستظهر بأن أزمة السكن مرتبطة فقط بالمدن الكبيرة جداً مثل: نيويورك ولندن وسان فرانسيسكو. لكن السكن أصبح باهظ الثمن بشكل متزايد في أماكن أخرى كثيرة حول العالم. ولا تتجلى أزمة السكن بأسوأ صورها في المدن الثرية من البلدان المتقدمة، بل بشكل رئيس في المدن الناشئة سريعاً في البلدان النامية، حيث يعيش ملايين الناس في منازل ذات معايير متدنية، تفتقد الكهرباء أو المياه الجارية أو خدمات الصرف الصحي الأساسية.

ريتشارد فلوريدا وبنجامين شتاير تصريح وإعداد: عروة درويش

تعكس أزمة السكن العالمية تناقضاً جوهرياً في الرأسمالية المعاصرة. وباتت المدن حول العالم أكثر قوة وأهمية اقتصادياً من أي وقت آخر. يخلق هذا طلباً هائلاً على أراضي هذه المدن، وهو ما يقود إلى رفع أثمانها والتنافس عليها.

فقد أدى فتح السكن ليكون موضوعاً لرأس المال المالي وتحوله إلى آلية للاستثمار، إلى ظهور فائض في السكن الفاره ونقص في السكن ذي التكلفة المعقولة في الكثير من المدن على طول العالم. يتم تعريف أزمة السكن العالمية عبر النقص الحاد في السكن المتوفر للطبقات العاملة والوسطى. ورغم أن زيادة عرض المساكن وتعزيز الحماية الممنوحة للمستأجرين هو أمر ضروري وهام، فلا يمكن للمدن وحدها أن تعالج المشكلة الهيكلية العميقة لمسألة تكاليف الإسكان المعقولة. فعلى الحكومات والمؤسسات التنموية الدولية أن تخطو خطوة تجاه لجم رأس المال المالي والسيطرة عليه وتوفير مساكن بكلفة معقولة للذين يحتاجونها بحق. لكن إن أخذنا من الماضي العبر، فستبقى المدن مكتظة بالكثير من الأعباء، وهو الأمر الذي يحتم علينا الخروج بحلول خلاقة لمواجهة الأزمة.

أزمة السكن في البلدان المتقدمة

دعونا نبدأ مع أكثر مجالات الأزمة شهرة: مسألة تكلفة المساكن في أكثر المدن الباهظة ثمناً حول العالم. يظهر الجدول في الأدنى

أكثر المدن التي لا يمكن تحمل تكلفة السكن فيها وذلك بالاستناد إلى بيانات عام 2017 من «Demographia». تم حساب مدى فداحة الثمن بناءً على طريقة حسابية ذكية تدعى «المضاعف الوسطي Median Multiple»: وهي معدل وسطي تكاليف الإسكان إلى وسطي الدخل. تسمح هذه الطريقة بالمقارنة بشكل صلب بين المداخيل المخصصة للإسكان في المدن حول العالم.

ليست أكبر سوق للإسكان ذي التكلفة الفادحة هي في نيويورك ولا لندن ولا لوس أنجلوس ولا حتى سان فرانسيسكو، بل في هونغ كونغ وسيدني وفانكوفر وملبورن. وتحمل لندن وتورونتو وبرايسن أيضاً مراكز مرتفعة في اللائحة. كما أن المساكن مرتفعة الأثمان بشكل لا يطاق في كل من طوكيو وسنغافورة وشنغهاي وبكين وموسكو وباريس وستوكهولم وأمستردام وجنيف وروما وميلان وبرشلونة وفقاً لدراسات أخرى.

يبدو أن هناك عدة عوامل تقود أزمة ارتفاع أثمان المساكن في البلدان المتقدمة. فالمدن باهظة الثمن لم تبني ببساطة ما يكفي من المنازل ليتناسب مع النمو في العمالة أو عدد السكان. هناك الكثير من الأسباب المعروفة لهذا الأمر، ومن ضمنها سياسات تقييد استخدام الأراضي والعوائق الجغرافية. وقد شهدنا بكل تأكيد الانتعاش المدني الكاسح الذي يؤدي لصعود التمدين حيث «ياخذ الأقوى كل شيء»، وهي الحالة التي يتم فيها حشر الأصول التكنولوجية والمواهب وغيرها من الأصول الاقتصادية بشكل مكتظ في عدد قليل جداً من الأحياء.

أدّى جعل السكن موضوعاً لراس المال المالي وآلية للاستثمار إلى ظهور فائض في السكن الفاره ونقص في السكن ذي التكلفة المعقولة

تمويل الترف على حساب الحاجة



المحتاجين إليها بحق، لتَمّ ضمان مساكن ملائمة للجميع بحلول عام 2030، وهو أمر قابل للتحقيق».

وفي المدن حول العالم جلب التمدن دون نمو معه نتيجة مقلقة: بناء مدن دون مساكن. كانت المدن في الماضي قادرة على استيعاب تدفقات هائلة من السكان الجدد، لكن لم يعد الأمر على حاله اليوم. فاليوم باتت الأماكن ذات الفرص الاقتصادية الأعلى، هي الأكثر كلفة، ولا يمكن تحملها بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجونها حقيقة.

عندما يتعلق الأمر بالإسكان، فحتى أكثر المدن تطوراً وانفتاحاً لم تستطع في أحسن الأحوال إلا العبث بالهوامش. وضعت مدينة برلين سقفاً عاماً للإيجار من أجل المقيمين فيها من ذوي الدخل المحدود. وباتت مناطق الإحتواء موضة راجحة في الكثير من مدن الولايات المتحدة. وقد فرضت مقاطعة بريتش كولومبيا الكندية، حيث تقع مدينة فانكوفر ضريبة خاصة على الاستثمارات العقارية الأجنبية. وقد استطاعت طوكيو إبقاء المساكن ذات تكاليف مقبولة نسبياً عبر بناء وتجهيز وحدات سكنية بمعدلات مرتفعة للغاية. وفي أكثر المدن ذات الحالات الصعبة في الجنوب العالمي يدعو البعض إلى التوسع بشكل أكبر في المناطق المحيطة، ويدعو آخرون لبنى تحتية أفضل، وغيرهم يدعو لتمكين الأحياء والمجتمعات المحلية من بناء المزيد من المساكن لأنفسهم.

إنّ جميع هذه الأفكار والتطبيقات هي تدابير مفيدة، لكنّها في نهاية المطاف ليست كافية لإجراء تغييرات في القوى الهيكلية على الساحة.

أضعاف المخرجات الاقتصادية العالمية الكلية. نمت أسواق العقارات منذ حدوث الكساد الكبير «والساخر بالأمر أنّ هذا الكساد قد تسببت به المضاربات العقارية» بمعدل سريع جداً يفوق في سرعته أية أسواق مالية أخرى. وكما وثقت عالمة الاجتماع ساسكيا ساسن الأمر، فإنّ اللاعبين الأساسيين في هذه الأسواق، هم: الشركات العملاقة ومؤسسات الأسهم الخاصة. فقد اشترت الشركات في عام 2015 ما قيمته ترليون دولار في أهم 100 مدينة عالمية على سطح الكوكب. وتعدّ المصارف السيادية في بلدان، مثل: الصين التي خففت القيود على قواعد استثمارها الأجنبي، وكذلك البلدان الغنية بالنفط التي تسعى لتنويع محافظها الاستثمارية، مثل: النرويج وقطر، لاعبين بارزين في سوق العقارات العالمي. فوفقاً للورنس فينك المدير التنفيذي لعملاق الأسهم الخاصة «بلاك روك»، فإنّ الشقق في مدن، مثل: نيويورك ولندن وفانكوفر قد بدأت بالفعل باستبدال الذهب بوصفها طريقة تخزين رئيسية للثروة بالنسبة للأغنياء الثراء.

ربّما أكثر الأوجه إثارة للإحباط في ترك الإسكان لرأس المال المالي، هي حقيقة أنّ جميع الأموال التي يتم ضخها في أسواق الإسكان لا تساهم في زيادة مهمة في العرض، بل تزيد في تقديم المساكن عالية الرفاهية والتي تكون باهظة جداً من حيث تكلفة إنتاجها. فكما أشار تقرير الأمم المتحدة الخاص بالأهداف المستدامة، بأنّه لو تمّ تخصيص قسم صغير من الاستثمار العالمي في الإسكان «وتوجيهه نحو مساكن ذات تكاليف مقبولة وتأمينها للأشخاص

للنمو، مثل: التصنيع وسكب الأجر ومعالجة الأغذية، وهي النشاطات التي تدعم إيجاد وتنمية الطبقات الوسطى. أمّا في اقتصاد اليوم المعولم فقد تمّ قطع هذه الصلات المحلية، وبات بإمكان هذه النشاطات أن تحدث بشكل عامودي في أيّ مكان، لتترك المدن مقسمة بين الطبقات الملحقة بالنخب من جهة، والأشخاص غير المحظوظين بشكل حقيقي من جهة أخرى.

ترك السكن لرأس المال المالي العالمي

ليست الصناعات والخدمات وحدها من أصبحت معولمة، بل كذلك الإسكان. كانت المساكن تُبنى وتمول في الماضي بطرق محلية. وحتى في الاقتصادات المتقدمة، مثل: الولايات المتحدة، كانت مؤسسات الإقراض والإدخار المحلي، مثل: بنك «جيمي ستewart» المجتمعي الذي عمل في مشروع «إنّها حياة رائعة»، تزود المجتمعات المحلية بالتمويل اللازم لبناء وتجهيز المساكن، وحتى رفع القيود المكثف عن التمويل، والذي بدأ في الثمانينيات من القرن العشرين.

لكن عند إنشاء آلية تمويل جديدة تتعلق بتمويل الإسكان، تمّ قضم عرى هذه الصلات المحلية. لقد تحول الإسكان، وخصوصاً تمويله، إلى صناعة محلية وعالمية.

عرّف تقرير صادر عن لجنة للأمم المتحدة خاصة بالسكن الملائم عام 2017 عملية ترك الإسكان لرأس المال المالي بأنها: «تغيير هيكلية في الإسكان وفي الأسواق المالية والاستثمار العالمي، حيث يتم التعامل مع الإسكان بوصفه سلعة ووسيلة لمراكمة الثروة وغالباً كضامن للأدوات المالية التي يتمّ الإنتاج بها وبيعها في السوق العالمية». بعبارة أخرى: يتشابه الإسكان بشكل متزايد مع تدفقات رأس المال المعولم، فقد باتت أسواق الإسكان الآن تستجيب بشكل أكبر لهذه التدفقات منها للظروف المحلية.

يقدّر تقرير الأمم المتحدة القيمة الكلية للعقارات العالمية بحوالي 60% من الأصول العالمية التي تبلغ قيمتها 217 ترليون دولار، وثلاثة أرباعها إسكان. يشكل هذا قرابة ثلاثة

كالتشرّد عبر الولايات المتحدة. فانتشار خيم المشرّدين على مساحات واسعة من مناطق ثرية مثل: أورانج كاونتي وكاليفورنيا وسياتل، هو تذكّر لنا بالمساكن غير المنظمة التي باتت شائعة في جميع أنحاء البلدان المتقدمة.

أزمة السكن في البلدان النامية

إنّ أكثر أوجه أزمة السكن العالمية قسوة حتى الآن هو وضع السكن الذي يتوجب على قرابة 850 مليون شخص أن يعيشوه، وهذا العدد من السكان هو أكثر من سكان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين، وهم الأشخاص المضطرون للعيش في مساكن غير منظمة. تظهر لنا الخريطة المأخوذة عن «مؤشر بلومبيرغ للقدرة على تحمل تكاليف السكن في المدن حول العالم» بأنّه ومع كلّ سوء أزمة السكن في المدن باهظة الثمن، فإنّها أسوأ حتى في المناطق التي تتمتع بشكل سريع في الجنوب العالمي حيث الإيجارات هناك تأخذ حصة من الدخل تقارب 100% أو 150% أو 200% وأحياناً أعلى حتى. وبالمقارنة بمدن الجنوب العالمي فإنّ أكثر المدن الباهظة الثمن والمرغوبة في أمريكا الشمالية وأوروبا، تصبح مدناً ذات تكاليف يمكن تحملها.

وفقاً لهذا القياس، فإنّ أكثر المدن المكلفة سكناً في العالم تقع جميعها في الجنوب العالمي: مثل: هانوي ومومباي وبيونس إيريس وريو دي جانيرو، حيث تتخطى تكاليف السكن 200% أو حتى 300% من الدخل. إنّ أكثر مدينة مكلفة سكناً على الإطلاق هي كراكاس المتأرجحة من الناحية الاقتصادية، فتكاليف السكن هناك تتخطى الدخل بأكثر من 300%.

ومع انتقال ما يقرب من مائتي ألف شخص يومياً إلى المدن في جنوب العالم، فمن المتوقع أن يتخطى عدد الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير منظمة المليار شخص بحلول عام 2020. ومما يفاقم الأزمة السكنية في الجنوب العالمي التصاعد المربك «للمتمدين دون نمو». ففي الماضي دعم التمدن النمو في الصناعات المحلية اللازمة

لو تمّ تخصيص قسم صغير من الاستثمار العالمي في الإسكان بتكلفة مقبولة لتَمّ ضمان مساكن ملائمة للجميع بحلول عام 2030

علينا أن نواجه حقيقة، أنّ أزمة السكن العالمية ليست مجرد مشكلة تخص جزءاً واحداً من العالم. لقد باتت معجونة في البنية الجوهريّة لعالمنا المتحول للتمدن بسرعة. ويجب علينا أن نأخذ بالاعتبار المشاكل التي تفاقم مشكلة عرض المساكن وكلفتها، مثل: القيود على استعمال الأراضي، لكن يجب أن نذكر بأنّ جميع مدن العالم تقريباً، لا تتمكن من إنشاء ما يكفي من المساكن عموماً، أو إنشاء ما يكفي من مساكن ملائمة بتكاليف معقولة لهؤلاء الذين يحتاجونها. يجب علينا كي نصحح هذا الوضع أن نتوقف عن النظر إلى الإسكان بوصفه أداة مالية أو آلية استثمارية، وأن ننظر إليه كما ينبغي علينا أن نفعل: بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية.

«التغيير الديموغرافي».. قراءة أعمق



كثر الحديث السطحي والموجه عن التغيير الديموغرافي الجاري في سورية، مع الكثير من التجهيل المقصود والمبرمج بهذا المصطلح، للتلاعب بالوعي الاجتماعي، بما يتناسب مع الأهواء والمصالح والغايات التي يسوقها مستخدموه، أفراداً ومنظمات وتنظيمات ومؤسسات ومراكز أبحاث ودول.

■ عاصي اسماعيل

فبالى أولئك الذين يستهونون بتسطيح المصطلحات وتقزيمها، أو تشويهها وتفريغها من محتواها وغاياتها:

أليس انخفاض متوسط الأعمار زيادة معدلات الفقر مشكلة أعمق وأسبق؟ أليس انخفاض مستويات التعليم هو الآخر مشكلة جدية في هذا السياق؟ أليس سوء توزيع الثروة سبباً جدياً في التغييرات الديموغرافية؟ أليست متغيرات نسب: «تعداد الذكور للإناث، عمالة الأطفال، العنوسة، تفاوت الريف عن المدينة، معدلات البطالة، معدلات الطلاق...» ألا تعتبر قضايا جدية في هذا السياق؟

إحصاءات دولية

بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «OCHA»، في آخر تقرير له عن الاحتياجات الإنسانية في سورية لعام 2018، فإن:

13,1 مليون شخص بحاجة للمساعدة، منهم 5,1 مليون شخص بحاجة ماسة للمساعدة. هناك 6,1 ملايين نازح داخلي، و5,5 مليون لاجئ في دول الجوار وبقية دول العالم. 1,2 مليون أسرة غير قادرة على تحمل تكاليف بدلات الإيجار. 6,5 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، 4 مليون شخص معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي. 35% من السكان يعتمدون على مصادر مياه غير آمنة لتلبية الاحتياجات اليومية. أكثر من 3 ملايين طفل دون سن الخامسة يحتاجون إلى التغذية المثلى للوصول إلى حالة التغذية الصحية.

82% من المجتمعات المحلية أبلغت عن عمالة الأطفال.

أكثر من 50% من السوريين عاطلين عن العمل.

69% من السكان يعانون من فقر شديد. 6,1 ملايين عدد المحتاجين للمساعدة في التعليم.

11,3 مليون شخص بحاجة للمساعدة الصحية.

800% ارتفاع في أسعار سلة الأغذية مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة.

57% من المجتمعات المحلية أبلغت عن حدوث الزواج المبكر.

إحصاءات رسمية بحسب بعض بيانات المكتب المركزي للإحصاء فإن:

عدد السكان «بالآلف» كان في عام 2010 (20619 مليون) أصبح في عام 2017 (24422 مليون)، وذلك تقديراً وفق المسار الطبيعي بمعدل النمو البالغ 2,45%.

نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي 43% والقطاع الخاص 57% في عام 2016.

أعداد العاملين في الدولة في عام 2016، باستثناء رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع، هي: 92285، منهم (230675) مرحلة جامعية. 223875 معهد متوسط. 179758 ثانوية عامة. 80129 إعدادية ومدارس مهنية. 207848 ابتدائية وما دون.

عدد مدارس التعليم الأساسي حلقة أولى الرسمية في عام 2016 هو «11190» بينما كان في عام 2012 «17270»، والمدارس الخاصة في عام 2016 هي «304» بينما كانت في عام 2012 «396».

عدد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي من الأول وحتى الرابع في عام 2016 كان «1890226» بينما كان في عام 2010 «2429450».

عدد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي من الخامس وحتى التاسع في عام 2016 كان «1647715» بينما كان في عام 2010 «2232422».

عدد مدارس التعليم الثانوي: صناعي في عام 2016 هو «166» بينما كان في 2010 «175».. النسوي في عام 2016 هو «199» بينما كان في 2010 «311».. التجاري كان في عام 2016 «132» بينما كان في 2010 «146».. الشرعي كان في عام 2016 «144» بينما كان في عام 2010 «106».

عدد الجامعات السورية في عام 2012 كان «5» جامعات هي: «دمشق- حلب- تشرين- البعث- الفرات»، وبعدها كليات «128» كلية، أصبح في عام 2016 «7» جامعات بإضافة «حماق- طرطوس»، وبعدها كليات «145» كلية.

عدد الطلاب المستجدين في الجامعات في عام 2012 كان 101104، وعدد الخريجين كان 34452، وفي عام 2016 كان عدد الطلاب المستجدين 102501، وعدد الخريجين 34859.

عدد طلاب الدراسات العليا «دبلوم- ماجستير- دكتوراه» في الجامعات الحكومية في عام 2012 كان 20596، والخريجين هو 3581، وفي عام 2016 كان العدد 24318، والخريجين كان 4289.

عدد معاهد الثقافة الشعبية في عام 2012 كان 128 معهداً، انتسب إليها 14015، وتخرج منها 5986، وفي عام 2016 عدد المعاهد كان 113 معهداً، المنتسبون إليها كانوا 17149 والمتخرجون كانوا 6400.

عدد الكتب الصادرة عن وزارة الثقافة بمختلف المواضيع في عام 2012 كان «219» كتاباً، وأصبح في عام 2016 «221» كتاباً. عدد أطباء الصحة في عام 2011 كان «33235» بمتوسط عدد سكان لكل طبيب 636، أصبح في عام 2016 «29200» بمتوسط عدد سكان لكل طبيب 729.

علم الدراسات السكانية

مجموعة كبيرة من المتغيرات يمكن قراءتها من خلال الأرقام والنسب المرعبة أعلاه، مع غيرها الكثير من الأرقام والمعطيات الأخرى، مثل: «مستويات الأجور ومعدلاتها، تراجع الإنفاق الحكومي، حجم الفساد، التوزيع الفعلي لحجم الثروة، حجم التجارات السوداء...» والتي يتم تغليب بعضها عمداً، وهي من كل بد من مهام المختصين بعلم الدراسات السكانية «الديموغرافيا».

فالديموغرافيا، أو علم الدراسات السكانية، هو أحد فروع علم الاجتماع والجغرافيا البشرية، والذي يقوم على دراسة الخصائص السكانية من حيث: الحجم والتوزيع والكثافة والتركيبة والأعراق ومعدلات النمو ونسب الأمراض ومستويات التعليم والواقع الاقتصادي

الاجتماعي ومعدلات الأعمار ونسبها بين الجنسين وتوزيع الثروة ومستويات الدخل، وغيرها الكثير من الجوانب الأخرى، وذلك بغاية دراسة واقع الاحتياجات البشرية بتطورها المستقبلي بهدف السعي لتأمينها. على ذلك فإن الحديث عن المتغيرات الديموغرافية علمياً يجب أن يشمل تلك الدراسة العلمية والعملية التي تركز على التباينات التي تم رصدها لكافة نقاط البحث سابقة الذكر أعلاه، والتي تتلخص بأخذ النتائج المستخلصة من الدراسات السكانية بغاية تحسين الواقع السكاني عبر تأمين الاحتياجات البشرية المتنامية، والتي من المفترض أن تعمل عليها بقية العلوم «الاقتصادية والمالية والقانونية والزراعية وغيرها» عبر جملة من السياسات والخطط التي يجب أن تعتمد عليها جميعاً، بحسب واقع وحال كل بلد، والأفق المنشود لمستقبل أفراده.

فتسخير هذا العلم، كما غيره من العلوم الأخرى، يمكن أن يكون تسخيراً إيجابياً أو سلبياً، فليس كل تغيير ديموغرافي هو تغيير سلبى، وذلك في حال كان موجهاً لخدمة التطور المجتمعي، وتحسين حياة الأفراد ورفاههم، على المستوى المعيشي والخدمي والثقافي والمعرفي والعلمي و...

توظيف المشكلة

أما أن يتم تقزيم البحث على بعض النقاط، رغم أهميتها، وتغليب بعضها، كما جرى ويجري مع حالنا وواقعنا، فهو لا يمكن تبويبه إلا ضمن آليات التعبئة والتحريض المتبعة تجاهنا وفقاً للمصالح والأهواء، وحتماً بما يتعارض مع مصالحنا، وبما ينسجم بالمحصلة مع إبعادنا عن الغاية والهدف من هذا العلم ومن إمكانية تسخيره مع العلوم الأخرى من أجل تحسين واقعنا وحياتنا ومستقبلنا.

بل والأسوأ، هو أن يتم تسخير أنماط التعبئة والتحريض المعتمدة على هذا العلم اجترأ وتوجيهها من أجل استكمال مهمات الصراع والاحتراق، من البوابات القومية والدينية والمذهبية والطائفية والمناطقية، وحتى العشائرية والقبلية، وهو ما تعمل عليه

الدعائيات والدعوات القائمة والصريحة، بما يذكرنا بالمالنوسية والمالنوسية الجديدة، التي لم تر من هذا العلم إلا كيفية تسخيره من أجل الحفاظ على استمرار مصالح أصحاب الثروة على حساب مصالح البقية الباقية من البشر، أي من بوابة توزيع الثروة، باستخدام كافة الوسائل والسبل المتاحة، بما في ذلك والأهم: التخفيض القسري لتعداد السكان عبر الحروب والمجاعات والأمراض والأوبئة، وغيرها من الوسائل والطرق الأخرى ذات الصبغة والطبيعة الفاشية.

أعلى معدلات نمو وأعمق عدالة اجتماعية

مما لا شك فيه أن سني الحرب والأزمة فعلت فعلها على مستوى التأثير المباشر في هذه المتغيرات جميعها مما أدى لتشوّهات ديموغرافية عميقة، ولعل الأرقام الصادمة أعلاه تعتبر جزءاً ضئيلاً منها، لكن يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن جملة هذه المتغيرات ترتبط بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية الاجتماعية المعتمدة والمقررة من الحكومات المتعاقبة منذ عقود، والتي ما زالت تفعل فعلها مزيداً من التشوهات كذلك الأمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جملة هذه التشوهات نصب في مصلحة تجار الحرب والأزمة وأمرائها داخلاً وخارجاً، كما في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الكبار، محلياً وإقليمياً ودولياً، وبتقاطع هذه وتلك مع مصالح العديد من الدول، بما يحقق لها المزيد من المكاسب وفرص الاستثمار والابتزاز، على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري.

بناء عليه لا بد من التأكيد على أهمية حسن استخدام إمكانيات هذا العلم بما يؤمن وقف المسار السلبى لهذا التغيير، وإعادة توجيهه نحو المسار الإيجابي له، وما يتطلبه من تغييرات جذرية وعميقة ضرورية، من أجل تحقيق أعلى معدلات نمو، وأوسع وأعمق عدالة اجتماعية، بما لهذين الجانبين من ارتباطات بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية وغيرها، وقبل كل ذلك السعي لإيقاف الحرب.

لا ينبغي تقزيم مفهوم التغيرات الديمغرافية واستخدامها سياسياً فقط فمؤشرات هذا التغير واسعة وتشمل كل المؤشرات السكانية.

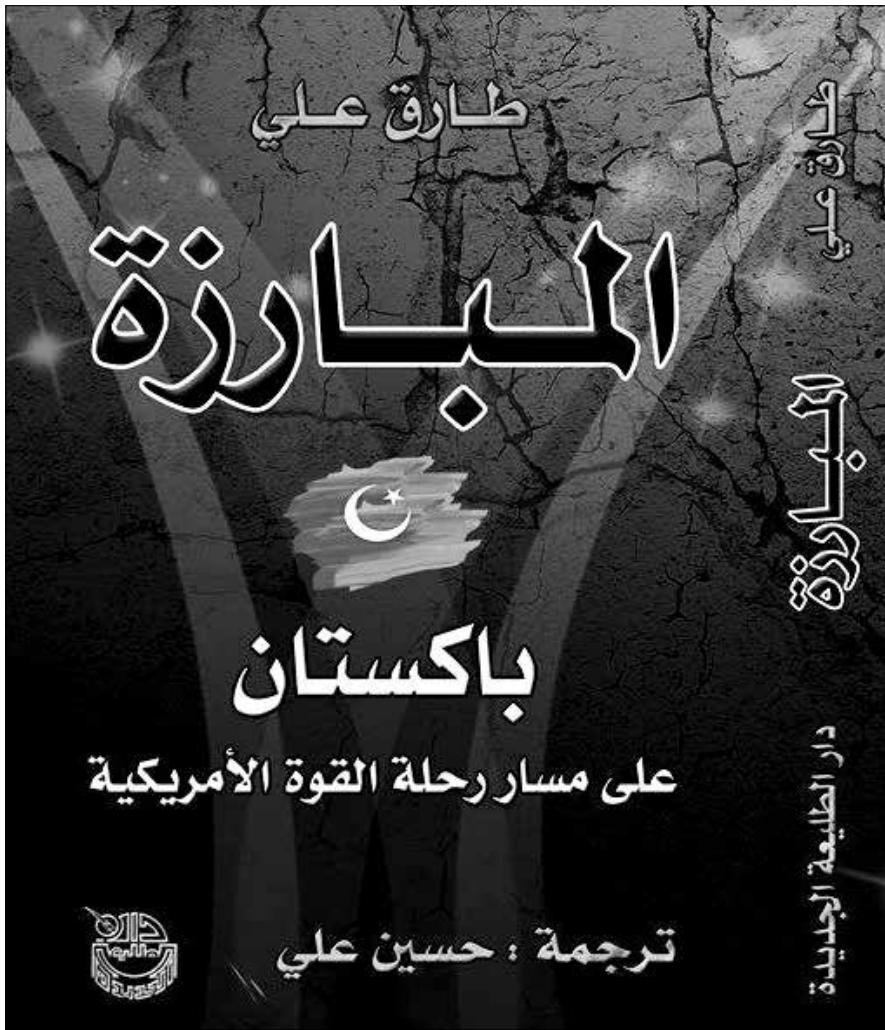
هدير النقود يكتّم الأصوات

«كانت شريحة صغيرة من الأغنياء تكس الأموال، بعيداً عن حاجات الناس العاديين، أولئك الفقراء الذين كانوا يعانون من البؤس، والارتداد إلى الدين، وكان هناك ازدهار للسوق السوداء، وصادات مسلحة بين الفرق الإسلامية المختلفة، وحرب على الحدود الغربية، واغتيال للقادة السياسيين»

■ قاسيون

يسرد عن دار الطليعة الجديدة قريباً، كتاب جديد بعنوان «المبارزة» يعتبر بمثابة جولة على التاريخ السياسي، والصراع في هذا البلد الحديث التشكل. يشبه الكاتب طارق علي هدير النقود بسلاح يكتّم الأصوات الأخرى كلها. حيث لم تعد معظم الأحزاب السياسية الرئيسية، كقريبتها الأحزاب الغربية، ملتزمة ببرامج أيديولوجية، بل أصبحت معتمدة على المحسوبيات والعلاقات الشخصية، الزبائنية، وعلى أتباع خاملين عديمي الحركة والنشاط. «المبارزة» بحث شامل يفحص فيه كاتبه المشهد السياسي وتحوله خلال ستين سنة من عمر باكستان. ويعري الحقائق الأساسية والاستراتيجية للبلاد. ويعرض تاريخاً محكماً ودقيقاً يمكن قراءته بثقة ومعة. يركز فيه الكاتب على المبارزة الطويلة بين النخبة السياسية العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة. وبين مواطني البلاد حيث شكلت حاجات

الولايات المتحدة الأمريكية السياسية الباكستانية الداخلية والخارجية لعقود. مع الاحتلال الأمريكي لأفغانستان أخذ النزاع شكلاً مباشراً. تلقي الطائرات الأمريكية القنابل على البيوت داخل باكستان متذرعة بخطر الجهاديين الإرهابيين على البلاد ليكون ذلك حجة لاحتلال أمريكي جزئي. منذ الانفصال عن الهند عام 1947، وتأسيس دولة باكستان، كان لدينا بناء متناقض: أعراق، ثقافات، لغات مختلفة. وهذا لم يدم طويلاً، فقد حصل التقسيم في عام 1971 وانفصل شرقي باكستان «يفصلها عن غرب باكستان 1600 من الأراضي الهندية» ليصبح بنغلاديش. ابتليت البلاد ببيروقراطيين، ضباطاً، وسياسيين فاسدين، وبحكومة عفنة حتى الصميم، بما فيها محمية، ومكاسب منتفخة من صناعة الهيروين وتجارة السلاح. ضف إلى ذلك نفاق الأحزاب الإسلامية واستغلاله للدين. «المبارزة» قراءة مهمة وأساسية لتاريخ مثير لمن يرفض الرواية الزائفة التي يكررها صناع السياسة في واشنطن. تصدر «المبارزة» قريباً عن دار الطليعة الجديدة، تأليف طارق علي، وترجمة حسين علي في 335 صفحة من القطع المتوسط.

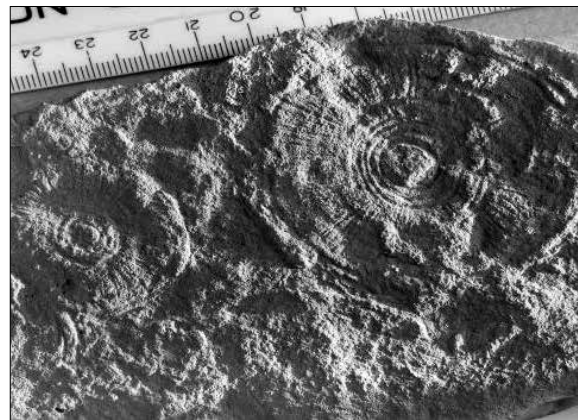


أخبار ثقافية



شو يعني؟

سألت المذبة: ما رأيك بأكل اللحم؟ قال الأول: «أيه يعني لحم؟» وقال الثاني: «شو يعني أكل؟» وقال الثالث: «شو يعني رأي؟» كاريكاتير ساخر من الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية في سورية، منشور في جريدة نضال الشعب، العدد 443 أواسط أيلول 1989.



أقدم آثار أقدام الحيوانات في الصين

أعلنت صحيفة الشعب اليومية أولًا عن نتائج تعاون الباحثين في معهد علم المتحجرات الجيولوجية، التابع لأكاديمية العلوم الصينية في نانجينغ وجامعة فرجينيا للتكنولوجيا، في إجراء دراسة حول مسارات الحيوانات وأحافير الأعشاش المكتشفة في منطقة الخوانق الثلاثة جنوب الصين، حيث عثروا على أحافير لآثار الحيوانات التي ترجع إلى ما قبل 540 مليون سنة. ويعتقد الباحثون أن هذه آثار الأقدم خلفتها حيوانات تشبه الجمبري والتي عاشت قبل العصر الكمبري، وتعتبر أقدم أحافير الحيوانات على الأرض من التي تم اكتشافها إلى حد الآن، مما يقدم دليلاً جديداً للتاريخ التطوري الحيواني.



آثار مصرية مهربة إلى إيطاليا

ضبطت الشرطة الإيطالية في مدينة نابولي قطعاً أثرية مسروقة ومهربة من مصر، وأوضحت السلطات الإيطالية التقدير الأولي لعدد القطع الأثرية عن وجود 118 قطعة مصرية من بين الـ 23700 قطعة التي ضبطت، وأكد الجانب المصري أن القطع الأثرية تخضع للقانون المصري، بينما صرحت الشرطة الإيطالية بأنها لم تنته بعد من التحقيقات بشأن القطع الأثرية التي ضبطتها، وأنه لا يوجد موعد محدد لعودة القطع الأثرية في الوقت الراهن. هذا وتعرض مزادات علنية للآثار المسروقة على وسائل التواصل الاجتماعي! وتنتمي القطع الأثرية لحضارات متعددة، من بينها الحضارة المصرية القديمة.

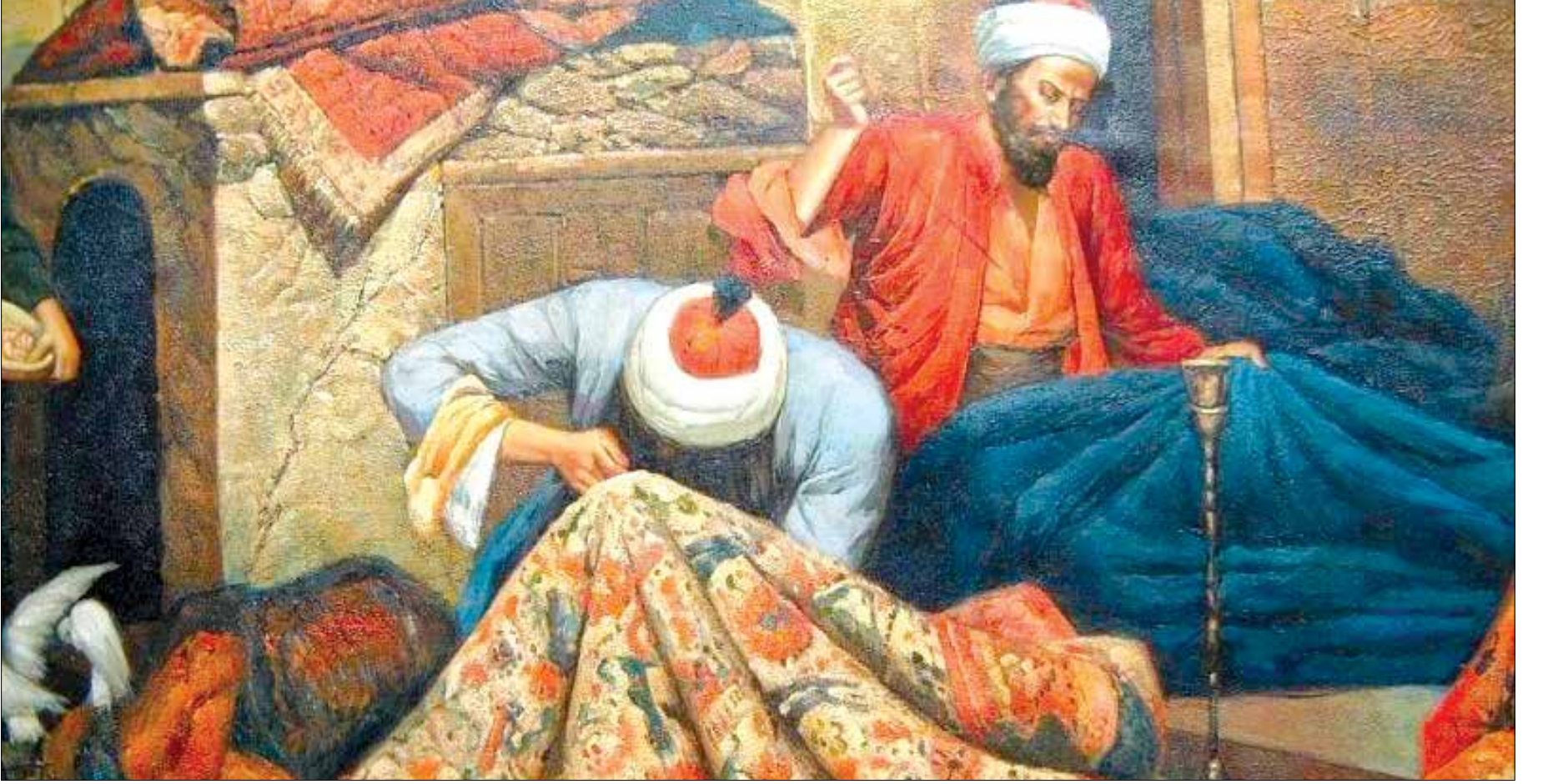
للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/06/10» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

من هو الباحث في التراث الإسلامي؟



إحكام الإسلام في قضايا الراية، وما هو إنتاج التعصب للعرب والمسلمين أو عليهم مهما يكن السبب الباعث له. على أن هذا لا يعني تحريم البحث عن مواقع في التراث تستند إليها مطالب ذات مغزى ثوري وتقدمي تعزيراً للمطلب أو ترسيخاً له في أوساط الجمهور.

ومن ذلك مثلاً: الدعوة إلى تأميم الأرض استناداً إلى ما فعله عمر بن الخطاب في إقليم السودان- العراق- وغيره من بلاد الإسلام حين جعلها وفقاً عاماً وحرم تملكها على الأفراد. ثم أن دراسة العناصر التقدمية في التراث يمكن أن تكتسب وضعاً أكاديمياً إذا هي استندت إلى فهم جيد للنصوص، وقامت على مراعاة الحدود الدقيقة للمصطلحات التاريخية، وقد تسعف مكسيم رودنسون فأغلق هذا الباب بينما تتيح التجارب التي خاضتها الشعوب الإسلامية في عصور ازدهار الحضارة مجالاً كافياً للخوض في مطالب كهذه، بفضل اتساعها وتنوعها. إن هذه الآثار هي كما قلت من ثمرات الاعتراف بوجود الحضارة الإسلامية في المجتمع الحاضر، وقد أساءت إلى تاريخ هذه الحضارة وسببت له البلبلة. وحين نقدم على إلغاء هذا الوجود فمن المنطقي أن نرفض آثاره، وأن نترك البديل العلمي يأخذ مكانه منتقلاً بالتراث من معتكر الصراع الاجتماعي أو السياسي إلى معاهد البحوث، هنا حيث يغدو بالإمكان تحويل الإسلام إلى مشكلة علمية تدرس وتفسر باستخدام أدوات البحث التاريخي، من غير أن نقسّر على الخضوع لمتطلبات أي موقف اجتماعي.

وهكذا فلكي يدرس تاريخ الإسلام بموضوعية كافية يجب توفر طقس معتدل يحافظ فيه الباحث على هدوئه وذلك بالتخلي عما يحتمل أن يربطه من تعاطف مع الظواهر المدروسة. وإذا كان هذا المطلب عسيراً على المؤمنين فهو بالنسبة لكاتب لا ديني لا يعني أكثر من تحصين نفسه ضد ردود الفعل. ويمكنني أن أفترض بناءً على ذلك: أن تجاهل الامتدادات الروحية والفكرية المعاصرة للحضارة الإسلامية ودراساتها في إطار مرحلتها الخاصة سيوفر للباحثين فرصاً من النزاهة لم تتوفر لأكثرهم حتى اليوم. وقد يفرض تحقيق هذا المطلب أن نستبعد من ميدان البحث العلمي ما قدمته وتقدمه المناهج السابقة من ثمرات للمكتبة الإسلامية، وهي تشمل:

1- ما يكتب تحت شعار العودة إلى أحكام الإسلام ومن بينها مشروعات التوفيق أو المعارضة بين الإسلام ومبادئ العصر.

2- الكتابات التي يتراشق بها أتباع الطوائف الدينية في مجرى الصراع الدائر بينهم: دفاعاً عن عقائدهم أو تفنيداً لعقائد خصومهم.

3- منتجات أجهزة الإعلام الرسمية وما تنشره باسم بحث التراث مستخدمة بهذا الغرض من يسير في ركابها من الباحثين.

4- الموضوعات التي تنشر، تحت وطأة الغرور القومي، بقصد المفاخرة والتغني بأمجاد العرب والإسلام. ومنها أكثر المؤلفات للتعليم المدرسي.

5- المباحث التي تكتب لأغراض سياسية، رجعية أو تقدمية. بما في ذلك ما يأتي انعكاساً للسخط الناجم عن

**أحداث الحياة
كشفت عن
ارتباط متين
يشد الكثير
من الباحثين
الرسميين أو
الدعاة الدينيين
إلى مصالح
اجتماعية تملئ
عليهم السير
وفق المنهج
الذي اختاروه**

وضعها الصحيح لأن ذلك يقتضيها أن تتخلى عن مواقعها، عن وجودها اللاشعري في مجتمع يرفضها. إن مصلحة هذه الطبقات تتعارض باستمرار مع الحقيقة الموضوعية، وفي ظل هذا التعارض ترعرعت شتى التفسيرات المثالية وفُسح للتزييف المتعمد مجال أوسع.

وتبرز هنا مسألة الوضع الاجتماعي للباحث. إن أحداث الحياة قد كشفت عن ارتباط متين يشد الكثير من الباحثين الرسميين أو الدعاة الدينيين إلى مصالح اجتماعية تملئ عليهم السير وفق المنهج الذي اختاروه. وسواء كان القصد أو الوعي متوفرين أم لا، فإن النتائج التي يعطيها مثل ذلك المنهج لا بد من أن تتطابق في النهاية مع الارتباطات التي يرجعون إليها. على أن الباحث في الجانب المقابل ليس بريئاً من الارتباط. إن مثل هذا الإنسان لم يخلق بعداً ولكن هناك ما يحمل على الافتراض بأن أيديولوجية تنهض من مواقع تقدمية، وتتصل بمتطلبات عصر صاعد متجدد، لا يمكن أن تشكل حاجزاً يحول دون الرؤية السليمة لحقائق التاريخ. وهو افتراض يسمح مبدئياً بأن نمنح هذا الفريق من الباحثين شيئاً من الثقة. أما عملياً فإن التجربة المتحصلة حتى الآن لا تبرر هذا الرجاء، ولذلك يظل من الأفضل أن ينتج نحو تأكيد لمنهج أكثر صرامة. ولن يتم هذا بغير التخلص من التأثيرات التي تفرضها العقيدة على مجالات البحث سلباً أو إيجاباً، ووضع الحضارة الإسلامية على قدم المساواة مع الحضارات القديمة التي انتهت بانتهاء مرحلتها التاريخية...

في مقاله المعنون «كيف نقف من التراث الإسلامي؟» والتي نشرت في مجلة «مواقف» في تشرين الأول من العام 1970، يقدم الباحث المعروف هادي العلوي وجهة نظر حول مصالح الباحثين في دراسة التراث الإسلامي وتناقضها مع المصالح الطبقية للطبقة السائدة أو توافقها وكيف يجب أن يكون عمل الباحث نزاهة بعيداً عن مصالح من يسود، فيقول:

يشمل تعبير التراث الإسلامي حصيلة النشاط الاجتماعي والفكري للمسلمين، المنتجة طوال الحقب الممتدة بين بعثة النبي محمد ونهاية عصر الحضارة الإسلامية. رغم عدم اتفاق الباحثين على الزمن الذي استقرت فيه تلك النهاية.

يتمتع التراث الإسلامي بسلطان رسمي وشعبي- بواه مكانة خاصة بين تراث الحضارات القديمة. وقد ترتب على ذلك خضوع دراسته للرقابة الحكومية، وصار على الباحث أن يتوقع الاستجواب عن أية وجهة نظر قد لا تعجب جهاز الشرطة. ومن هنا شاع مبدأ الثقة في دراسة تاريخ الإسلام حتى أصبح مادة معترفاً بها في أي منهج للبحث. وقد يكون لهذا الوضع أثر في قلة عدد الباحثين العلميين، على أنه في المقابل قد هيأ لنسبة كبيرة من الكتاب أن يتبوأوا عرش الدراسات الإسلامية بمناهج تعكس الامتثال الطوعي لعواطف الجمهور ومخططات السلطة.

إن تزييف التاريخ حرفة تمارسها الطبقات السائدة في مراحل تخلفها وجمودها. وليس في وسع هذه الطبقات وهي تواجه حركة التاريخ المنطقية المتطابقة مع قانون الضرورة، أن تنظر إلى الوقائع في